

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
E. No.	Hasan Hüsnü R.
Y.	
Eski No.	521

1897	...
...	...
...	...

مسطور
جعلوا لادب الرسول علامات
للعلمانية فليس لهم

والنبوة في ضياء وجوههم
نعم انهم انوار الابرار

ان العلى خدشني ربي صادقة
فما خدش لي العز في النقل

وذلك هو صلب الدين في كونه
سيفنا العالمين الى المعالي
ولا جرح يمكن في الهدى في
بدر الماسد في الطهارة

سبحان من لا يورد في ربه
القول ان في حجة تدعى الكافرة
وفي الكافرة ادخل على فمهم نظام
بكره الخشب

على خف المعاني من عادتها
فيما اذ لم تفهم البقر
قال اكتمد
باعتاب بالبحر جهلاء اذ ساءلهم
على خف الكفا والاعلم
في خف الخشب وكنوا في خفا
كانت في خفي اربابا و في زمان
الامر السعداء

للمعظم الكبري
فمن طين الكبري يعبر لعمرك
اقبل انكهم غفلا و
نفت ريشة في خنودهم
فما اتوا من غير
فما اتوا من غير

عصا حاد مرموم في خنودهم
ابو الخنود روله الكاهن
استقام اذ كان في السرب
سلكوا في السرب وادى في السرب

فما اتوا من غير
فما اتوا من غير
فما اتوا من غير
فما اتوا من غير

اي حكا سر سار و مع ولسا سر سار
فيسر سار و مع ولسا سر سار
سار سار و مع ولسا سر سار
سار سار و مع ولسا سر سار

كلهم العسل كوكبه
في اذنهم كوكبه
في اذنهم كوكبه
في اذنهم كوكبه

البسر سار و مع ولسا سر سار
في اذنهم كوكبه
في اذنهم كوكبه
في اذنهم كوكبه

كلهم العسل كوكبه
في اذنهم كوكبه
في اذنهم كوكبه
في اذنهم كوكبه

فما اتوا من غير
فما اتوا من غير
فما اتوا من غير
فما اتوا من غير

الفرع من العلم السرفه على العلم القدام

ووقيل العلم السرفه على العلم القدام
ووقيل تصديق قول الامام في
لم ترك الاول لا اخر

اهل البيت كونه بابر
خليفة جابر بن عبد الله بن جابر

ابن جابر بن عبد الله بن جابر

علمي في علمي
هو كذا في علمي

في علمي في علمي

بسطاع كسفر

بسطاع كسفر

بسطاع كسفر

بسطاع كسفر

الجميع ما لوحد في التوحيد واحد عالم على ملكا واحد

عن عمر رضي الله عنه انه يوم يوم الخوف في الحجاب في هذا وقال هذا يوم لا يكره فطلق
الجميع يقول اللهم اسئد ووقع لك في هذا واحد على الواحد

المسلمين والمسلمين في هذا واحد على الواحد

واحد على واحد

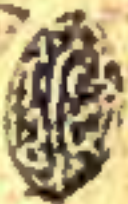
الصاوم ماس

اولم ولو بيا

اولم ولو بيا

اولم ولو بيا

اولم ولو بيا



بسم الله الرحمن الرحيم

الله احمد واتوكل عليه . والتمس من السموات والارض الى
 ثم اصلى على من لا ينطق عن الهوى . ان سوا الاوتى
 وعلى الله واصحابه المشهود لهم بالذخر الاسنى .
 والفتح المعلى **ان بعد** فيقول الفقير ترايا مقام
 الاشباح . درویش بر ایم شهبازین الطباخ
 هذه مسائل لطافة اليك . تستضي بها فيمضي
 يظلم عليك . سئل عنها المولى ضياء الدين
 يوسف الشهبازي بدست الحجة عين اقام بها
 سنة ثلث بوالف في الهجرة النبوية فبكت الصور
 المنة منها قبل ان يدفعها الى يد مستفيها . فلما
 بما قد تالتى وتقرر من قولهم ما حفظ فزو ما كتب فزو
 دهم

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل في كتابه
 من لم يدر ما هو المقصود من
 هذا الكتاب من قبله

لفظ ونحو ديدم ریح قوتن وحدتی
 کدی فتح الله اندم بیک کرمی برده
 ۱۰۰۱

اسم الكتاب
 عين المفتي . لغية المستفتي
 بسم الله الرحمن الرحيم

وسميتها بعين المفتي لغية المستفتي . والمسمى
 جدير بان يسمى بهذا الاسم الاسنى . من بين
 سائر الاسماء الحسن . فانك اذا اجبت ان تنفذ
 سارع نظرك . وصادف ارياك بصيرة منك
 نقف ان المحجب طليح لا يبتق غباره . لا طالع لا
 غباره . ونقف شعرك من مهابة وقوفك على
 ان هذا الفن لما تلى عن عريكة . ولا انتقاد قرونه
 بمجود استقر اوصور منها . وتنتج اخوات لها
 واتعاب النفس تكرارها . واستيداع الناطق
 كحصيلها . وتبقى مجللا في فكر ان هذا السبيل الذي
 حصل للمجيب . ليس الا من فضل الله المجيب فتستخرج
 المثل بناء يستطاع . والمجلى بدعا يستجاب
 فانه طامع مزرب العزة والكبرياء . في المشورة
 والفوز عنده يوم النعمة بالذخر الاسنى **فما ينطق**
بالفتح سئل مفتي بقبل المدينة فهل يجوز ذلك منه او لا

لغة
 لفظ
 ونحو

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل في كتابه
 من لم يدر ما هو المقصود من
 هذا الكتاب من قبله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل في كتابه
 من لم يدر ما هو المقصود من
 هذا الكتاب من قبله

في المدة
للمفتي

شرط الافتاء

في المدة
للمفتي

تعيين المفتي

في اطلاق الجواب

اجاب يحرم عليه قبولها اذا كانت رشوة
على ان يقبضه بما يريد الممدى **س** عن مفتي
خطاؤه اكثر من صوابه فهل سواهل للفتوى **اجاب**
لا يصير الرجل مفتيا ما لم يصير صوابه اكثر من خطاؤه
صوابه متى كثر غلب والمغلوب في مقابلة الغالب
س في هذه الصورة لو افتي في الفتنة
في اطلاق وعمل المفتي بفتواه ثم بان خطاؤه
وانه خالف فيها الفاطح فهل يضمنه **اولا اجاب**
اذا اتهم المفتي في الافاء بخلاف الشرع فلا شك انه
يضمن وهو كالقاضي وان لم يتهم وهو مشهور بالفتنة
والا هلية للفتوى فعلا الاستال الى اسحق بن عيسى
ايضا وان لم يكن مشهورا بالاهلية فلا يضمن لان
المفتي قصر في امره **س** عن صورة مثله
اذا كان فيها تفصيل فهل يطبق المفتي جوابها
اولا اجاب المفتي لا يطبق الجواب فانه خطا

ولان

في المدة
للمفتي

وله ان يستفصل السائل ان حضر وبعد السؤال
في رفعة الاستفتاء ثم يجيب وان لم يقصر
على جواب احد الاقلام اذا علم انه الواقع للسائل
وليس ان يذكر حكم كل قسم لان هذا ذريعة الى تعليم
الفتور وفتح الخصوم باب التحمل والاحتيال الباطل
واذا لم يجد المفتي في تفسيره في ذلك كان مدفوعا
الى التفصيل فليثبت ويجهد في استيفاء الاقلام
وكرهه **س** عما اذا اقتصر المفتي في جوابه على
حكاية الخلاف بان قال فيها قولان او وجهان او
نحو ذلك من غير ان يبين الارجح فهل هذا المفتي
بشيء **اولا اجاب** هذا المفتي لم يقف بشيء على الحقيقة
اذ لم يأت بالمطلوب حيث لم يخلص السائل من عما
وهو كما استفتي فلم يجب وقال استفتوا غيره
فان قال نختار له القاضى احد المذهبين فهذا
فاسد لان الحكم اذا لم يكن اهلا للفتوى وذلك

في المدة
للمفتي

في المدة
للمفتي

في المدة
للمفتي

الواجب وعدل عن الصواب او فقدانهم وفقدوا
وعلى ولي الامر ان يأخذ بهذا او ما اشبه ذلك
من التشديد والتهديد **سئل** عن المفتي هل عليه
ان يختصر جوابه فيكتفي فيه بانه يجوز ولا يجوز او حتى
او باطل ولا يبعد الى الاطالة والاجتهاد او لا
اجاب الاختصار على او نعم لا يلحق بفهم الحقا
وانما يختص الاختصار على الذي لا يحل بالبيان
المشترط عليه دفع ما يحل به فلا يدع اطالة لكل
البيان بدونها واذا كانت فيما يجب القوداد
الرجح مثلا فليذكر الشروط التي يتوقف عليها القوداد
والرجح واذا استغنى فبمعنى قال فولا يكفر فينبغي
ان يقول اذا ثبت عليه ذلك بالبينه او بالاقرار
استنابه احكام فان تاب قبلت توبته وان صر
ولم ينسب قتل وفعل كذا وكذا وبالغ في تعذيبه
وينبغي ان يقول في التعزير عبد النور الشرعي وبيان
اولي

في الاختصار المختص
والا طائفة من

اذا استغنى فيقول قولا
يكفر به يجب اذا ثبت عليه
ذلك شرعا

اولي والتفصيل في جواب سوال يحل امور حسن
سئل عن رجل سافق المذهب فهل ان
يستغنى في واقعة عن مفت حق وما الحكم في عكسها
اجاب الظاهر ان المذهب الذي اشتبك اليه
السائل هو الحق الرابع على غيره في زعمه فعليه الوفاء
بموجب اعتقاده **سئل** عن المفتي هل يجوز
ان يُفتي في الايمان والافاير ويخوذ ذلك مما يتعلق
بالالفاظ اذا لم يكن من اجل بلد الالفاظ بها او من
منزلتهم في اخيرة برادتهم من الظالم وتعارفهم فيها
اولا **اجاب** لا لان التجربة قد شهدت بان
المفتي اذا لم يكن كذلك كثر خطاؤه عليهم بذلك
سئل عن مفت كانت فتياه نقلا لمذهب
واعتمد في نقله على الكتب فهل يجب عليه ان يعتمد
الا على كتاب موثوق بصحة اوله ذلك وكل ان
اجواب غرامه او يذكره بلفظ جازم مطابق او لا

٤
التفصيل في جواب سوال
يحل امور حسن

استغنى في حق
من صنفه

معرف اصطلاح
البلد لانه للمفتي

في الاعتدال على الكتب

اجاب لا يجوز لهذا المفتي ان يعتمد الآعلى كتاب
 موثوق في بعضه وتحصل الثقة بما يجده في نسخة غير موثوق
 بصحتها بان يجد في نسخ عديدة خرافات لها وايضا
 قد تحصل الثقة بما يجده في نسخة غير موثوق بها بان
 يراه كلاما منتظما وسوخي فظن لا يخفى عليه في القاء
 مواقع الاسقاط والتغيير واذا لم يجد الا في موضع
 لم يبق بصحة فيبقى بان وجده موافقا لأصول
 المذهب وهو غير اهل التخرج او فيه ضرب من الاجتهاد
 ولا يلحق صاحب المذهب وان ذكره فلا بد ان يفتي
 على ان الفتوى على قول فلان واما اذا لم يكن اهلا
 لذلك ولم يكن فيه ضرب من الاجتهاد فليس
 ان يذكر اجواب بل فقط جائز مطلق فان سبيل النقل
 المحض وهذا في الحقيقة ليس مفتيا الا اذا اكره النقل
 ولم يمكن له ذلك **سئل** عن مسئلة وجبت نقول
 المذهب خلافا في الفتاوى فيما يفتي المفتي

حصول الثقة اذا وجد
 في نسخ عديدة

سرد اللفظ الجازم
 في الاجابة

سرد اللفظ الجازم في الاجابة

الحا

اجاب نقول الفتاوى انما تستأنس بها
 اذا لم يوجد ما يعارضها من كتب الاصول والنقل
 خصوصا اذا لم يكن فيها النص على الفتوى **سئل**
 هل للمفتي ان يفتي بالمرجوح عند وجود الرابع **اجاب**
 المرجوح في مقابلة الرابع بمثله **سئل**
 هل يصح الاجتهاد بالأحاديث المتشابهة مع وجود
 الحكم **اجاب** بان العمل بالمتشابهة في الآيات والآ
 وغير ما في الأدلة لا يجوز اذا اقتصى الى ترك الحكم بل
 العمل بالحكم ورد المتشابهة اليه **سئل** اذا وجد
 المسئلة في الفتاوى خلافا في المتعة والسرور
 كيف يعمل المفتي **اجاب** بتقديم المتعة على السرور
 والسرور على الفتاوى ما لم يوجد النص على الفتوى
سئل متى وقع النزاع في مسئلة من المسائل
 الشرعية بين اهل العلم هل يكون قول اقدم حجة على
 اول **اجاب** لا يكون حجة بالاتفاق بل يجب رد

العمل بالمتن

آفاقا بالمرجوح
 بمزلة الدم

لا يجزئ الاجتهاد بالمتشابهة مع وجود الحكم

المتن في السرور
 ثم القادر

ما تنازعوا فيه الى كتاب الله وسنة رسوله قال تعالى
 فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم
 تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن وبلا
سئل اذا كان احد الليلين المتعارضين قطعيا
 دون الآخر فهل يجب تقديم القطعي **اجاب** نعم يجب
 تقديمه باتفاق العقلاء سواء كان هو السمع والعقل
 فان الظن لا يرفع اليقين واما اذا كانا جميعين
 فانه يصار الى طلب الترجيح فايهما يرجح كان هو المقدم
 سواء كان سمعيا وعقليا وهذا الذي ذكرناه بين
 واضح متفق عليه بين العقلاء وبه بين ان ابحاث
 المعارض بين الدليل العقلي والسمعي والحكم بتقديم
 العقلي معلوم الفصل بالضرورة وهو خلاف ما اتفق
 عليه العقلاء **كتاب الصلوة سئل** من نام نوما
 ثقيلًا فهل ينقض وضوءه **اولا اجاب** ان الصلوة
 متعبدية على الارض لا وضوء عليه في الصحيح وبه كان
 ابو نعيم

حكم الدليل القطعي والظن

الظن لا يرفع اليقين

نوم في الصلوة

الصلوة من النوم

بنا

ذكره في الصلاة الى كماله في اول سورة فاتحة الكتاب
 ولما صلى الى حمراء الى شمال او الى يمينه ذكره في الصلاة
 في الجنبين والمسلمين
 قوم اجمعوا في دارهم او في مساجدهم او في اماكنهم
 ما لا يؤمن به من المتأخرين في الصلاة والصلوة
 الدار الى المتأخرين
 ابو نصر الدبوسي وهو الامام الحصري في الحادي عشر
 غربية الصلوة كيف هي **اجاب** اذا كان المصلّي في
 التكبيرة حال لو قيل له اية صلوة تصلي امكنه ان يجيب
 غير فكر بخبره والا فضل ان يتوكل بقلبه ويذكر بلسانه
سئل هل يجب على المقتدي قراءة التسمية لوجه الشئ
اولا اجاب لا يجب عليه لان امامه قد قراءه
 الرواية المأخوذة **سئل** هل للمصلي ان يشير
 بسبابه في صلاته عند التسمية **اجاب** لا يشير
 لان منى الصلوة على السكون والوقار **سئل** عز وجل
 صلى العباد في بيته فجاءه في رمضان فهل ان يصلي
 الوتر بجاءه **اجاب** نعم لان يصلي به بجاءه وهو الاصل
 واما اذا صلى العشاء بجاءه في المسجد فالحق ان يؤخر
 في منزله منفردا ولو صلى العشاء وحده فلا ان يصلي
 التراويح بالامام بجاءه ولو لم يصليها بالامام صلى الوتر
 ولا يؤخر بجاءه خارج رمضان **سئل** سئل كذا

كيفية التنية في الصلوة

لا يجب قراءة التسمية للمقدم

في الاشارة بالسبابة

ما يتعلق بالوتر

لا يجزئ خروج المجرزة
الى جميع الصلوات
وعلى الفتوى

العجز الى صلاة الجمعة **اجاب** الفتوى اليوم على
الكراهية في كل صلاة من الصلوات لظهور الفساد
سئل هل يصح نهي النبي عليه الصلاة والسلام
عن الصلاة في سبع مواطن في المذلة والمجرزة والمقبرة
وقارب الطريق والنجاسات ومعاطن الابل وظل بيت
الحمام **اجاب** نعم مع ذلك عند السلام وقراءة
الزبد في غيبان عز عن مائة ونظر الطريق في المذلة
وسى يده **سئل** النبي الرسول احمد خير البشر في الصلاة
في بضع تعبيرة **اجاب** معاطة الجمل ثم مقبرة ثم بطن البعير
ومجرزة **سئل** فوق بيت الله والحمام **اجاب** نعم على النعم
سئل عن المدة المقدرة للسمع هل هي خمسين
اللبس وخمسين للسمع **اجاب** ابتداء المدة من
حين احدث لا من حين اللبس ولا من حين السمع لان
الزمان الذي يحتاج فيه الى السمع هو وقت احدث
سئل هل يستحب تبدل بينة الامام بعد الغزاة

المواضع المنهي عنها
في الصلوات

في مدة السمع

يستحب تبدل
الهيئة بعد الصلاة

رأى غيبان **سئل** اول كلامه في كراهة فاقا ويمنع سورته
فادر اوله وياخذ اول كلامه في كراهة فاقا ويمنع سورته
ثم ثم ويمنع سورته فادر اوله بمقوله كرك امامي
جائزه اوله **اجاب** اوله كرك الله مؤتم
فاقا والتع ثانيا وثم **سئل** بونظاره جائز اوله
اوله كركم **سئل** جماعت **سئل** عما يقرأ المصلي
في سجدة السلاوة **اجاب** يقرأ فيها ما يقرأ في المكتوبة
وهو الاخذ **سئل** عن فصل يلبس ثنية او فرجيا
ولم يدخل يديه فهل تكره صلواته **اجاب** اختلف
المأخوذ فيه والخار انه لا تكره **سئل** عن الكراهية
اذا صلى رجل في بيت وفي تصاوير او صلى على باب
وفي تصاوير **اجاب** بكرة ان يصلي وبين يديه
او فوق راسه او عن يمينه او يساره او في ثوب تصاوير
وفي البساط روايان **سئل** ان لا يكره على البساط
اذا لم يسجد على التصاوير **سئل** عن جواز خروج
العلم

فاقا والتع ثانيا وثم
سئل

يقرأ في سجدة السلاوة
ما يقرأ في المكتوبة
في الخار

لا تكره صلوة المصلي
اذا صلى ولم يدخل يديه
من ثنية او فرج
في الخار

السجدة على التصاوير

اجاب ظاهر عبارة الوفاية وموجها على
 البقاية وعبارة غارات التوازل لصاحب
 الهداية وغيرها الاطلاق ومفهوم عدم القوة
 والردوم الاعادة عند وجه الاستبراء وعدم
 عند الشروع ظهرت اصابة الشارع في القوة
 حال كونه فيها وبعد الفراغ منها او لم تظهر
 كان في لقا لما ذكره صاحب الاختيار في
 بعض الفتاوى بعدم الاعادة عند العلم بالاصابة
 بعد الفراغ فيه اختلاف الروايتين والرسالة
 يعمل في المتن وله صنف الشيخ فاهم رسالة
 رسالة في ذلك الاسكان ولكنه لم يقطع عن
 القبل والقال **مس** مصل جمع
 انسان او غيره من الحيوانات في ظرف وحمل
 تضع صلوة اول **اجاب** الرجح ظاهر واذا
 كان كذلك فلا يضرب لك **مس** في هذه

لزم الاعادة عند وجه
 الاستبراء وعدم التوازل
 الشروع ظهرت الاصابة في
 القوة او بعد ما يكون
 المسئلة مروية بغيرها
 لزمها

ان الريح حكم حكم دخان النجاسة يعني خفيه
 ولا يعني غير كثيره فملا يتطل مساواة الحال **اجاب**
 قد اقيم البرهان القوي على الحكم بطهارة الريح **مس**
 غير الماء المستعمل ما وسيل موطن **اجاب**
 كماله اسقط فرض التطهر عن عضو او استعمال
 وجد القرية قال نعمس الائمة السرخسي واليومية
 اجر جاني هو ما يستعمل ولا خلاف بين
 في هذا واختلف في صفة فروى الحسن بن زيد
 غرابي حنفية انه مغلف النجاسة وروى ابو يوسف
 انه تحقنها وروى محمد بن عيسى انه طاهر غير طهره عند
 اصحابنا وسوا اختيار المحققين في مسالخ ما رواه
 التهر قال القاضى ابو حازم ارجوا ان روى
 التبرجيس لم تثبت **مس** في هذه الصفة
 بل ياخذ الماء حكم الاستعمال وهو في العضو
 اول **اجاب** لا ياخذ الا بعد انفصاله عن

اقيم البرهان القوي على
 الحكم بطهارة الريح

الماء المستعمل

الماء ما دام في العضو
 لا يكون مستعمل في
 الصبح

تقبيل الماء الحوض

المتطهر في القيح **سئل** اذا كان الماء يجري
الميراب والناس يغترفون من حوضه فهل يصير نجسا
اجاب لا يصير نجسا لو احاله هذه وسور واثمة
الى يوسف وكذا روى الحسن بن علي بن جعفر لانه
بمنزلة الماء الجاري وذكر في المينة اختلاف في ذلك
لكن المقرر عند المتأخرين والموجبه في كتب الفروع
الحاق حوض الحمام بالماء الجاري حتى لو ادخلت
الفجوة او البند البغية فيه لا ينجس ويصا من
الحوض الذي كان فيه قذرة ولا يجب ان يقال
وكذا اذا وجدته متغيرا لم يعلم انه من نجاسة
سئل عن كراية الجمع بين سور في ركعة واحدة
وعنه تنكيس الكلمات والآيات والسورة **اجاب**
اختلف العلماء في كراية الجمع بين سور في ركعة واحدة
وعنه ما يكره ذلك في الفرض لا في النفل وهو
الحق وقاعدة وما لك والقيح ان ذلك لا يكره لا
في النفل

في تنكيس الآيات والسورة
والكلمات القرآنية في الصلوة

في الفرض ولا في النفل لما جاءت الأحاديث
والآثار بالجمع بين السور وتنكيس الكلمات حرام
للصلوة وتنكيس الآيات مكره اجماعا وتنكيس السور
مكره عندنا وغيره رويان في الصحيح انه لا يكره لما
تقدم وعموم قوله تعالى فاقروا ما ينزل من القرآن يعني
ذلك واما تنكيس الآيات فمنظومة تغيير المعنى في
السورين **كتاب الصيام** **سئل** عن رجل
صام رمضان بنية قبيل انقضاء النهار الشرعي هل يحكم
به الا **اجاب** يحكم به عندنا **سئل** عن رجل
شرع في صوم التطوع قبل عليه المفتي **اولا** **اجاب**
لزمه المفتي ولو افطر لزمه الفضا **سئل** عن كراية
استقبال رمضان بصوم يوم او يومين عن الشك
تطوعا **اجاب** ادعى الشيخ اهل الدين اتفاق العلماء
في كراية في شره على المارقي ولا فيه نظر لان
صوم يوم الشك تطوعا جائزا لا كراية عندنا حتى ينفق

بحوز الله عند قبيل
انقضاء النهار الشرعي

لزم المفتي في صوم
التطوع

في كراية يوم الشك

وما لك رحمة نكح والى ويل بان المراد اتفاق
 الاكثر مخالف لما سئل **كتاب الزكاة** سئل
 هل تجب الزكاة في مال العبيد المجنون **اجاب** عندنا
 لا تجب **سئل** اذا كان لرجل الف درهم عليه
 الف درهم فهل تجب الزكاة عليه **ولا اجاب**
 كل دين له مطالبة من جهة العبد يمنع وجوب الزكاة
 عندنا **سئل** عن رجل له مال قائم لكن طريق
 الوصول اليه منسد فهل تجب عليه الزكاة **اجاب**
 هذا منكر ولا زكاة عليه في النصارى والله اعلم
كتاب القضاء سئل هل للقضاة ان يقبلوا
 هذا ولاية البلاد التي هم قضاة فيها وكل اكل
 طعامهم اذا اكلوا عليهم **اجاب** لا بأس فقول
 الصدقة واكل طعامهم اذا لم يعلموا الغصب بعينه
 ولكن ينبغي له ان يقبل يدتهم ولا تؤكل اطعمهم
 تغير عليهم خصوصا اذا علموا ان غالب اكلهم حرام

لا زكاة في مال العبيد
 والمجنون

الدين المطالب من جهة العبد
 يمنع وجوب الزكاة

هذا منكر ولا زكاة عليه في النصارى والله اعلم

لا زكاة في مال النصارى

يقول الهدية غير الوالي

لم يجز وانه طلال ورتوه او استقرضوه غير
 هذا ما قاله العلماء في الزمان الاول واما في زماننا
 هذا فلا يجز لأحد الدخول في القضاء لاستحالة
 ثابته الفريض واقامة العدل ولا شك ان
 غالب اموال ولاية البلاد بل كلها من حرام فلا
 يجوز تناول من طعامهم واخذ الهدية منهم أصلا
سئل ما قولكم في امرؤ هذا العصر وفي تآ
 حكام الدنيا كأمير الأمراء وغير ذلك من الأقوات
 هل كل رجل ان يصفهم بالعدل او يدعولهم بالبقا
اجاب لا يجوز ان يصفهم بالعدل ومن وصفهم
 فهو كافر بالله تعالى تطلق زوجته بائنا ولا تعود
 الا بعد الاسلام بعقد جديد لانا نعلم بقيت لهم
 جائرة فيجعل له بعد لا يكفر لا محالة ومن كفر في
 على ذكرناه واما الدهاء لهم فلا يجز شرعا اللهم
 ان يؤول الداعي ويقول رجوت به حصول التوبة

لا يجوز اكل طعام
 ولاية زمام

عدم جواز الدخول في
 لاسيما في زماننا وفي القرنين
 واقامة العدل في زماننا

في وصف الظلمة والظلمة
 لهم

تبعث الكافر منهم
الى السبع والكنايس
للخليف

في الزمير الآتي **سئل** عن المذبحي ان سأل عن
القاضي ان يبعث غيره الكافر الى بيعة او كنيسة
للخليف فهل يسوغ شرعا للقاضي ان يبعثه ان
اتهمه **اجاب** نعم ذلك لو الامر كذلك
سئل عن بيعة قامت على ان يفعل او
قول في مكان وفي زمان معين فاقام المذبحي
عليه بيعة انه لم يكن في ذلك الزمان فيه بل كان
في المكان الآخر فهل يقبل بيعة المذبحي **اولا اجاب**
ان تواتر عند الناس علم الكل بعدم كونه في ذلك
المكان والزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضي بغيره
الذمة لانه يلزم كذب الثابت بالضرورة
والضرورات مما لا يدخل الشك **سئل** عن اهل
الذمة هل يجوز لهم ان يعاؤوا بنائهم على بناء المسلمين
او يسكنوا بينهم وهل لهم ان يتظاهروا ببيعهم
في بلاد المسلمين وهل عليهم القيام اذا قرع عليهم
الذمة

فما اذا قامت البيعة انه
لم يكن في ذلك الزمان فيه
بل كان في مكان آخر

الضرورات مما لا يدخل
الشك

او القاضي او غيره مما لا يراف **اجاب** اهل الذمة
في المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم ان يفعل في
مكة جاز لهم وما لم يجز للمسلم ان يفعل لم يجز لهم هذا هو
المذهب وذكر القاضي ابو يوسف في كتاب الخراج
انهم يمتنعون من السكن في عمارة المسلمين ويؤمرون
بالانزال في مساكن مفرقة عن المسلمين والذين
اقتنى به واما تظايرهم في بلاد الاسلام التي تقام
فيها الحكة وبيعهم يجوز فلا يحجز اصلا فان لم يمتنعوا
ورأي الحاكم تعزيرهم بارتكابها فذلك واما القيام
فان فعلوا ذلك فحسن لكن لا يترتب عليه ولا يترتب
على تركه اذا لم يكن ذلك مشروطا في عهدهم **سئل**
عن اموال ايتام اهل الذمة اذا كانت بايديهم
ولم يترافعوا فيها اليها وفي اوقافهم فهل على الحاكم
الكشف عنها والتعرض اليها **اجاب** ليس للحاكم
التعرض فيها لهم بالكشف وغيره ما لم يترافعوا اليه

في بناء اهل الذمة
وساكنهم

في نظام الكفرة يبيع
الحوز

التعرض الى اهل الذمة
لا يجوز اذا كان الامر
مشرقا بينا وبينهم

ويخرج الذم منها بوطئة مسلمة لانه عام عليه سبكي السوء وادراكه لاسر من علمه لانه ازال به
 صلي لوجور وادراكه على معه كذا كذا مراد احكم بنقص فالحكم في السب كالحكم في الكل
 من الله يا كاس
 من راس

يفرق زوجات الكفرة
 بالطلاق الثلاث

لا يتعزى الى الكافر
 لو تزوج بعد الثلاث

في التعزى باخذ المال

فيها ولم يتعلق بها حتى المسلم الا فيما كان مخطورا
 في دنيا ودينهم كالزنا وغيره فينتز بكفر احكامها
 جارية عليهم شوا اول **سئل** عن ذي طلق زوجة
 بالثلاث فهل يفرق القاضى بينهما **اولا** **اجاب**
 يفرق القاضى بينهما لان الطلاق الثلاث قاطعة
 للملك شرعا **سئل** في هذه الصورة لو تزوجها
 فهل يتعزى القاضى اليهما **اولا** **اجاب** لا يتعزى
 اليهما اصلا لان العقد المحقق ليس عند المطلق
سئل عن جواز التعزى باخذ المال هل لحاكم السب
 او الاخوان ان ياخذوه وهل يحل لهم اكله بعد ان
اجاب التعزى باخذ المال مروى عن ابي يوسف
 ان المصلحة فيه ولم يذكره محمد ومعناه انه يؤخذ
 ماله ويودع فاذا تاب يرد عليه كما عرف في
 جوار البغاة وسلاحهم ذكره خاتم المجتهدين ركن
 الدين الخوارزمي وصوبه الامام ظهير الدين الترمذي

قلوا
 في التعزى باخذ المال
 في التعزى باخذ المال

قلوا وخرجت من لا يخبر بها فيجوز تعزيره باخذ
 واما ما ياخذ الاخوان في زماننا وياكلونهم
 انكسبت فليس لي اصل في الشريعة المطهرة لم
 صرف دستجه كافر ملعون وسيعلم الذين ظلموا
 اني منقلب يتقلبون **سئل** عن رجل عنده مال
 لرجل غائب فمات هذا الغائب في رجل فاد
 انه ابنه ولم يقل ان لليت وارثا اخا ولا نصفا
 ذوا اليد فهل للقاضى ان يدفع المال اليه **اجاب**
 القاضى يتلوم ولا يدفع المال الى المدعى سواء
 قال لليت وارثا اخر او لم يقل فان ظله وارث
 آخرها ونعت والاي دفع المال اليه وتغيرت
 التلوم مغوض الى رأي القاضى وقدره الطارى
 بالقول وقيل ما ذكره الطحاوي قول ابي يوسف
 فاما ابو حنيفة فلا يرى التقدير **سئل** عن رجل هم
 بينه ولم ياتي وموقاد للبياء وايجان يتفرق

الكل

حال كبر الامم المأخوذة
 في زماننا

يتلوم القاضى في دفع المال
 لو ارث لا يحل ظهور
 وارث اخر ومدة التلوم
 مغوض الى رأي القاضى

رجل هم بينه ولم ياتي
 وايجان يتفرقون
 لا يحل على البياء

بذلك فهل لم ان تجزؤة على البناء واولا **اجاب**
 لا و هو المختار للفتوى **سئل** عن عيني يدعي رجل انها
 بركة استرأها من فلان الغائب وصدة ذوال اليد
 فهل يامر القاضي بالتسليم الى المدعي اولا **اجاب**
 لا حتى لا يكون قضاء على الغائب بالسرا **سئل**
 عن رجل مات وترك من العروش والعقارات
 قيمة ثلثائة دينار و عليه الف دينار لثلاثين
 متفرقين فهل لورثة ان يبيعوا الزكة ويقسموا
 الثمن بين غرماة على الوجه الشرعي اولا **اجاب**
 لا لان الزكة اذا استغرقت بالدين فولاية
 البيع للقاضي لا للورثة **سئل** عن رجل دار
 في سكة غير فذة ولها باب اراد ان يفتح بابا
 لغراسفل من بابها فهل ذلك اولا **اجاب**
 ليس ذلك لو كان كذلك **سئل** عن رجل يرم
 جدار غيره فهل يحرم الما دم على بناء الجدار المدمر

اولا

في القضاء على الغائب
 في البيع على الغائب
 في الزكاة على الغائب

الزكاة اذا استغرقت
 بالدين فولاية البيع للقاضي
 لا للورثة

فتح الباب من جداره
 في سكة غير فذة

اولا **اجاب** لا يخرج على بانه بل يخرج ان شاء الله
 قيمة ويكون النقص للضامن وان شاء واخذ
 نقضه وقيمة النقص وقال بعضهم لو كان قديما
 لا يؤمر بالاعادة ولو كان جديدا يؤمر **سئل**
 فاضل خصومة مع رجل فوكل القاضي رجلا يقيم
 عنه مع غيره عند نائبه في صاغة النائب فلم يكتف
 على الغريم لكون الشرع في جانب الموكل فهل ينفذ
 اولا **اجاب** لا ينفذ قضاؤه لان قضاؤه نائبه
 كقضاء نفسه لنفبه وذلك غير جائز ويكفي طلب
 من السلطان ان يولي آخر حتى يحققا اليه فيقضوا
 فينفذ **سئل** عن عيني وهو ابن سبع سنين سقط
 او غرق في الماء في ذات رتب على ابويه او على الذي
 هو في حجره **اجاب** لا شيء على والديه وعلى الذي
 في حجره لانه ممن يحفظ نفسه **سئل** في هذه الصورة
 لو كان الصبي صغيرا لا يعقل فهل يترنم عليهم شيء اولا

في الزكاة على الغائب

في القضاء على الغائب
 في البيع على الغائب
 في الزكاة على الغائب

اذا كان الخصم
 مع القاضي

صبي سقط او غرق
 وهو ابن سبع سنين
 لا شيء على ابويه

اجاب قال بعض المشايخ عليها او على الذي هو في
 وجه الكفارة ترك التعاهد والحفظ وقال بعضهم
 عليها وعليه الا الاستغفار وهو المأخوذ المختار
 الا ان يقطعه من يده فينشد عليه الكفارة **سئل**
 ضبي ابن ثوبان عن رجلين وحق جصانة لانه فرخت
 الائم وترك البصني فوقع في النار فهل تضم الائم ولا
اجاب تضم الائم **سئل** عن امرأة تفرج احباها
 الى حفطها لانهما تقع في ماء او نار ومي في نزل
 زوجها فالتقت نفسها في نار وقت الصرع فهل
 يضم الزوج **اجاب** نعم يضم لان عليه حفطها كما
 في الصغيرة التي يحتاج الى الزوج ومي سلمة الى الزوج
سئل عن رجل يعلم الكفرة القرآن العظيم احياها
 ويبيع قلوبهم لطلب المال احياها فهل ترك
 او لا **اجاب** لا يمس بتعليم القرآن الكفرة كمالا
 باسمه يبيع قلوبهم لطلب المال **سئل** عن امرأة
 غير الامه

تضم الائم اذا فرخت
 وترك البصني فوقع
 في النار

المهرود على
 زوجها

الكفرة اذا تعلموا
 القرآن

لا يمس بتعليم الكفرة
 لطلب المال

غير الاخرس ان كان معقل اللسان بمرض او جرح
 فهل يكون جائزة وقائمة مقام العجاجة في كل شيء
 او لا **اجاب** بان اشارة غير الاخرس ان كان معقل
 اللسان فيه اختلاف والفتوى على انه ان دلت
 العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة
 والاشهاد عليه **سئل** عن رجل ادعى على مستأجر
 بانه قد كان ماسورا في داره قبل سنتين وانه
 هذا المستأجر اخذ منه في تلك اكلة حمين دينار
 بطريق الغصب وانكره المستأجر فثبت المدعي
 على وجه المدعي عليه بالبينة العادلة ما ادعاه عليه
 فهل لهذا المدعي ان يضم له المدعي عليه المبلغ المربور
 او لا **اجاب** المستأجر لا يضم شيئا مما فعله بالما
 في داره **سئل** عن رجل ادعى على اخوانه ضربه بيده
 في رأسه واراد ان يقيم التعزير عليه فانكر المدعي عليه
 ذلك فشهد عليه رجل عدل وامرأتان عازلتان

اشارة معقل
 اللسان

المدعى على المستأجر
 بالغصب ما ادعى
 غير الماسور

في ان المستأجر لا يضم
 شيئا مما فعله بالما
 في داره

انه ضرب يديه في رأسه قبل تقبل هذه الشهادة و
 التعزير على هذا المدعى عليه **اجاب** نعم تقبل شهادة
 النساء ومع الرجال ويحكم القاضي في التعزير بعله
 وفي غير التعزير في العقوبات اتفق العلماء انها
 لا تثبت بشهادة رجل وامرأتين وانما تختلفوا
 فيما ليس بمال ولا عقوبة كالنكاح والطلاق
 والرجعة والوصية والوكالة فعندما تثبت بها
 رجل وامرأتين خلافا لثبتي واحد منهما
سئل عن جدارين بستانين انهم فاراد
 احد مالكي البستان ان يبنى واني بالآخر كانت
 احد مالكي البستان الى القاضي فامر القاضي
 باني ان يبنى بحدار علي ان يأخذ المأجور من
 المالكين فيها الباني فحل ان يأخذ المأجور
 منها جراً اولاً **اجاب** له ان يأخذ المأجور منها
سئل عن القرعة في توجية المناصب لطالبيها

يقضي القاضي بعله في التعزير

شهادة النساء على الرجال

احد الشريكين اذا بنى بحدار

القرعة

كما يخرج قضاء العكر فيما بينهم فهل يجوز ذلك
 شرعاً ولا **اجاب** بان القاضي رحمه الله كما ذكر
 ان القرعة انواع ثلثة الاولى لاثبات حق البعض
 وابطال حق البعض وانما بالادلة كراعي عبدة
 بغير غيبة ثم يقرع والآخرى لطية النقيب وانما
 جائزة كالقرعة بين النساء للقيم والثالثة
 لاثبات حق واحد وفي مقابلة مثله فيقرع حق
 كل واحد منهما فهو جائز و**اجاب** عن هذا السؤال
 مولانا القاضي محب الدين بن تقي الدين الحلي
 اخفى بان القرعة سرودة في مواضع عند تساوي
 المستحقين كالشركاء عند تعديل السهام بين
 الزوجات واجتماع الاولياء عند النكاح وفي
 حقوق الاختصاص كالنظام على النصف الاول
 وانجاء الموات وبنو المعز ومن تقاعد الاسوة
 وفي توجية المناصب عند الاستواء في الاستحقاق

أخرج المدعي عن المحرم
بغية الدين

أخذ الدين عن المحرم
بغية الدين

في مدعيه المطبق
وتعويض

وازدحام الخصوم عند القاضي وغير ذلك **سئل**
مجهول غاب الطالب عنه وهو اضطر في السجور
ان يؤدي المال فهل للقاضي ان يخرج به من البغية
خصمه بكفيل **اولا اجاب** القاضي اذا استأخذ
المال ووضع على يده عدل وان شأه واخذ
منه كفيلا ثقة بالنفس **سئل** بعد ان كتب
المزبور بان المفهوم من هذا الجواب ان للقاضي
ان يقبض دين الغائب بولاية من المديون
الحق فهل يجوز **اولا اجاب** عنه بانه ذكر في
الفصول العبادية بعد ان ذكرت المسئلة **ان المسئلة**
تدل على ان للقاضي ان يقبض ديونه الغائب
من مديونه ولقد نص الامام على ان لا قرأه
الغائب والوقف واليتيم فيصح هذا الاطلاق
بلا ارباب **سئل** عن مدعيه المحرم المطبق في ان
لفظ المطبق بل هو بكسر الباء او بفتحها **اجاب**
بانه

بانه ذكر بعض المحققين ان حده حول كامل في
الصحة وفي البرازية قدره الامام في روايته
وبه يفتي والمطبق بكسر الباء كما في الصحيح
المسير والعادة تفقه وصحى الطرسوتى في انفع كوسال
بالفتح وسوخر ياب **سئل** عن رجل يفتي ويحكم
فهل يفقد تصرفه حال افاقة **اولا اجاب** يفقد
حال الافاقة ولا تثبت على المجنون ولاية احد
لوجوهه يوم او يومين **سئل** علام يبلغ
مبلغ الرجال واراد ان يتفرق والكون وحده
اولا ان يذهب الى خدمة رجل ويقعد عنده
ويترك الأبوين فهل ذلك **اولا اجاب**
لا يجوز على ان يصير مع احد مما لان بالبائع
زال الولاية عنه اما ان كان فاسدا او غير
ثامون وعاف الأب ان يترك فاحشة
فيأتي له العار فلا يأخذه ويضمه الى نفسه

بكره

في تصرف محرم
ديني

في علام يبلغ والرو
التفرد

شاب حسن اراد ان
يتفرق او يذهب الى
خدمة رجل لا اب ان
يصير له عار فلا يأخذه ويضمه الى نفسه

ولهذا الباب ان يمنع ابنه من الخروج الى الحج والى
 طلب العلم اذا كان مبيع الوجه حتى ينجى **سئل**
 اليهودي او النصراني اذا ستم على المسلم **سئل** ^{فلا بد له}
اجاب اذا ابتداء الكافر فلا بأس بان يردّه
 عليه لكن لا يزيد على قوله عليك وانما يكره ان يبتدئ
 بالسلام في الصبح **سئل** هل للقاضي ان يبيع
 عقار المديون اذا امتنع عن بيعه واداء دينه **اجاب**
 الفتوى على جواز ذلك **سئل** في هذه
 الصورة ان في الدرر والغرز قول الى حيفة الدرر والغرز
 وما اقيت به قولهما وسو الخمار للفتوى **سئل**
 سكان في المثلث او نحوهم داره لاخر فل
 تصح بته **اجاب** نعم تصح بته لو قبضها الموصي
 والسكان في المثلث والاشربة المقتدة في المخر والذيب
 نحو البند والمثلث وغيرهما عند ما ينفذ نقرتها
 كالطلاق والعاق والاقرار بالدين والعين
 في نفسها

في السلام على
الكفار

بيع عقار المديون
المتنع عن بيعه

نقر فوات سكان المثلث
او نحوها ينفذ

وتزوج الابنة الصغيرة والابن الصغيرة والافرن
 والاستقراض والصدقة اذا قبضها المتصدق
 عليه وبه اخذ عاتة المشايخ **سئل** قاض مرفضا
 زمانا لو حكم بقول مرجوح هل ينفذ قضاءه او لا
اجاب لا ينفذ لان قوله لا له انما ولاه ليحكم به
 الاقوال فيكون معزولا بالنسبة الى هذا الحكم في
 جميع الاحوال وقد ذكرنا ان اتباع الهوى حرام
 والمرجوح في مقابلة الراجح تيمم لعدم **سئل**
 زيد وفات اندكده خدمت مقابلة سنده او لا
 وطيفه من مخلولين بالاشه خضر اليك وكيلك
 عمروه توحيد ايليوب عمود في برنج زمان اداء
 خدمت ايليوب خدمتي زمانك وطيفه من
 القوب معارفه صرف ايليوب بعده بكر ابتداء
 تاريخ فوات زيد دن وطيفه به مسخي الحق اوزره
 القوب امر سلطان ابرازاته عمود برك خدمتي

الحكم بالقول المرجوح
الى زمانا

في

السلطان بالحق الانام
بمكة الوصي للانام

مقابل مستند المدعي وظيفته طلبت ففهم شرعا
قادر اولور في **اجاب** امور خلقة سلاطين احوالي
او عيالي مال ايتام امثالي اولوب نفاذ اوامر
سلطانية شريعت بنويته موافقت ابله مشروط
اولد وني كتب فقيهه مسطور در عروك المدعي
خدمتلك اجرتي اوليجي خدمت ايتن خدمتلك
اجرتة امر سلطاني ابله سخي اوليجاز امر سلطاني ابله
مشروع نام مشروع و نام مشروع شروع ايتن احتمالي
يوقدر لا شروع مخالف امر ياز لمعه عاشا كه اسلطان
اولد بوقوله لانا اهل استقامتد نمانسي بر امر
حاكم في طب بالمفخرة واجب اولن ما دون اولد
امر ابله عمل ايتوب يوم خواجه سبيت جنبه
اسلامي و كند في معرض مخاب و عفايه كسور مكره
سئل اگر مجوس مريض كرد و خستكي اورا لاغر
كر داند و كسي نبايد كه در زندان تعبه وني كند اورا

بر مردن

الحسين الميرضي طباطبائي
او اكلان الغالب
الملك

فارسية

بيرون كند ياني **اجاب** اگر غالب ملك باشد
بيرون كند و اين قول امام محمد است و فتوى بريت
سئل اگر مجوس در زندان مشغول بكسب باشد
اورا منع كند از كسب ياني **اجاب** بي در افع
سئل بايعي در نزد قاضي اقرار كرد ببيع و قاضي
سجل نوشت و بمشري داد پس چير كند قاضي
بايع را بر دادن قبالة قديم ياني **اجاب** بي و آ
اعلم **سئل** غلامه عي اذا انكشف للحاكم انه يتبطل
في دعواه فهل له ان يؤدبه **اجاب** نعم يؤدبه الكفا
ان شاء و اقل ذلك الخبس لعنه فبعه بذك اهل
الباطل و الله دغ ذلك **سئل** اذا حال الخصم
في امر و كثر التشعب فيه فهل يشوع للقاضي ان
يحرق كتبهم **اجاب** لا باس للقاضي في ان يحرق
كتبهم اذا رجا به لك تفارب ابرم و يفسخ ما
بايد بيم خراج و يا مريم بايند و الحكونه **سئل**

الحسين الميرضي طباطبائي
يمنع من الكسب

لا يحرق على اعطاء القبالة
القديمة

اذا اظهر عند القاضي ان الملك
مبطل في دعواه له ان
يعزره

في احوال

فعل القاضى حكم
اولا

فعل القاضى حكم الآتى
مسئلتين

في حبس الأقارب
والأجانب
منهم

في تعليم الدعوى

عن فعل القاضى هل هو حكم اولاً **اجاب** فعل القاضى
حكم بخلاف غيره الآتى **مسئلتين** **سئل** عن
المسئلتين المزبورتين بعد ان كتب الجواب
اجاب اذا اعطى القاضى فقيراً من الفقراء فانه
ليس بحكم حتى كان له ان يعطى غيره وان الوثى
اذا اذن للقاضى في تزويج الصغيرة فزوجها
كان وكيلاً ولا يكون فعله حكماً حتى لو رفع عقده
الى مخالف له ان ينقض **سئل** لو ادعى رجل
على جده دعوى شرعية واثبت عليه حقاً فهل
يجب له القاضى بطلب المدعى لتخليص حقه اولاً
اجاب انحر والعبد والبالغ والصبي والمأذون
في الحبس سواء وكذا الأقارب والأجانب والآ
الأبوان والأجداد والجدات فانهم لا يجنبون في
دعوى فروعهم الآتى الثقة وغيرهم يجنبون بعضهم
في دعى بعض **سئل** رجل لا يجنب الدعوى خصوصاً
فان الله

فانما القاضى رجلين يعلمانه الدعوى والخصوصية
ثم شهدا له على تلك الدعوى قبل تجوز شهادتهما
اجاب تجوز شهادتهما ان كانا عدلين لانهما علمانه
بما قال القاضى ولا يباس بذلك للقاضى بل هو جائز
فيتم لا يقدر على الخصومة ولا يجنبها خصوصاً على
قول ابى يوسف رحمه الله لان القاضى نصب ناظر
وهذا من النظر واجبا وكفوف **كتاب الدعوى**
سئل عن رجلين ادعى بئقى الملك من رجلين
والمدعى في يد احدهما واقام كل منهما البينة على
فهل تقبل بينة الخارج ام تقبل بينة ذى اليد **اجاب**
اذا ادعى بئقى الملك من رجلين وكان المدعى
في يد احدهما فانه يقضى للخارج سواء ارخا او لم
يؤرخا او ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر الا اذا كان
نازع صاحب اليد سابق وما في الدرر والغرر
حتى انهما اذا ادعىا الشراعتين وبين ونازع احدهما

منهم

بينة الخارج
وذى اليد

ادعى الجاني فرد
في الدرر والغرر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
وسعة من العلم والدين
وسعة من الدين

وان ارخا وتاريخ احمد بن محمد
تاريخ اول بال عام

اسبق فان في هذه الصورة تقبل بيته ذي اليه
اجماعا دعوى مخالف لقصص الكتب المعتمدة وما
اقتضاه ظاهر الرواية وانه قول اكر المجتهدين والكرهم
سئل عن زيد يدعي على عمرو الف قطعة شاة
فاجاب عمرو المروزي بان زيدا اقربا يستغنى عنه
الحال منه فاقام البيته عليه فعمل شمع البيته هذه
اولا **اجاب** لا تسمع هذه البيته لان هذا دعوى
الاقرار في طرف الاستحقاق لان الدعوى تقتضي
بامثالهما فيصير المقبول مضمونا على الغالبين زيدا
للدفع ودعوى الاقرار لا تسمع الا في طرف
الدفع **سئل** عن عبد ادعى على مولاه بانه صار
معتقا عنه بكلم انه قد كان قائما وقت شرائه
انت حر وقت اخاق زيد عبده فلما وان
زيد اعتق عبده فلما بعد هذا الشرط في جلب
وصدق المولى في الشرط اكره في اخاق زيد عبده
فلما

هذا هو الوجه في دعوى
الاقرار في طرف الدفع
لان الدعوى تقتضي
بامثالهما فيصير المقبول
مضمونا على الغالبين

دعوى القتل والدين

فلما قيل سماع بيته وبكم تعبت المدعي عن مولاه
اولا **اجاب** لا تقبل هذه البيته في الاصح لان
في ابطال حق الغائب وافق بعض المتأخرين
بانها تقبل ويقتضي على الحاضر والغائب جميعا
اخذ شمس الاسلام فافى عمرو الا وزجدي وحي
ذلك عن طير الدين المرتضى في **سئل** عن رجل ادعى
على رجل انه قد ذبح وانكره المدعي عليه ولم يقدر
المدعي اثبات ما ادعاه عليه لعدم بيته فهل
لهذا المدعي ان يكلفه ام لا **اجاب** ليس للمدعي
ان يكلف المنكر في هذه الصورة في قولهم **سئل**
عن زيد ادعى ثوبا عند عمرو وقال ان زيدا اكرهني
اليك ويطلب الثوب منك وعمرو لا يعرفه فجا
واحد وقال ان هذا البصيصي صنعي زيد ساكني
في ثمننا لا يكره منه الا اجر فلا تخف وادفع الثوب
فدفع عمرو الثوب بسبب عمرو وحصل له بشهادة

ابطال حق الغائب

دعوى القتل والدين

هذا هو الوجه في دعوى
الاقرار في طرف الدفع
لان الدعوى تقتضي
بامثالهما فيصير المقبول
مضمونا على الغالبين

لا خلاف في دعوى
القتل

المغفور يرجع على الغار اذا حصل الغفر
في صفة عقد المعاوضة او غير الغار
للمغفور صفة السلامة

رجوع المغفور
على الغار

حكم وقوع الفارة
في اكل

هذا الغار في حقه فرب البصير مع الثوب قبل
يقعنه الدافع او لا **اجاب** لا يضر الدافع الثوب
لان المغفور انما يرجع على الغار شرعا اذا حصل الغفر
في صفة عقد المعاوضة او غير الغار للمغفور صفة
السلامة نقض **سئل** عن رجل دخل الى سكن رجل
آخر وكسرت دية المملوك بالخل وارقة وعابن الكتاب
ذلك فادعى صاحب اكل النضيم على هذا الجاني
وتعلل الجاني واستعفى الضمان وقال اني رأيت
ان فارة ما تنفس في اكل صار نجسا بسبب
ذلك ميتة وكسرت الدية فهل لصاحب اكل ان
يقعنه قيمة الدية واكل او الجاني مصدق في قوله
اجاب لصاحب اكل ان يقعنه الجاني قيمة دية ولا
يقعنه قيمة خله والقول قوله مع عينية في انكاره
استهلاك الطاهر ولا يبيع للشهود ان تشهد
عليه انه صلب فلا لانهم لا يعلمون بعدم وقوع الفارة
بني

كتاب القاموس
كتاب القاموس
كتاب القاموس

فيه بخلاف التمس والمسئلة معروفة **سئل**
عن كتاب قمن الى قاض شهد شهود الطريق
كتاب القاموس القلاني اليك على طريق الشري
المسطوح في الكتب الفقهاء ولما فتح القاموس المكتوب
لم يجد فيه اسماء الشهود فهل ثبت كونه كتاب القاموس
المرتبوع بمجرد شهادتهم بدفع الكتابة او لا **اجاب**
لا يثبت بمجرد شهادتهم بدفع الكتابة **سئل** عن
رجل اودع عند عبد المجور شيئا فاستهلكه
العبد المجور فادعى الرجل على العبد بخضرة مولاه
بالاستهلاك فشهد الشهود عليه بمعاينة الاستهلاك
فهل تسمع دعواه وتقبل بيته او لا **اجاب**
لا تسمع دعوى استهلاك الوديعه والبضاعة
على العبد المجور في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما
سواء كان المولى حاضرا او غائبا وسواء شهدوا
عليه بمعاينة الاستهلاك او شهدوا عليه باقراره

دعوى استهلاك المولى
على العبد

خالف ما ذكره في الجواب

سل عز وجل ادع على رجل بالاً فامر الله على عليه
 ان يكفر ذلك عليه فاجمع المدعى خطاً باقرار
 المدعى عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعى
 فامر الله على عليه ان يكون ذلك خطه فاستكتب
 وكتب وكانت في الخطين مشابهة ظاهرة فهل
 يقضي القاضي على المدعى عليه بذلك المال اولا
اجاب القضاة الذي عليه الفتوى ان لا يقضي في
 تلك الصورة شرعا **س**ل في هذه الصورة
 لو قال المدعى عليه هذا خطي ولكن ليس على هذا المال
 فهل يقضي عليه اولا **اجاب** ان كان الخط على وجه الزكاة
 منصرفا معنونا لا يصح ويقضي عليه المال وان
 كان المدعى عليه مرفقا او متسارا فخطه تجزأ عرفا
 وان لم يكن منصرفا معنونا ولكن كان على وجه
 يكتب صك الاقرار فان شهد على نفسه بما فيه
 اقرارا يلزمه وفي فتاوى قاضي الهديانة اذ كتب على

في العمل بالخط

لا يصح في المكرر اذ كان
خطا اقرارا معنونا

صورة كونه خطا
معنونا

رسم الصكوك يلزمه المال وهو ان يكتب يقول
 فلان فلان الفلاني ان في ذمته لفلان بن فلان
 الفلاني كذا وكذا اقرروا اقرارا يلزم به وان لم يكتب
 على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه **س**ل
 عز وجل كتب على نكح عيال معلوم وخطه معلوم
 بين التجار واهل البلد ثم مات وجاء غيره يطالب
 بما الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الكمال
 خطه فهل يحكم بذلك في تركته وقد جرت العادة
 بين الناس ان ملكه **اجاب** ذكر ابن التيمية في
 لسان المحكم انه يحكم بذلك في تركته ونقل عن قرآنه
 الاكل على الاعلى فتاوى صاعده ولكن غلط في النقل
 حيث انقطعت عبارة ان ثبت انه خطه هل يثبت
 من استلحق شيخ الاسلام مولانا محمد الشافعي
 وهو الحق **س**ل في هذه الصورة عن كيفية البتة
اجاب اذا كتب على الرسم المتعارف بحضور

الخط

روى على ابن التيمية قوله
منه ولسه

الخط

كتاب التقييد
في الامانة

الشهود فهو معترف فيسبح لمن شهد كتابته ان يشهد
عليه اذا حجه لو عرف التا هدا كنه او فز عليه
اما اذا شهد وانه خطه فمخبر ان يشهد وكتابه
لا يحكم بذلك **سئل** عن مدعيون اراد ان يبر
فهل لرب الدين ان يطالبه باعطاء الكفيل
كان الدين موطلا **اجاب** نعم ان يأخذ كفيل او
رهنه لحقه وسواها خوذ للفتوى في زماننا هذا
سئل عن المدايعين وقع الصلح بينهما على
وابراء كل منهما الآخر او المداعي بان الشئ المداعي
عليه ثم ظهر فساد هذا الصلح بفتوى الائمة واراد
المداعي العود الى دعواه فهل ذلك **اولا اجاب**
المخترانه بطلان المدعى والبراءة والاقرار في
عهد فاسد لا يمنع المدعى لان بطلان المتضمن
على بطلان المتضمن فلهذا في هذا لا بد ان يكتب البراءة
في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستيناف بان
هو

أخذ الكفيل في كثير
الموتيل

البراءة والاقرار في
الصلح لا يمنع المدعى
والعهد فيه

أخذ لقطع الخصومة والطفاء بآية
الراجحة حسنة

الطفاء
بآية
الراجحة

يقترن الخصم ويقول ابرأه عما غير داخل في الصلح
لان العهد لقطع الخصومة والطفاء بآية الراجحة
حسنة **سئل** عن زيد باع أم ولده او اراد ان
يبيعها فمروا فهل لها ان تثبت على زيد كونها
أم ولده **اجاب** اذا وقعت الحاجة الى اثبات
الاستبلااد او التدبير لا يمكن اثباتها على المولى
اذا لا يثبت للمدبر و أم الولد حتى على المولى في الحال
فالطريق في الاثبات ان يبيعها المولى من رجل
فيديها عليه **سئل** زيدك قولي عمرو برك فتدعه
بعض اسباب امانت قومه فزبور زيد واقف
او لم يحن واسباك زيدك او لم يحن طلب ايدب عمرو
غيبته ودعت قوتلان اسبابي الياسوري
اجاب عمروك غيبته اليماز زبر عمروك ذي خصومة
يد معبره سي **سئل** في هذه الصورة
اسباب برك تعني ابله ملاك اوس اوله نعم فلم

طريق اثبات الاستبلااد
والتدبير

في الغرض من التدبير
في الاستبلااد

نوكية

للعبد به معبرة
في الخصومة

عمر و غائب سنده امانت خود و غایب یک
 قیمتی ویرد یوسر غایب از زین دعوی قادر اولور
اجاب قیمتی غایب قادر اولور **سئل** زیدک
 مرد و یک عثمانی حق اولوب طلب ایلیوب
 عمر و زید یک عثمانی التوب کنی مخته خرج اکر
 حالا واقف اولدم سنک بکا و بر بخرج اندو کم
 عثمانی زیوف ایتمش استه یک زیوف عثمانی
 آل بکا یک ایو عثمانی ویرد یو دعوی ایلیوب
 مردن جبال ایلیوری **اجاب** واقعا بویلایه
 امام اعظم ایله امام محمد خضرلی رد و استر وادیو
 بیور شرانا امام ابو یوسف خضرلی الد و سنک
 مشن ویرر جبال ایله رجوع ایدر بیور شر قول عثمان
 ابو یوسف قولید **سئل** زیدت کروی عمروک
 التبرایکی دیکلمش قضا طر و بر واربونی خط
 ویر فلان یرن و فلان یرن اصلاح ایلیوب دیب عمروک
 فعالی

ترکیب

الحمد لله الذي ادى الى زلف
 خير الجاهل ان يستدعي الجاهل
 في المختار

ترکیب

ققنا ناری التوب خیا ط ایضا لدن صکره و قنا
 الت مسعود زید خیا ط لدن ذکر اولمان قققنا ناری
 طلب اندکده قیمتی مکر اوله مرقا زید شر غایب
 ایلیوب خیا ط لدن ایلیوری **اجاب** قققنا ناری
 غیردن و اصل اولد و غنه مقرر اولور زیدک خیا ط
 اوزرینه دعوی مسعود دکلدر عید غایب و بیغنه
 دخی حال بویلدر لاقققنا ناری خیا ط انطاف
 قیمتی دعوی مسعود اولور بو قققنا ناری سنکا
 کوندر دم شاکردم عمروک ایلی اوزره دیو دعوی
 ایتمک کرک که مسعود اول **سئل** زید عمروک برآ
 بیج ایلیوب تسلیم است برآید مکره عمروک بیده
 ملاک اولوب مرقوم زید عمروک حرم بیعی طلب اندکده
 قدر غنه ماییلدن غیافت واقع الی حق قول
 زید کبیر عمروک کبیر **اجاب** امام اعظم ایله ابو یوسف
 ققزنده مشری یعنی ایله مصلحت اولور خیا ط

ترکیب

لا تسبح دعوی لحن ط التوب
 الاصل الى العرف بد لحنه

لا تسبح دعوی المود و دعوی
 عبده العا

ترکیب

تخالف المتابعين
اختلاف في التمسك

بشر

إذا قال أنا عبدك

أنا امام محقة فنده تخالف ايدى بلبيع المالك
فيمتنى مشري وعمر ما خفي بافع رد ايدى رانا
بيع المالك والمبا لاتفاق تخالف اولو **سئل**
قولي عروى بكرة بيع انه كره بشل فنه كونك
بره ايكن قول يد مشريه عريين اثبات انت
حين بيع وشره بن قولم بني صانون ال ديمكو
ويا خود بن عدم ويا خود بني اشتر ايدى ديمكو
مشري عبده فيمتنى قضينه قادر اولورى **اجاب**
حال بيعه سكوت عبده اقرار دكلدر اما
قبضه اقراره مسئلفا واي نوازله مسطور
در و غرضه بن قولم بني اشتر ايدى باني اشتر المالك
قولم ديمكو اوله عبده شنه لازم اولما زديو
يقصر اولمشم مكان بائع معلوم اولمشم عبده
اولما زديلمش لا مقول عليه دكلدر زير اشري
حين قبضه سكوت عبده سببي ايدى مغرور در غرور
مغرور

صغير عقده معاودة اولمشم غار اوزرنيه مغرور
رجوعى متفق عليهم رخصت منقطه رجوعه
ابو يوسف خضر اندك بر و ايدى رجوع ايدى
ديلمش امام محقة بومشده توقف بيمش
مسئله خاينه **سئل** غر رجل يدعى المالك
عين على واخضع اليه دعه وهو مستاجر او
وبر من عليه فهل يقبل بيته او يجب حمله من هو
لقد العيين حتى تسمع الدعوى وتقبل البيته **اجاب**
هذه المسئلة من المسائل المشابهة بكتاب الدعوى
لا تقبل بيته المدعى فيها ولا تسمع عواه على وجه
شرفا الا ان يكون مع المالك وعليه لقوى
ولقد نظرها بعض الاعيان في بيتين ومما يهذان
ولا تسمع الدعوى على غار **سئل** لمرتين او مودع او انظر
ومما جرد المستعير تحت اذا مالك او ايهن مغرور
سئل في هذه الصورة لو حكم حاكم حنفى بالعين

الرد

تخصيص على حسب التمسك
المالك المنقطع فنه
في الرجوع

تخصيص كتاب
الدعوى

تخصيص على حسب التمسك
المالك المنقطع فنه
في الرجوع

الرجوع بمغرة
العدم

المالك المنقطع فنه
في الرجوع

لهذا المدعى بعد ان سمع دعواه على واضع اليد
 وهذه ولم يعلم انه مستأجر بل ظن انه مالك فهل
 ينفذ حكمه **اولا اجاب** لا ينفذ حكمه ولو علم انه مستأجر
 ثم حكمه لان القول بالتفاد مرجوح والمرجوح في
 مقابلة الرابع بغير العلم **سئل** عن امرأة ادعت
 على ختم شرعي انها ابنة فلان المتوفى وقد توارثت
 انها ابنة لمحق المتوفى المرحوم فهل يسمع دعواها
اجاب ان توارث هذا الكس وعلم الكل انها ابنة
 لمحق المتوفى المرحوم لا يسمع دعواها لانه يلزم كنه
 النظام الثابت بالضرورة والفروقات مما لا بد
 الشك عندنا **سئل** عن توارث الشرعي الذي
 لا يسمع البينة على خلافه **اجاب** موجز بما قد يفيد
 بنفسه العلم لصدقه وموجبه علم اليقين وعدم الا
 او الكثرة في الخبرين ليس بشرط في الاصح عندنا
سئل عن رجل ادعى ميراثا عن ابيه على آخر فاقام
 المدعي

هذا التوارث

المدعى عليه البينة ان اباه المدعى رجل آخر غير الذي
 يدعي المدعى فهل تقبل بينة المدعى عليه **اجاب**
 هذا الحكم ادعى ان توارث ميراثه وادعى انه ابن عم الميت
 لآبيه واقام البينة على النسب وذكر الشهود واسمهم
 وجده واسم اب الميت وجده كما هو الرسم
 والمدعى عليه اقام البينة ان جد الميت غير ما ادعى
 فلا تقبل بينة المدعى عليه لان البينة للاثبات لا للنفي
 وبينة المدعى عليه قامت على النفي وهو ليس بحكم
 في اثبات اسم جد المدعى وذلك كذلك **سئل**
 عن رجل ادعى اعيانا مختلفة اجنس والنوع والصفة
 وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين وجنس
 ونوع على حدة فهل بشرط التفصيل او يكفي بالاجمال
 وهو الصحيح **سئل** بل يجوز التخليف في النكاح الزوجه
 والاستيلاء والرق والولاء والابلاء **اجاب**
 عنده لا يكلف وعندهما يكلف والفتوى على قولها

في اثبات اسم جد المدعى وذلك كذلك
 عن رجل ادعى اعيانا مختلفة اجنس والنوع والصفة

البينة للاثبات
 لا للنفي

بيان القيم الاجمالية
 ودعوى الاعيان
 مفصلة

نظم
 نكاح ورجعة وابلاد
 ورق واستيلاء
 وركوده طاف جارب
 ديوقوى وبرر استناد

سئل عن رجل اشترى أرضا ولها شرب
 من غيره وله شركاء في الشرب ففرض سنة من
 وقت الشراء فالآن يريدون الدعوى على المشتري
 بأن جميع الشرب لم يخل شمع دعوائهم بعد كونهم
 منذ هذا الزمان **اجاب** البائع لو ادخل الشرب
 في البيع بذكره شركاء أو بذكر ما يدخله فيه ورأى الشركاء
 البيع والشراء والتصرف فيه وسكتوا أو سكت
 يتلقى الشراء المكسب في هذا الوقت لا تنفع دعواهم
 في الأمتع وان لم يثبت السكوت المزبور يبقى ما كان
 على ما كان ما لم يتنوع عليه يمنع تصرفه فيه شرعا
 بعد إخراج الأمر السلطاني لسماع دعوائهم وبيان الغنة
 ثم كما **سئل** هل سمع الدعوى بعد ان مضى عشر
 سنة **اجاب** افتى المتأخرين بعدم سماعها بعد ذلك
 ثلث سنين لكن المتأخرين في زماننا من قبل السلطان
 فصاره تمحان لا تنفع بعد خمس عشر سنة لو تركها
 المدعي

سكوت

مدته تركه الدعوى

المدعي بغير عذر شرعي

المدعي بغير عذر شرعي **سئل** عن رجل رأى رجلا
 يبيع أرضا أو دارا فتصرف المشتري زمانا وبسكت
 فخل تسقط دعواه أولا **اجاب** تسقط دعواه لو كان
 بده **كتاب الشهاقة سئل** عن رجل مات وأدى عرو
 الورثة له بركة العصبية السيئة فشهد الشهود
 ابنه مولاه ووارثه لا يعلم دارنا سواء قبل
 شهدا وتم ويمنع امين بيت المال من المعارضة له أولا
اجاب لا تقبل شهدائهم أصلا لأن المولى اسم
 شرك يتناول الأسفل والأعلى وذكر قولهم انه لا يرث
 لا وارث له غيره انما يشترط لأسقاط التلوم من القضي
 ثم **سئل** عن فروع شهد واعلى شهادة الأصول
 فقبل القضا وحضر الأصول وشهدوا الفروع عن الشهادة
 قبل ببيع نبيهم أولا **اجاب** الأصح ان يمنع بالمنع
 وعليه غاية المساجح المعبرين رضوان الله تعالى عليهم
سئل عن رجل شهد لابنه على ابنه الآخر في خصومة

بالسكوت عند الشرب

لفظ المولى

لا وارث له سواء كان
 التلوم

روى القاضي عن الشيخ

روى القاضي عن الشيخ
 في هذا الباب

شهادة الأب
 لابنه على ابنه

وقعت بينهما فهل شمع شهادة وتقبل **اجاب**
 نعم شمع وتقبل **سئل** عن شهود وشهدوا بان قرار
 رجل بالطلاق التث بعد شهر واحل ان الدعوى
 لم تقدر من زوجة فهل تقبل شهادتهم ولا **اجاب**
 لا تقبل شهادتهم بعد ان اخروا بخمس ايام غير
 ان كانوا عاقلين بانها يجب ان عيش الزوج
 والشهادة بدون الدعوى يجوز في هذه المسئلة
 ويقضى بها كما في الوقف والنسب وتعليق الطلاق
 والخلع وعتيق الالة ونديرها واهلال ومصارف
 الزنا وحق الشرب والايلاء والظهار وحرية المصا
 ولا يشترط حضور المرأة والالة ولكن يشترط حضور
 الزوج والموت حتى لو قلت المرأة لم يطلقني فالقائه
 يفرق بينهما وكذا لو شهدوا بانه حرها وانكرت
 الالة فالقاضي يحكم بعقوبتها **سئل** عن شهود
 انه ملك المذموم ولم يشهدوا انه في يده ابغى حق فل

لا تقبل شهادتهم ولا
 تقبل شهادتهم

لا تقبل شهادتهم

فيما لا تقبل الشهادة
 بالناخير

بيان المواضع التي تقبل
 الشهادة بدفع الدعوى

بنى

تقبل شهادتهم ولا **اجاب** اختلف المتأخ في
 والآخر انما تقبل **سئل** هل للقاضي ان يفرق
 الشهود **اجاب** نعم ذلك اذا اتهمهم والافلا
سئل عن شا هدين شهدا احدهما مقبلا او شهد
 الآخر على شهادته فهل تقبل هذا الاحمال من اول
اجاب ان المعنى اذا احسن منه لا يقبل
 الاجمال واذا لم يحسن يقبل وبه يفتى **سئل** هل يجوز
 شهادة الشاعر **اجاب** يجوز اذا لم يغذف في
سئل عن النصارى اذا اسلم فبعد خمسة ايام
 في حادثة فهل تقبل شهادته **اجاب** لا تقبل شهادته
 استحقاق حتى يتبين حاله بعد الاسلام فان كان
 فاسقا في حال كفره لا تقبل وان كان عدلا فاسلم
 ثم شهد تقبل شهادته من غير ان يبالي عنه **سئل**
 عن نفاذ قضاء المعنى بظاهر العدالة ان لم يطعن
 الخصم في الشهود **اجاب** لا ينفذ لان حمله لاه

عدم كرفهم انه في يده
 بغير حق على الآخر

تفرق الشهود
 لهم

شهادة الشاعر

في القضاء بظاهر
 العدالة

انما ولاه ليحكم بالقول المقتضى وهذا الحكم مخالف للمقتضى
 فيكون هذا القاضي معزولاً بالنسبة الى هذا الحكم
 فلا ينفذ **سئل** عن شهادتين اذا شهدا بشئ
 واختلفا في الوقت او المكان او في الأثر
 والاقرار فهل تقبل شهادتهما **اجاب** ان اختلفا
 في البيع والشراء والطلاق والعنق والوكالة والوصية
 والرقب والديون والقرض والبراءة والكفارة والعتق
 والنفقة والأجارية والصلح تقبل وان اختلفا في
 النجاسة والغصب والقتل والنكاح لا تقبل والأصل ان
 المشهود به ان كان قولاً محضاً فاختلاف الشهادتين
 فيه في الزمان والمكان لا يمنع قبول الشهادة لأن القول
 مما يُعاد ويكرّر وان كان المشهود به فعلاً كالغصب
 او قولاً لكن الفعل شرط صحته كالنكاح فانه قول و
 الشاهد به فعل وهو شرط فاختلافهما في الزمان
 والمكان يمنع القبول لأن الفعل في زمان او مكان

اختلاف الشهود في
الزمان والمكان
فلا ينفذ

لم

لم

غير الفعل في زمان ومكان آخر فاختلاف الشهادة
سئل هل تقبل شهادة الكافر على كافر موكلة
 مسلم **اجاب** نعم تقبل بلا عكس **سئل** عن ذي أدب
 ان فلان بن فلان النضري مات وهو وارث
 واحضر شهدا للبيت عليه دين واقام شاهدين
 على شبه فهل تقبل شهادتهما **اجاب** نعم تقبل
 شهادتهما في النسب كما تقبل في الوصية استحقاقاً
 لأن المسلمين لا يخبرون بموت النصارى في الحكم عامة
 وأثبت الأبياء بأدلة على الموت وأثبت
 النسب بأدلة على النكاح فلم تقبل بضمح لغو
 فقبلت ضرورة كما قبلت شهادة القابلة ضرورة
سئل عن رجلين شهدا بطلاق امرأة أو عتيق
 اية وفاة لا كان ذلك في سنة سابقة فهل يجوز
 شهادتهما **اجاب** عن ابي القاسم الضعيف ان
 هذا التأخر لا يؤمن شهادتهما قال الأمام القاضي

الروى عن
أحمد

شهادة الكافر على
كافر موكلة مسلم

جواز شهادة النضراني
المسلم في الوصية
والنسب

شهادة القابلة
قبلت ضرورة

تأخر الشهادة على
امرأة وعتيق

الحاشية

مذاهب الأصول في
الشريعة

卷之四

100

الأحياء

الاستقلال اذ ان دور
بني نبيك من تقاليد
اذا اصبح في اضمحلال

يكون قول الواحد في ترجمته
الرب قد لا يترك
والتركية

أما شأنه

مطلب
يجب حفظه

اجاب نقبل في حق الصلوة عليه في حق الناس
سئل على معنى قول الواحد في التركية والترجمة
والرب قد لا يترك **اجاب** الاثنان احوط
غمره اجلس اذا ادعى المجوس الا فلاس ومن
قبول بيته الا فلاس قبل الجب في كيفية الشهادة
على الا فلاس وغاشر اطر حضور رب الدين لسماع
بيته وع كيفية اطلاق بعد ثبوت اطلاقه **اجاب**
اختلف الروايات في تقدير مدة الجب وانفق
الاصحاب ان الصريح في ذلك انه مفقود الى رأي
القاضي وفي قبول بيته الا فلاس قبل الجب
ونقبل في شرح ادب القضاة ان الصريح انها
تقبل وقال وعليه عامة المشايخ واختار قاضي
انه مفقود الى رأي القاضي فان رأى انه ليس
تقبل وان علم انه وقع لا تقبل والمخارعة ان
شهد عند القاضي عدول محمد فتر في العدالة
بمنه

الوجه في حضور القاضي

يشرح به صدر القضي ويحصل الجرم والاعتقاد
قبل الجب وقال صاحب الهداية لا تقبل
عامة المشايخ على ما في المنقول والمعقول كما لا يخفى
على الفحول وكيفية الشهادة ان يقول الشاهد
حاله حال المعيرين في نفقة وكسوة وحالة ضيق
وقد اخبرنا حاله في البيرة العلانية وبسأل القاضي
مخبره انه واعد قاته واهل سوقه حاله وباله
اخبره بذلك واحد منهم غير قاسق انه معسر على
وكذا الوقال لا اعرف ما لا كفي ولا يشترط لفظ
والعدول الواحد يكفي في هذا الاثنان احوط
اذا لم تكن بين الطالب والمجوس منازعة واما
اذا كانت بينهما منازعة فادعى احد ما العار
اليسار فلا بد من اقامة البيعة اكان شهد
على الوجه الذي ذكرناه على سبيل ولا يشترط
رب الدين لسماع البيعة اذا قامت على الا فلاس

الوجه في الجب

قبل المدة وتقبل الجب

العدول الواحد يكفي في الشهادة

الوجه في الجب
الشهادة

الوجه في الجب
الشهادة

الوجه في الجب

الأسبوع
بالرأسى

برأسه نعم في جواب هل عليك كذا ليس بأقرار نعم
 الإشارة في الآخر من فاء مقام التعلق وكذا
 معتقل اللسان اذا دامت العقدة الى الموت
 على القول المقتضى به **سئل** عن رجل طلق زوجته
 في مرضه ثم اقرها بدين فهل لها ما اقر به بعد
 او لا **اجاب** ان طلقها بسؤالها فلها الاقل من
 الدين ومن ميراثها منه وان طلقها بلا سؤالها
 فلها الميراث بالغاما يبلغ ولا يصح الاقرار لها الا
 وارثة اذ هو فار فلا تؤثر بطلاق الدر وسائر
 المتوفى **سئل** عن مريض اقر لامرأته بدين ثم
 قبل بصدق فيما بينه وبين غيرها **اجاب**
 نعم بصدق لانه اقر بما يملك ان شاء فأنعت
 التهمة **سئل** عن مريض اذا اقرت باستيفاء
 دينها وهي غير منكوبة ولا معتدة بان طلقها قبل
 الدخول فهل يصح اقرارها **اجاب** نعم يصح اقرارها

كذا
 كذا

اقرار المريض

كذا
 كذا

مات

مريض اقر لامرأته بدين
 بصدق في غير ذلك

المريضة اذا اقرت
 باستيفاء دينها

والا

وانا ان ماتت وهي منكوبة او معتدة فلا **سئل**
 عن رجل اقر بان الله فلانة ولدت منه ثم مات
 قبل تصير ام ولده ويكون عتقا من جميع المال
اجاب ان اقر في صحة تصير ام ولده ويكون
 عتقا من جميع المال سواء كان معها ولد او لم يكن
 وان اقر بذلك في مرضه فان كان معها ولد فذلك
 اجواب تصير اكرامة ام ولده وتعتق من جميع المال
 وان لم يكن معها ولد لم يصح الاقرار بالاستبراء
 بل تصير وصية حتى تعتق من ثلث المال **سئل**
 عن رجل ثري اقر طابعا حتى سكر واقر بدين او
 او استقرض من ثلث بصدق تصرفه او لا **اجاب** بصدق
 في الاقرار بالدين والاقرض والاستقرض كذا
 هذه اما لو شرب مكرها فله في التصرف ما علم من الجور
 والله تعالى اعلم بالصواب **كتاب النكاح** **سئل**

كذا
 كذا

ب

الاقرار لامرأة المولى
 في الصحة والمرض
 كذا

تصرف السكران
 من جهة الاقرار

السكران في حكم المجنون
 اذا شرب مكرها ولا
 فلا

هل تفرض النفقة للموتى عنها زوجها ولا تفرض **اجاب**
لا نفقة لها وقد اختلف السلف فيما اذا كانت حيا
قال بعضهم لا نفقة لها في مال الزوج وموتها فلا نفقة
بما في الاصلاح والابصار وهو غلط عظيم **سئل**
هل تجب النفقة مع اختلاف الدين **اجاب** للوالدين
والولد والزوجة ولجدة اذا كان الأب ميتا وكذا
لا تفرض النفقة في مال العايب الا لأمه **سئل**
عن ولد فقير اذا كان له أم متعبة وجدة تعسر في جلب
نفقة **اجاب** تجب عليها انما كان في الأم والعم
او الأخ لأب وأم **سئل** غايبه ارادت ان
ترضع الولد بغير أجر او بدون اجر المثل والأم ارادت
ان ترضعه باجر المثل فهل لأب ان يدفعه الى الجدة
اجاب الأجنبية هما أولى وليس للأم منها
ولكن ترضعه بطريق بيت الأم ما لم تترفع رعايته
للطرفين **سئل** اذا كان الأب متعبرا ولم يولد

موتها فلا نفقة لها

لا تجب النفقة مع اختلاف الدين

كأن الأجنبية أو أم

صغير
ابن متعب
ابن متعب

موتها

موتها وللصغير جده لأبيه مؤبر فعلى من يجب **سئل**
اجاب لو كان للصغير جده مؤبر ، وداله الصغير في حصر
وأمة مؤبره فلا يجب ، فرض على الجدة نفقة
وتوفر الأم بكل النفقة ، وهي على والده تحققة
سئل عن زانية متعبرة على احاده مريحة ونفقة
عاجز ولا ابن متي سلم فهل تجب عليه نفقة **اجاب**
لا تفرض نفقة ولم أجده مسئلة مستورة لكنها تفر
فانا نوجب نفقة القريب صيانة لمر العطب
مستحق المال **سئل** عن رجل فقير او لا
ذكور وابناء هل تجب نفقة عليهم للذكر مثل حظ
الأنثيين او تجب على السوية **اجاب** التي الزنا تجب
عليهم بالسوية **سئل** ان الرجل اذا اطلق امرأته ود
النفقة لها عليه فهل تجب نفقة خادمتها أو
خادمت واحدة **اجاب** عند اى حنيفة وحجة كلام
وعند ابي يوسف خادمتين والصحيح قولهما وعليه

ينظر

نفقة الزانية
بند ووفد
السنة في المال

السنة في المال

نفقة الأب على السوية
بين اولاده الذكور

النفقة للزوجة
الواحدة

المجتوبى والنسقى وغيرهما **سئل** هل يجب النفقة
 على الأب إذا كان للصغير عفار أو ثياب **اجاب**
 لا يجب لأنهم قلوا انما يجب النفقة على الأب إذا لم
 يكن للصغير مال وتكبر مال يسير الى عموم لو قوت في سابق
 النقي سواء كان للصغير عفار أو ثياب **سئل**
 عز رجل لابن طالب علم لا يحب الكتب وسوء ذمى
 وليس له في يده ما يكفيه على حاله فهل يلزم الأب
 النفقة على زوجة الابن أولا **اجاب** لا الأب لا يجزى
 نفقة امرأة ابنة كذا في اكر الكتب المعبرة ومع
 الحصى في الحاوي بانه لما جحد وذكر في بعض الكتب
 ان نفقتها عليه ان كان الابن صغيرا زينا واما الا
 فتجب على ابنة نفقة زوجة ولو كانت غنية **سئل**
 عز رجل طالب علم عاجز عن الكتب والتهدي اليه فهل
 تسقط نفقة غايه او لا **اجاب** اذا كان الابن مستقلا
 بالعلوم الشرعية لا بل لا يتا الرىكة ويهياتا العلاء
 وقر

نفقة الصغير في يده عفا
 كان او عفا
 نعم اجابة
 كبره في بعض الكتب

النفقة على زوجة الابن
 الصغير

نفقة طالب علم

وفيه رشد يجب نفقة على ابية خصوصا اذا كان
 الابن قريبا الكرام ولا يتأجره الناس
 عاجز **سئل** هل يجزى الجدة على نفقة امرأة ابنة الغائب
اجاب نعم يجزى عليها **سئل** لو طلت الزوجة نفقة
 وهي في بيت الأب فهل لها ذلك **اجاب**
 نعم لها ذلك فيما عليه الفتوى اذا لم يطالب الزوج
 بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب كما
 لو منع نفسها بحق **سئل** عن غدة اذا لم تأخذ
 او لم يعط الزوج لها النفقة المفروضة حتى
 تسقط او لا **اجاب** لا تسقط في المختار **سئل**
 هل تسقط النفقة المفروضة بموت احد الزوجين
 او طلاقها **اجاب** نعم تسقط الا اذا استندت
 بأمر القاضى فيمنع لا تسقط في الاصح **سئل**
 هل يجزى اخوتى على نفق ابية المسلم او الذمى **اجاب**

الجدة يجزى على نفقة امرأة
 ابنة الغائب

نعم في المختار
 في الزوجه اذا طلت

لا تسقط النفقة
 بمعنى العدة

تسقط النفقة المفروضة
 بموت احد الزوجين

نفقة ذوى الارحام

في

نفقة الابن الفقير الكفا
على ابنته

نفقة المعتق

منع الزوجه زوجها
والسفر لاقاد العجل
بكل كفاية نفقة

لا يجر **سئل** نفقة ذوى الارحام هل تسقط اذا
طالت المدة بعد القضاء **اجاب** نعم تسقط اذا
طالت المدة بعد القضاء ولا اذا قصرت في الكسب
تسقط وما صغر شهر لا **سئل** هل تجب نفقة
على الابن الموبسر واجبه وانه قادر على الكسب **اجاب**
تجب عليها نفقة وان قدر على الكسب بخلاف
الابن الكسوب **سئل** عن نفقة لها ابوان موبسرون
فهل تجب نفقتها على اوليها على قدر ميراثها **اجاب**
عزالي حنيفة رضي الله عنهما على الاب والابن وعلى
الابن والابن ان النفقة على الاب وقدر الام
سئل الرجل اذا اعتق عبده الصغير وامه فهل
تجب النفقة على المعتق **اجاب** لا تجب لانه ليس به
زعم محرم منه وان كان عبده فصا كان العم **سئل**
هل يجوز للمرأة ان تمنع زوجها من اكله وشربه
لاخذ مهرها العجل **اجاب** نعم لما ذكك لاخذها

في

تجوز المهر كلاً او بعضاً او لاخذ ما يجهل لمنها عرفاً لم
يوجب له **سئل** عز وجل تزوج بالغة بكل ما
ومباشرة والدها بعقد شرعي ودفع اليها جميع
ما وجب عليه لها وميتها لها مسكناً شرعياً فهل لو
ان تمتع عز وجلها وارسلها اليه متعللاً بانها مريضة
مريضة يمنع بها وان حوажها لم تتم من شراء الاثنية
وغيرها او لا **اجاب** ان كان الزوج كفواً لها ما
تجوز للمهر ليس لها ولا لايها الا المتع والزوج
ان يتنازل بها ويمسها ويستحفظ البيت وان
مريضة مرضاً يمنع بها **سئل** عز وجل قادر على
لكن لا يجنبه ولا اب وانم قادر ان على الكسب وموان
اجاب نفقة الابن البالغ زمناً او اعمى او غير
على الكسب او قادر لكن لا يجنبه على الاب خاصة
في ظاهراً الرواية وبقي **سئل** في هذه الصلوة
لومات الاب وله اب موبسر فهل نفقة على ابنته

في

تعمل الاب في دفعها
لصنعة او لمه
او غيرها

نفقة الابن الكسب
الكسب على الاب

سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

يجب المنق إذا منع
 عن الاتفاق

كتاب النكاح

تزوج النساء
 قبل الأب

واقعة الفتور

أب الأب **اجاب** نفقة على الجدة والام الأم
 على الأم والتمان على الجدة والمعتز في غير الأب
 ويجب المنفق إذا امتنع من الاتفاق **سئل** على النساء
 اللاتي تزوجن الأب ولاية تزوج الصغيرة الصغيرة
اجاب نعم لمن ذلك عند عدم العقب باجماع
 اصحابنا **سئل** عن مسئلة وقعت في الشام
 في زعم افاضني القصة مولانا مصطفى بن المحرم
 بيننا اقدى في سنة منج وتعين وتجاهد
 ان رجلا طلب من زوجة ثراء جارية لها شيئا
 فقالت لا وكنت افرقت لك وطها ليحصل الاولاد
 فحل ببيت النسب وكفر الجارية موهوبة له فحل
 زوجة اولادها باب الشيخ مولانا عبد الكريم البواب
 المفتي بدمشق الشام يومئذ مخا طبا للمفتي
 لك ذلك واستغفر الله عما لك وثبت
 نسب ولدك بان صدقتك في فوائك ولجنا

مولانا

مولانا الفضل الشيخ محسن الدين بن المنقاري
 بان امرأة اذا اخلت وظل امنها لزوجها بطريق
 الشرقي صار موهوبة له بطريق الاقضاء فكانت
 الامة مملوكة له وبثب نسب ولدك ما منه فاني
 صرح بالقول انزل الحق الذي يقرر عند الاتي وتبين
اجاب بان كل من جوا بين كل واحد من الاتي
 فلان الاستسرا لا يوجب الاستغفار بل لا يوجب
 وان القديق في الاحلال لا يخلو عن القيل والقال
 اذ القديق الكافي في ثبوت النسب والنسب
 في كون الولد ابنا له سرعا نفق عليه الزيلعي امام الهداية
 وهذا معنى قوله الامام فانيان فان صدقة في الامرين
 جميعا يثبت النسب والافلا وما في الدرر والنفوس
 خزان النسب لا يثبت لوصدة في احد ما حفظ لا
 في الكثرة للعقود في التبع والافند في لغة الما
 للافند واما الفاء فلكونه محل المباشرة لان دعوى

بأنه منق

والعقود
 في الامرين
 في لغة الما

في لغة الما

في لغة الما

قال الامام في الامرين
 في لغة الما
 في لغة الما

جواز احوال الفروج **باب** منظم في غير غرض الخروج
وهذا الاقتصار مما لم يوجد في الكتب الفقهية **مسألة**
فاجاب القواب ان يقال لا يثبت النكاح
الا حلال بلا اربعة وان البينة الشرعية لا تصح على
القواعد الفقهية ولو اظهرها المولى خمسين مرة
بل **مسألة** والله ولي العصمة **والله اعلم** **مسألة** في رجل قال
لا امرأة يثبت زواجي نفسك على مبلغ كذا فقامت
المرأة زوجتك فبقي فقال الزوج قلت وسمع كل
منهما كلام الآخر ووقع ذلك في حضور حزين مكلف
سأ بعين كل منهما كلام الآخر فهل يقع هذا النكاح
ويحل لأوليا والمرأة الآخر في **باب** **مسألة**
يبيع النكاح للزوجة سرها ان كان الرجل كفوا فحينئذ لا
اعراض للأولياء على الرواية المعول عليها **مسألة**
في صغيرات أمه وانتقلت حضنته إلى أمه وأراد
تأخير معالي وطهر أمه الذي تزوج ابوه فيه

في احوال الفروج

فهي

فصل ثاب الصغيران يمنعا في السفر معا ولا **باب**
ليس لأم الأم أن تستقل إلى مصرها وان كان العقد
أما الأم فإن ارادت المأثرة بالولد ان كان
البلد الذي قصدته بلدها وكان الزوج قد
فيه فلها ذلك وليس لأب منها وان لم يكن
بلدها او كان بلدها لكن الزوج لم يقع فيه
فلأب أن يمنعهما عن تزواجهما بالولد اليه هذا الصحيح
وهذا اذا لم يكن بين المصيرين تقارب يثبت
لأب ان يطالع ولده ويميت فلها بئس وكذا
من القريتين ولو انتقلت من قرية المصير إلى المصير لا يثبت
لأن فيه نظر للصغير حيث يتحقق باطلاق المصير
وفي ذلك لا يخفى لأنه ضرر للصغير **مسألة** في أم
اعتقت فهل لها ان تخرج مصير الأب الصغير **باب**
مسألة امرأة أعتقت وطهر أمها زوجها فهل يكون كفاية
بموجبه ويثبت نسب الولد منه ولا **مسألة**

المأثرة مع الابن الصغير

واجاب القاضي في الدرس انه لا يثبت له ان يمنعهما عن تزواجهما بالولد اليه هذا الصحيح

في احوال الفروج

فروج أم الولد غير

في احوال الفروج

فان قيل

أصل الوطد
في الجارية

يثبت النسب ان صدقت المرأة ان الولد منه
ولا يكون نهابة الا اذا دلت قرينة على ارادتها
ولو ثبت لزوجهما فزجهما تكون بيته وهو المنصوص
سئل عن جواز النظر الى المرأة التي يريدان تزوجها
اجاب اخلف الطاء في جواز النظر الى المرأة
التي يريدان تزوجها فزوجه الا ذراعي والثور والو
حنيفة والسافعي واجمدا حتى مطلقا اذنت المرأة
او لم تاذن وجوزها مالك مع وروى في المنع
ويكون ان المذهب عندنا جواز النظر وفيه منافع
للناس خارجة عن القياس **سئل** ان التزو
لواختلعا في مناج البيت وليس لأحد مما يت
تشد على يد غيره فهل يكون الزوج ما يصلح لها الا اذا
فقط وللمرأة ما يصلح للنسأ وما الحكم الشرعي في موطن
له ما يصلح لها ولم ولها ما يصلح لمن فان مات احد
واختلف ورثته فما يصلح لم ولهن فلو اتى منها قس
واعتمد

في النظر الى المرأة
فيل النكاح

اختلاف الزوجين
في مناج البيت

الجنون والجنون
في الزوجة
نظر

واعتمد عليه النسب في الجنون وغيرهما **سئل** عن رجل
به جنون او جذام او برص فهل لزوجه النكاح وما الحكم
فما قول الائمة الاخير **اجاب** لا خيار للمرأة طلاق
الى حنيفة والى يوسف وقال محمد يفسخ بهذه العيوب
والصحيح قولها نص عليه الامام بهاء الدين وغيره
الامة الجنون والنسب والموصلي وصدر الشريعة وغيره
رحمهم الله تعالى **سئل** عن مرقوبة تزوجها مولاهما
رجل حر فبعد زمان اعتقها مولاهما فهل لها النكاح في
تفريق نفسها من زوجها الحر المبرأ ولا **اجاب**
ثبت لها النكاح **سئل** في هذه الصورة عن
الفرق بين القننة وام الولد والمدة والمكاتب
اجاب لا فرق في هذين المدة والمدة والقننة وام
الولد والمكاتب وزفر كالف في المكاتب **سئل**
زيد بر جارية بي قري يله معاشر ايتهم اول البنية
استدركه وعلى ايتهم جاز او لم ي **اجاب** هراكي

خيار المفقدة في
التفريق

بمقتضى النكاح
رواياتها

لا فرق بين القننة وام
الولد والمدة والمكاتب
في النكاح

في الجمع بين القريين
كأنما ووطا
نظر

ترکیت

عورت که بری از فرض اولیه اول برینه نکاح
جائز اولیه ملک نکاح ایله جمعی و ملک بین
وطا جمعی حرام اولی قاعده مقوله در اکثر
بد و طای ایتش ایله مادام که ملکه اوله لرینه
وطی جائز اوله اکر برینه و طای الیوب و فی برینه
وطی ایتش ایسمان به اول موطنیه و طای اوله نور
اول برینه و طای جائز ظهر و و طای اوله نیک تقبل
اوله نیک و طای و بطنه و فرجه نظر او نمی که **سئل**
غ الاذن فی غل الماء فی الالة قبل ذلک لیسید بالو
اجاب الاذن فی الغل لیسید الالة عنده و
لاله و فی الالة المملوكة الاذن للیسید بالاتفاق
سئل غ صغیر النکاح القاضی الصغیر و الصغیر عند
وجود ولها و غ بنوت خیار الفسخ لها بعد
اجاب النکاح القاضی الصغیر و الصغیر یصح اذ لم
یکن من غیر کفو و یغنی فاحسن کان الولی غایبا
بینه

الاذن فی غل الماء

النکاح القاضی الصغیر و الصغیر

غیبه منقطعه او کان غایبا کفالفاده و قضا
نظره و الالاء وان لها خیار الفسخ بعد البلوغ شرعا
على ما عده الفتوی **سئل** غ رجل طلق زوجته الله
طلاقا بایا دون الثلث او وقعت الفرقة بينهما
بغير طلاق ثم تزوجها قبل ان تنقضي عدتها ثم طلقها
قبل الدخول بها فی هذا العقد الثاني فهل لها جوع
المسمى بجملا و يجب علیها عدة كاملة ابتداء
من وقت التطلاق الثاني ولا یجبر ما كان قد مضى
من العدة الاولى ولا یحسب به من هذه العدة
سئل زید هند صغیرة لی کذبه نکاحا حلما
ایده فروره هند که برادر ی واریکن قاضی برادر
التمات ایتیم زیده نکاحا حلما که شرعا قادر
اجاب اوله اکر منک فرنداشی غایب اوله
و یا خود غایب اوله قول مختار بود **سئل** بوضو
هنگ برادر ی غیبت منقطعه ایله غایب اولی ایله

بایا دون الثلث

الزوج قبل انقضاء
عدة المطلقة ثم
تطلقها

فی الولی الغافل

ترکیت

وياخود ما فضل اولق ابله فاضى نكاح انك نكاح غيره
 صحيح لازم اولوب بعد البلوغ صغيرة منكوبة كج
 خيار فسخ يوقيد **اجاب** عني فاحش اليبوب
 وزيد كفوايب نكاح صحيح اولور والا اولور صدر
 اولور ديمدر خطا يمشدر عني اوليور زيمدر
 كفوا ولد وغي تقديره بعد البلوغ قول مختار اولور
 هند فسخ قاده اولور **سئل** رجل اراد ان يزوج
 زوجته من بلدتها التي وقع الزوج فيها وفيها
 وقومها الى بلاد المغيرة مدة السفر وهو غير موثوق
 فهل ذلك **اولا** **سئل** لا يملك الزوج ان يباشر
 بها وان اذناها صحتها وهو القول المختار للفقهاء
 وعليه عمل فقهاء زماننا خصوصا اذا لم يكن الزوج
 وكان وظن المرأة التي فيه غيرتها وقومها
 فيجب على القاضي ان لا يجيب سؤاله ويحكم بالفسخ لها
سئل عن رجل تزوج صغيرة وهي ليست بمشبهة

رد على صدر السيرة

اخراج الزوج من
البلدة

وكانت المرأة الصغيرة
مختارة من قبل الزوج
فكانت حرة

في التحلل للجماع
بكر الوفاة

فأراد

فأراد ان يأخذها فافقت أمها او غيرها من المحضات
 ان تدفعها اليه لئلا تنقض منه قبل الزوج ان يأخذها
 خير **اولا** **اجاب** المحضات لا تسقط ما دامت لا تسقط
 للرجال الا في رواية عن ابن يوسف **سئل** **سئل**
 وعن لم يطق تزوجها بسبب **سئل** **سئل** **سئل**
 فلهما المحضات ان يدفعها الى نفسها ويرتبها الى ان
 تحلل الجماع **سئل** **سئل** **سئل** **سئل** **سئل**
 الصغيرة لو قال الزوج زوجتي تحلل الرجال وقال
 الأب او الحاضنة لا بل هي لا تحلل قبل بغير السن
اولا **اجاب** القاضي يربطها بالنساء ولا يعبر
 اذكم من ضيق عقله البدن تشبه وهي بنت ثيب
 وكم من زينة ذميمة الخلق لا تشبه وهي بنت ثيب
 عشرة سنة **سئل** عن امرأة خرجت من بيت
 الى منزل ابها او امها بامر من فمضت فلم يهربها لها
 اخروج الى منزل الزوج هل لها النفقة ما دامت

اجاب
اذا اختلفا في تحلل
الصغيرة الجماع

سئل
سئل
سئل
سئل
سئل

نفقة المرأة المقيمة
في بيت الاب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

اولا **اجاب** ان كانت بحال يمكن ان تكل في حجة
او نحو ذلك فلا نفقة لهما ما لم ترجع لانها كالنكاح
لا يمكن عودها ولم تعد وان كانت لا تنقيا لها
اخرج بوجه من الوجوه لا يوافق الزوج بنفقة مادامت
كذلك لكن يجب نفقة الصبي لا نفقة المصبي فيما
يحتاج اليه من الادوية **سئل** عن صغير فقير لم يعم غنى
غنية فهل يجب عليه ما نفقة الشريفة **اجاب** نعم يجب
نفقة انما عليها وان كانت معسرة فالجميع عليه
في المختار للفتوى **سئل** في هذه الصورة عن
مد اليسار الذي به يجب النفقة على المورث في المختار
اجاب قبل المختار ان يملك بضائبا فاضلا من حوائج
الاصلية فهو مؤبر يجب عليه النفقة الشرعية ولو لم يكن
الذي يجب ان يقول عليه في الفتوى ان يجب
على كل كسوب يفضل كسبه في نفقة ونفقة عياله
فينفق فضله على غيره على نفقة وهو ارفق واقر
للتوى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

للتوى **سئل** في هذه الصورة لو كانت الام
مؤبرة وأمرها التمس المؤبر بصرف مال معين على
الولد المعبر القاصر على ان يكون عليه لها نفقة
المأمورة حبا امرها فهل لها الرجوع بما صرفته
عليه بحكم الحاكم المرفوع اليه **اجاب** نعم ثبت لها
الرجوع عليه باجماع العلماء وحكم الحاكم بانها امرأة
سئل في هذه الصورة لو التزمت امرأة
بجميع نفقة وكسوة من مال نفسها قبل ان صدر الامر
المذكور من امره المسفور وكسبت بذلك محمدا
الحاكم المالكي الذي يرى صحة الالتزامات وحكم بطلانها
حكما مستوفيا شريطة على قواعد مذمومة فهل لو اصد
من المأمورة او الامر الرجوع على الملتزمة بالمبلغ
المصرف على هذا القاصر **اجاب** لا يرجع في الا
واحد منهما على الملتزمة المتبر بالهاتما اما الامر فلا
مبترج في امره لهما والمبترج لا يرجع على احد شرعا

الحاكم المالكي يرى صحة
الالتزامات

المبترج ويرجع

واما الحجة فليس لها الرجوع اليها في هذه الصورة
 لأن المصلحة لم تأمر بالانفاق فلا يرجع عليها بالانفاق
 ولا يحكم عليها بالرجوع من غير ادنى شعور بالمسروع
مسألة في هذه الصورة لو حكم نائب حفي رجوع
 الأمر المأمورة بالمصرف عليه على المصلحة المسفورة
 وبطل الأمر المأمور واجتهد بطله وصدق وخبرته
 في حكمه وتعيينه قبل ينقد هذا الحكم شرعا **باب** لو حكم
 الجاهل حدثا ومكينا فهو باطل بالاتفاق وان كان
 الصواب يقينا ولا يخفى ان هذا الحكم يشتمل على مقتضى
 الخليفة اصول الشريعة بلا ارباب وخبر هذا في
 مثل هذا المقام لا يصلح ان يكون قاضيا بين الناس
 لأن من لا يعرف حكم التزاع ويقول فيه ما قال
 فهو جاهل بجميع الأحكام الشرعية بلا أسكال ولا
 بعد احد في جهل مثل هذا الأمر قريب من ان
 يباديه بعيدة عن العلماء وفي نظر بالعين القوي وحقق

في حكمه وتعيينه قبل ينقد هذا الحكم شرعا

وتفكر في احواله ودقق في علم بالقطع واليقين
 ان جميع احكام المصلحة الى هذا الحين خارج عن
 منهاج الشرع المبين وناسخ غير الجمل والحق الغير
 المتيقن لا حياه الله ولا نبيا بل جعل في الحكم
 ومثواه في كل قول قبل ان يزل الى زينة تولى فيه قضاء
 لا يصلح الواحد منهم ان يكون ابوابا اذ لا بد من ان
 ويقظة حتى يحفظ ابوابا وفي صحيح البخاري الذي
 اعتدوا لابل ان في شرط السادة ان يرفع العلم
 جهل وليس العجب منه مثل هذه الأحكام العجيب
 كل العجب من سكوت العلماء في هذا المقام فواته
 قد غلب الباطل وشاع وخفى الحق وصاع وال
 هذا الفاديل كل فساد في الدين من فقهاء السوء
 والصوفية المبشرين وقد زاد ظلم الولاة بمايت
 في احوال القضاة ولا شك ان صلاح العالم علم
 ولان كان صلاح المكاتب سبعة وسبعمائة

في حكمه وتعيينه قبل ينقد هذا الحكم شرعا

في حكمه وتعيينه قبل ينقد هذا الحكم شرعا

لا يجوز للملك ان يخذل اسلحتهم في المحرمين لا يجوز للملك
 كف البسمة في الرايعين واجبا عليهم وانما ثبت على
 القول ودائم ولا يثبت في ان له لونه لائم وما قدر
 فيكون انما به وانما اليه راجعون وسيعلم الذين
 ظلموا اني متقلب نقيضون ولا حول ولا قوة الا بالله
 وعليه يتوكل المتوكلون **سئل** عن رجل خاف
 زوجته بالقرب حتى دبت مريها او ابرأتها عن مريها
 واختلعت منه قبل ان يطلب مريها منه او لا
اجاب لا نفخ البتة المروية ان قدر الزوج الزور
 على القرب لوجود الاكراه وان ابرأت عن مريها بالار
 فالزوجة مخيرة ان تات امثله وان تات نفق
 هذا الاراد وان اختلعت منه بالكره بغير مال يقع للطلاق
 ولا يسقط المهر **سئل** اذا تزوجت المرأة بغير كفو
 فهل الاولياء ان يقرقوا بينها **اجاب** نعم لم لك
 والمرور الاولياء بها العصباء وهذا ما لم تدرو
 فيها

اجاب
 الاراد في المذكر
 وبيت

اجاب
 الاخر من الاولياء
 العصباء في عز
 الكفو

زوجا احدا الاولياء من غير كفو لم يكن للباقين حق
 الاخر من عند الى حنفية وقالوا لم ذلك الصحيح قول
 الى حنفية **سئل** عن جواز تزوج الحامل **اجاب**
 الحامل لا تزوج حتى تضع حملها في الرواية الصحيح **سئل**
 هل تضع زيادة المهر والخط منه **اجاب** الزيادة الى المهر
 صحيح بشرط القول لما في المرأة في مجلس الزيادة
 في الاصح سواء كانت الزيادة من جسد المهر او غير
 جسد وتلحق بالمهر وبقيت مع الاصل كما وقع العقد
 عليها الا انه اذا طلقها قبل الدخول بها سقطت الزيادة
 ولا تنصف مع الاصل عند اصحاب ولا يشرط
 في الزيادة لقطعة الزيادة بل تضع بقوله راجعك
 بكذا وبالأقرار لزوجة بمهر كانت قد وهبت له وكذا
 لا يشرط قيام الكساح حالة الزيادة على قول الى حنفية
 فيما ذكره القدوري عنه خلافا لما ولا يشرط له
 الزيادة بلوغ المرأة والقبول الى الولي كما في سائر

لا تزوج الحامل

الزيادة في المهر
 نعم

أخطأ من المهر

أخطأ من الشرط

أخطأ على أن لا يكثر لها ولا نفقة

العقود ولا بد من تعيين الزبالة وأخطأ من المهر يقع فيه
 أيضا ولا يشترط لصحة القول في المجلس ويرتد بالرد
 والزبالة مما كره بالدخول أو بالجماع أو بموت أحدهما
 وما لهذه المنة أربع فها علفت **سئل** غرامة
 اختلعت من زوجها على حرة ما ونفقة قدرها وعلى
 تمسك ولد ما من سنة أو سبع سنين بتفقيها
 فلما مضى أيام ردت عليه الولد فهل يجر المرأة على
 سرقة **اجاب** نعم يجر المرأة على أن تحفظ على شرطه
 وإن لم يوقت لذلك وقت فلا تجر وأخطأ جائر
 والشرط باطل **سئل** في هذه الصعدة لو تزوجت المرأة
 الولد على زوجها وتوارثت وذهبت فانفق المهر
 فهل إن يأخذ منها قيمة النفقة **اجاب** نعم للزوج
 إن يأخذ منها قيمة النفقة **سئل** عزم رجل خالعه زوجه
 على أن لا سكنى لها ولا نفقة لها فهل يقع هذا إذا
اجاب يقع أخطأ من المهر ولها السكنى لأنه

ولا

حق الشرع فلا يلحقه إبطاله وأن على مؤنة السكنى عليها
 فعليها **سئل** هل يجوز للرجل أن يزوج أم خاله
 أو أم عمه من الرضا **اولا اجاب** لا يحرم الأم **سئل**
 أو لعم . وبهذا أم ابنه قد انتظم . وملاخت الرضا
 وأم أم الأب أيضا فاعلم . وهو لا يملك حرم في النكاح
سئل هل يملك الأب اجبار البكر البالغة
 على النكاح **اولا اجاب** لا يملك عندنا **سئل**
 هل يجوز للأب أن يزوج البنت الصغيرة **اجاب**
 نعم يجوز له ذلك عندنا **سئل** إذا اعتقت الأمة
 وزوجها حر هل يثبت لها النكاح **اولا اجاب**
 يثبت لها النكاح في الواقع ولو كان زوجها عبدا
 يثبت لها النكاح بالاتفاق **سئل** عزم رجل تزوجه
 على ألف فكسدت فهل عليه البعثة يوم كسدت **اجاب**
 بآه عليه البعثة يوم كسدت في المختار والكسبان
 لا يزوج في كل البلدان ولو رآجت في بعض البلدان

تزوج أمه أو أم خاله

وهذا هو الأصل وأما غيرها

أجبار الأب البكر

إذا اعتقت الأمة وزوجها حر

تزوج على ألف

تزوج الكسبان

لا يكون كاسدا ولا يعتبر الرخص والغلاء فالحق
 ان لا يزوجه أصلا **سئل** عن رجل تزوج امرأة
 بأزيد من مهرها على أنها بكر فإذا هي غير بكر قل
 تجب الزيادة أولا **اجاب** لا تجب **سئل** عن جواز
 الشكاح وعن حرة الجمع في الشكاح بين اولاد الأم
 والاخوان **اجاب** الوسايط كثيرة والفرق بعيدة
 فلم يثبت هناك حرة الشكاح ولا حرة الجمع في الشكاح
سئل هل للمرأة ان تخرج من بيتها بغير اذن الزوج
اجاب ليس لها ذلك الا بأسباب معدودة
 منها اذا كانت في منزل يخاف السقوط عليها ومنها
 الخروج الى تعلم العلم اذا وقعت لها نازلة ولم يكن
 الزوج فقها ومنها الخروج الى زيارة الوالد
 في كل جمعة وتغريها الى زيارة المحرم في كل سنة
 مرة كما هو الحال في العكس ومنها الخروج للفقير
سئل هل يجوز للرجل ان يضرب امرأته اذا خرجت
 حرة

الحكمية اذا وجبت

جواز الشكاح بين اولاد
 الأم والأخوان

أسباب خروج الزوجة
 بغير اذن الزوج

أسباب ضرب الزوج
 زوجته

عن بيت بغير اذن وبغير وجه شرعي **اجاب** نعم يضربها
 كما يضرب على ترك الرنية اذا اراد الرنية وعلى ترك
 الأجابة اذا ادعى الى فراشه وعلى ترك الصلوة
 والأختبال من جهة **سئل** عن جواز انكاح
 السكران اذا شرب الخمر طائعا أم لا اذا زوج ابنه
 الصغير وابنته الصغيرة **اجاب** بخبر **سئل** ان
 خلع ابنته الصغيرة من زوجها بصدقها او مالها
 او على مال نفقه فهل يقع الطلاق او لا **اجاب**
 الرجل اذا خلع ابنته الصغيرة من زوجها بصدقها
 او ماله لم يضر عن الصغيرة بدل الخلع لا يجب
 المال لا على الأب ولا على الصغيرة وان قبلت
 الصغيرة عقد الخلع ومضى ما يل القبول بأن كانت
 تعقل العقد وتغير يقع الطلاق ولا يجب المال كما
 لو كان الخلع مع الصغيرة وان تقبل الصغيرة
 اختلف المشايخ في وقوع الطلاق قال محمد بن مسلمة

الحكمية
 الكاف والسكران
 جائز

الحكمية
 في خلع الأبنة
 الصغيرة

يقع الطلاق وهذا الصحح هذا اذا خلع بعد اقامه
 يفتر بدل الخلع فان صغر فاطلع واقع يقول
 الأب ولها نصف الصداق ان لم يرخل بها
 يعني مثل ما يفتر الصداق لان تسمية ما لها انما هو
 التوقف اذا لم يفتر الأب عنها اما اذا صغر
 فلا الأثرى انه ان خالع على مال غيرها وصغر
 لا يتوقف كذا هذا لانه يلزم تبليغ ما صغر اذا لم
 يقدر على ذلك فيكون ذلك خلعاً على مال نفسه
 معني ولو خالع على مال نفسه نقضاً بغيره ويكفر صدا
 على الزوج والبدل للزوج على الأب لان شرط
 بدل الخلع على الأب حتى يفرج الأب اولى **اجاب**
 لو خالع الأب ابنته الصغيرة على الف فهل يقع
 الطلاق والالف على الأب او على البنت **اجاب**
 لو خالها على الف على ان الأب ضاحك للأب
 فاطلع واقع والالف واجب على الأب ولو لم
 الأب

اخلاص الأب بنت
 بشرط الفداء

ههنا قول بول در كرك بر بوري اول بول سلوك ايله كرك سلوك
 معنا اولسون كرك اولسون كرك طوشق اولسون كرك اولسون
 كرك اينش بوقش اولسون كرك اولسون **سلوك** بول بول در كرك
 سلوك معنا اولسون كرك طوشق اولسون كرك اولسون كرك
 اينش بوقش اولسون كرك اولسون **طرا** بول بول در كرك
 سلوك معنا اولسون كرك اولسون كرك اينش بوقش اولسون كرك
 اولسون طريق مستقيم بول در كرك اكا سلوك معنا در في
 طوشق دكل در في اينش بوقش بوقش

الأب لا رواية في هذا الفصل غير محمد واختلف المشايخ
 فيه قال بعضهم لا يقع الطلاق ما لم تقبل الصغيرة
 وقال بعضهم يقع بقبول الأب ويجب المال
 على الأب وقال بعضهم يقع بقبول الأب ولا
 يجب المال أصلاً على الأب لعدم الضمان وعلى الصغيرة
 لأن مالها لا يحمل النسخ **سئل** في هذه الصورة
 لو كان الخلع بين الزوج وأُم الصغيرة فكيف الحال
اجاب ان اصافت الأم البذل الى مالها
 او ضمنت يتم الخلع بقبولها كما لو كان الخلع مع
 الاجنبي وان لم تضف ولم يضمن ان قبلت الصغيرة
 يقع الطلاق وان لم تقبل هل يقع غير قبولها
 بقبول الأم لا رواية فيه والصحاح انه لا يقع كما لو
 كان اجنبياً ولا يتوقف على اجازتها اذا لم تحت
 عند البعض وقال بعضهم يتوقف **سئل**
 هل يسقط كل من الخلع المبرأة كل من كل واحد

في طبع الأم بنت
 الصغيرة

انما
 المبرأة

كبرياء شوك بول در كركه بر بوري اول بول سلوك ايله كركه كركه
 معنا اولسون كرك اولسون كركه طوشق اولسون كركه اولسون
 كركه اينش بوشق اولسون كرك اولسون كركه اينش بول در كركه
 سلوك معنا اولسون كركه طوشق اولسون كركه اولسون كركه
 اينش بوشق اولسون كرك اولسون طراط بول در كركه
 سلوك معنا اولسون طوشق اولسون كركه اينش بوشق اولسون كركه
 اولسون طراط مستقيم شوك در كركه اكا سلوك معنا در كركه
 طوشق دكل دفي اينش بوشق بوشق

من الزوجين على الآخر نفقة العدة والتكسنة
 في المدة وغيرهما **اولا اجاب** نفقة العدة لا تسقط
 الا بالتفريق بها والتكسنة لا تسقط وان صرح لكن لا
 تطالب متى بمر ولا نفقة مبنية مقبوضة ولا يطالب
 هو بنفقة عجلها ولم يحض مدتها ولا بعد سنة وطلع
 قبل الدخول او بعده وان لم يتبنا سببا برئ
 كل منهما على الآخر مما لزمه بالنكاح في البصحة عند
 محله لا تسقط الا ما استباح فيها وجه في الفداء
 القسري وابو يوسف مع الام في المباشرة
 ومع محمد في الخلع والله اعلم بالصواب
مسائل الرجعة والعدة والحضانة
 انما خفيه در بيان وعلل اين مسئله فرمايند كه
 مردى زنش را طلاق داد بركشتن آن زن در
 عدت صحيح شود يا نه **اجاب** صحيح است بركشتن
 آن زن اگر چند زن راضى نباشد و قبح جدا
 نشد

لشخصه
 جواز الرجوع
 في العدة

در این حال اگر عده او تمام و او را با کسی وضع نکند
 لا طلاق و نه رجوع و اگر سالها حال او طولانی
 بماند در رجوع ۴۹

نشده باشد بیک طلاق یا بی یار و طلاق یا بی
 یار یا به طلاق **سئل** درین صورت اگر زن
 عده باشد مدت عدتش به حیض میسرود
 یا به ماه **اجاب** عدتش درین صورت
 سه حیض کاملست و اگر در میان حیض طلاق
 کرد باشد بخران سه حیض دیگر میباید که تحقق
 میشود وزن بگذشتن عدت معتبره است
 اگر باشد مدتی که ممکن باشد بركشتن عدت
 در آن زمان **سئل** عده مطلقه اورت
 با نقضاء العدة با طحیض فهل تصدق فی شهرين
اجاب نعم تصدق فی شهرين واما فی اقل منهما
 فلا و سوال مختار للفتوى **سئل** لو اقام الزوج
 بیته علی اقرارها بانقضاء العدة فهل يراون
 النفقة **اجاب** نعم يراون **سئل** هل تبطل الحضانة
 للعباء ام يكفي عماها ما نفعها

بده عده انچه
 وكونها معتد
 في نفسها

بعد و المرأة في العدة العدة
 ما طهرت من شهرين لا في اقلها
 و هو المختار للصوم

البيتة على اقرارها بانقضاء
 العدة

اياها لان ذلك محل ما يعلم بما عناه ان ترتب عليه
 مفسدة مما يتعلق بالصبي كقصده الى البر
 والى النار وسعي الحيوانات الملكة اليه فان
 مثل هذا قاذر **اجاب** لم ار لها ذكر في الكتب
 الحقة وقد سألها الشيخ جمال الدين الاثوي
 عن قاضي القضاة شرف الدين جده انه البارزي
 اخوى الشافعي فاجاب رحمه الله تعالى بان النكاح لا
 يكون قاذرا في الحضانة لكن شرط ان يكون
 قائما بمصالح المصالح ايا نفسه او غير مستعين
 سواء كان الحاضرا اعم او بصيرا او اتي بتبعات
 الاما وحقق مقاصد سم في هذا الباب
 ورأيتها موافقة لما افق به الشيخ شرف الدين
 فعولت عليه معولا على الله رب العالمين **سئل**
 امرأة طلق ولها ولد رضيع استخفت حضانة
 فظهر بها برص فسأل الله العافية وذكر الطبيب
 المعز

حضانة الامم
 جنة

اذا ظهر البرص
 في الحاضنة

المعز ان ذلك يعزى الولد فهل تسقط حضانة
 بذلك وينزع الولد منها او لا **اجاب** نصحت
 كتب كثيرة في منصب الامام الاعظم فلم اجد ما قد
 بحث معي بعض الاصحاب بانه لا ينزع منها بمجرد ذلك
 لقوله عليه السلام لا عدوى ولا بطرة فذكرتم قوله
 عليه السلام لا يورث مرض على مريض وقوله عليه
 قرنه المجدوم فرار كالاسد ثم تبين لي ان مقتضى
 حضانتها في هذه الصورة وينزع منها ان لم يكن
 للامم ان يكون قائما بمصالح المصالح بمسعين
 به في مكان بعيد عنها والا فلا لان الولد رضيع
 واتفاق الأطباء على انه يحدث للطفل خراب
 لبنها ذلك المرض امر خارج عن العدوى فطلب
 منعها من رضاعه ثم رأيت في فتاوى ابن الصلاح
 الساقية انه وقع فيها وقعت من الاضطراب اجاب
 بعد التزوئي والاستحارة بما اجبت وحكي انه قد

انما نزلت في من لا يرضع
 من لبنها

اذا ظهر البرص في
 الحاضنة

عدوى اسم من الاعداء وسوى وزنة
 العلة في جميعها لا يورث مرضا
 في الحاضنة ولا يورث مرضا
 في الولد ولا يورث مرضا
 في المصالح

يقول بعض اصحابنا ان الرؤيا في قال في كتابه البحر
 ان الحائض اذا كان بها برص او جذام سقطت
 حضنتها ولقد ساعدتني بعض المساعدين
 الامام **ع** فافيت به بلا ارباب واسمى
 ونجا اعلم بالصواب **كتاب الطلاق**
سئل رجل وكل رجلا بان يطلق امرأته فطلقها
 الوكيل في حال سكره فهل يقع الطلاق او لا
اجاب لا يقع لان نزول طلاق السكران جعل
 عقوبة **سئل** رجل طلق زوجته طلقين ولها
 من لبن فاعتدت بزوجة بصغير فوضع
 فومت عليه ثم تزوجت بزوجة اخرى ودخل بها
 هذا الزوج ثم طلقها فهل يجوز ان يعود الى الاول
 ام لا **اجاب** بانه لا يعود الى الاول ابدا لانها
 صارت خبيثة بانه في الرضاع **سئل** عن زوج
 طلق امرأته وادعى الاستبراء فهل يصح في
 دعوى

طلاق الوكيل السكران

رد على القاضى محمد البشير

وارجو ان يكون
 فاضلا وعلما
 المتطوعة الوهبانية في اخر كتابها
 رد على القاضى محمد البشير

رد على صاحب المذكرة

لو لم يطلاق على الرسم و قال لما نوى الطلاق لم يحد وكذا الاقرار وما دون قولها لم يحد
 من اصول المهر و رسم

دعوى الاستبراء او لا **اجاب** على قول الامام محمد
 يقع الطلاق ولا يقبل قول الزوج وعليه الاقرار
 والفتوى احتياطاً لامر الفروج في زمان غلب
 النسي الفاد وقول صاحب الهداية لو اثنان كما
 قال مكره قد تركنا الاحتياط في حال الزوج بها
 البعد ليس بشئ لانه لو لم يقبل قوله ولم يفرقه
 نفذ حكمه ظاهر اذ باطنه وحل الزوج بها بعد العدة
 بخلاف ما لو حكم ببقاء النكاح مجرد قوله فانه ان
 كان كاذباً والزوج يعلم ذلك لا يحل له ان يطلقها
 والقرسوتى غير قول صاحب الهداية الى نفيه
 ووقع فيها وقع **سئل** عن رجل تزوج امرأة
 بدشق ثم ذهب الى حلب وذهبت المرأة
 الى القدس الشريف ثم تزوجها المربعة فقبل
 للزوج في حلب ان لك زوجة في القدس
 فانكره فطال البعث بينهما حتى قل الزوج ان كانت

الاستبراء في
 الطلاق

رد على صاحب الهداية
 وانظر كذا

لي زوجة بالقدس فهي مبي طالق فهل تطلق هذه
 المرأة من زوجها اولاً **اجاب** المستد خلافة
 لكن المختار ان تطلق امرأته في الحكم لا في الديانة
سئل عن رجل قال طلاقاً لثلاث على حرام ان دخلت
 بيت هند فزوجها ثم دخل بيتها فهل تطلق منه
 هند المبرورة بكمال الشرط المبرور اولاً **اجاب**
 المستد خلافة لكن الفتوى على انها لا تطلق **سئل**
 رجل طلق امرأة بعينها على ان لا يزوجها
 فزوجها رجل تلك المنة بغير امره واجاز هو
 او فعلاً فهل يحث او لا **اجاب** ان اجازة الفصل
 لا يحث على القول المقتضى **سئل** سكران قال
 على الطلاق بالثب ان فعلت كذا ففعل هذا
 الفعل فهل تطلق زوجته ثلثاً او لا **اجاب**
 تطلق زوجته ثلثاً **سئل** زينة سنده اوبك
 افي حرم واردر ديو عمر واورينه دعوى ابلية

لو قال طلاقاً على
 حرام

الفصول

المتدعيان اذا شرط الطلاق
 عند اختلافهما في الدعوى

و

عمر و الكرسنك بنده اوبك افي حرم واردر
 عورتم بوش اولسون ديه زيد دغي اكر بوش
 عورتم بوش اولسون ديه حاكم مرفعه اولد قازند
 زيد دعوا سني شرا اثبات انه حاكم دغي عمر و
 اوزرينه علم انه عمر و ايله عورتك ميني تفريق اولور
اجاب قول مفتي به اوزره اولينور **سئل**
 بوضورنده مدعي عليه ادا و دين اند و كنه بينه
 اقامت انه تفريق قاضي باطل اولوب عيتك
 عورتى مطلق اولور **اجاب** اولور مفتي
 اولندن غيرى بوضور ديو زعم ايدرسه **سئل**
 بوضورنده مدعي عليك اقراره بينه اقامت
 انه تفريق اولور **اجاب** فتوما اولنار عيتك
سئل رجل اقرانه طلق زوجته من سبعة اشهر
 وصدقة على اقراره فهل يقع الطلاق وقت اقراره
 ام بعد فان في قولها **اجاب** الذي عليه المتأخرون

٢٠

٢٠

التطلاق من وقت اقرار
 في المختار

طلاق السكران
انواع الاشياء

من علم ان انها تعدت وقت الاقرار الا ان تقوم
بينه على ذلك **سئل** عن وقوع طلاق السكران
المكره على شرب الخمر وطلاق من شرب الخمر عند الفروقة
وذهب عقله فطلق امراته وطلاق من سكره الاثر
المتخذة من الهبوب والفواكه والعسل اذا طلق
اجاب المسئلة خلافة الصحيح انها كما لا يترجم
اخذ لا يقع طلاقه **سئل** رجل عليه دين لاخر
وطالبه صاحب المال فقال المديون ان لم اقم
الك اليوم فامرتني طالق او عدي حر ثم تغيب
عن الطالب فخاف اكاله ان يحث في يمينه
في المطلوب الى الغنى وقضى القصة عليه قال
ينصب القاضي للعائب وكيل في قبض دينه
ويدفع المطلوب اليه المال ولا يحث **اجاب**
نعم ينصب القاضي وكيل في الغائب ويدفع اليه
المال ولا يحث اكاله وقال الناطق عليه

ان الغنى اليوم
الكذا

سئل عن رجل قال لأبنته ان تزوجك
فانت طالق او قل كل امرأة تزوجها فهي طالق
فهل يقع الطلاق عند وجود الشرط ولا **اجاب**
تعلق الطلاق بالملك صحيح عندنا فتطلق عند
وجود الشرط **سئل** مريض طلق امراته ثلثا او
بأشتم مات وهي في العدة هل ترث من المطلق
من مطلقها المربور ولا **اجاب** امرأة الفاتر ترث
مادامت في العدة عندنا كما يرثها الزوج اذا
جاءت الفرقة بسبب من قبلها بان قبلت ابن
زوجها في مرضها ثم مات وهي في العدة **سئل**
رجل قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فهل يكفي
فسخ البين على امرأة او يحتاج في كل امرأة الى فسخ
اجاب يحتاج عندنا الى يوسف وعند محمد نوح
يكفي الفسخ على امرأة واحدة وبه يفتي **سئل**
هل يقع طلاق السكران اذا شرب الخمر كما لو

لو قال كل امرأة تزوجها
فهي طالق

في امرأة الفاتر
الفاخرة

يكفي الفسخ على امرأة
فيما عليه الفسخ

طلاق السكران

اجاب الفتوى على انه يقع **سئل** زيدا زوجي
 بهذه اوج كره بمي عورت بدن سن بوشن
 بوشن سن بوشن سن ديه اوج طلاق بوشن اولور
اجاب اولور نكاحين نكيد من غير در لفظ دائر
 بين النكاحين والتاكيد اول نكاحين اولور عمل النور
 اما زيد اكرين تاكيد اراه اندم ديره ديانه
 نصديق اول نور قصه اول نماز **سئل** عن رجل طلق
 امرأة ثلث بل بحكمه ان يزوجها بلا تحليل ولا
اجاب ان كانت المطلقة غير مدخول بها وقعت
 الطلقة منفردة فلا يقع الا الاولى ويلغو الثانية
 والثالثة فيحل ان يزوجها بلا تحليل وان وقعت
 جملة واحدة يقع الثلث فلا تحل له حتى تنكح زوجا
 غيره وان كانت مدخول بها يقع الثلث وان
 اوقعها منفردة لان الاولى يقع على الماكودة الثانية
 والثالثة يقعان على العدة فيخرج الى التحليل **سئل**
 بن

التأسيس خبر
 التاكيد
 تركيب

فيما يحل في التحليل
 لا يحد في اول المفسر
 انما هو حصة العدة
 راجع الى

ابن عكاش المشكك ان طلق امرأة غير مدخول
 بها ثلثا فله ان يزوجها بلا تحليل واما قوله تعالى
 فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ففي حق المدخول فيبقى
 على وقوع الطلقات على الغير المدخول بها منفردة
 لا على وقوع الثلث بكلمة واحدة وبدل عليه
 سباق الآية الكريمة كما ذكره العلامة البخاري في
 شرح الدرر فيندفع ما قاله الامام ابن الامام في
 فتح القدير خاتمة زلة عظيمة الى ان قال لا يبعد
 اكفاؤا خلفه ويضمحل بهذا التحقيق ما قاله صاحب الدرر
 والقرآن ما نقل في المشكك باطل نشأه الغفلة
 في القاعدة المقررة في الأصول من ان العبرة
 لعموم اللفظ لا لخصوص السبب ولا دلالة في النص
 على دخول الزوج الاول **كتاب العقاق**
سئل زيد قال لعمرو ما صنعت في عبيدك فهو
 جائز فاعتق عمرو بهذا السبب جميع عبيد زيد

رد على الامام ابن الامام
 رحمه الله
 ١٣

رد على صاحب الدرر
 والقرآن

مطلب
 العبرة لعموم اللفظ
 لا لخصوص السبب

و

ما صنعت في عبيدك
 فهو جائز

كبره من جوده الجود
 في كل ما كان عليه من الجود

فلما علم زيدان من اعتراف الكل غيب ولم يجوز عتق
 واحد منهم فهل ذلك نام يعنى الكل **سئل** عن رجل
 قال لرجل انت وكيل في كل شئ جائز صنعك فهل
 يكون هذا وكيلنا في المعاوضات والاعاريات
 والبيات والاعتراف **اجاب** كونه وكيلنا فيها
 مروي عن محمد رحمه الله وعن ابي حنيفة انه وكيل في المعا
 لافي البيات والاعتراف وعليه الفتوى **سئل**
 رجل ملك اياه ثايب من الزنا فهل يعتق عليه
اجاب لا يعتق عليه اما لو كانت اخاه لانه من الزنا
 عتقت والفرق في غاية البيان في باب الاستيلاء
سئل رجل اعترق حصته من المملوك المشرك بينه
 وبين غيره فهل يسرى العتق الى نصيب صاحبه
 ويعتق جميع العبد **اجاب** اذا اعترق احد
 الشريكين نصيبه يتعدى الى نصيب صاحبه ضمنا
 فليس كذلك الا في احوال الاستبعاد والولاء لها

انت وكيل في كل شئ
 جائز صنعك

اذا ملك الرجل لأخيه

اعتاق المحقة من المملوك

ولا يعتق من كان له نصيب من المملوك ولو كان له نصيب من المملوك ولو كان له نصيب من المملوك

كما في الأول ويرجع المعترق العتق من باخره على العبد
 والولاء له لأن العتق كله من جهة حيث ملكه
سئل رجل قال لعبد اذا ادبت الى الفأ
 فانت حر فباع العبد بالف فهل يحرم المولى على قبول
 اول **اجاب** يجوز عليه استحقاقه **سئل** عن صورة
 ابي **اجاب** اذا خلى بين المولى وبين ما لفت عتق
 ويعد قابضا فمذه صورة ابي **سئل** رجل اعترق
 عبدا مريضا فظهره فهل يجوز اول **اجاب** ان
 يرضى ويكاف يجوز لانه ليس في معنى الميت وان
 كان لا يرضى لا يجوز لانه ميت معنى **سئل** عن جواز
 اعتراف الصبي الذي حذر البلوغ **اجاب** الصبي ليس
 باهل للنفا المخص اصلا بخلاف النافع والمردود فيها
 حيث يؤتى الأول قبل الأذن ولنا في بعده قول
 من قال الصبي المبرع غنقه في يد نفعه **سئل**
 هل يعتق العبد اذا قال المولى في طهره اعترقت

مرتبة اليه في
 العتق

اعتاق العبد المرضى
 من الظهار

اعتاق الصبي

رد على سعدى
 جابر

غريب
بوكون فلان اشده
آزاد اول

اعاقى السكران

كفر الكباش
برقوق
في نعمة

قيمة المدبر

تدبير المريض

نعم يعقوب على الملاحه وفيل بالثنية **سئل** زبد قو
عمره بوكون من سوطا ستمدن آزاد اول ديه عرو
معق اولق لازم اولعه **جواب** قصه اولور
دعتم زير عرو برشده عراولس جميع اشباهه
عراولور ديمش مسئله ابن سماءه كتاب عنان
اولده مقرر **در سئل** بل بيع اعاقى السكران
جواب نعم بيع ان سكر بفعل مخطوبه والا **سئل**
عزجل باسمي تزوج بانه البغر فوكدت ولد اول
يصير الولد عرا او يتبع انه على مقتضى قولم الولد
يتبع الام في البرق **جواب** لو كان الزوج باسميا
كان ولده باسميا **مرقوقا سئل** في قيمة المدبر
جواب ان كان المدبر مدبرا مطلقا فقيمة
قيمة ثمانية في المختار وان كان مقيدا فيقوم **سئل**
في حكم التدبير في حال المرض الذي مات فيه
جواب ان كان التدبير مطلقا فالمدبر يعقوب
المرء

في الثلث يموت مولاه ويسعى في ثلثه ان لم يترك
المولى غيره من المال واحال ان للمولى وارثا ولم
يجز التدبير حتى لو لم يكن له وارث او كان له انا
يعقوب كله لانه في حكم الوصية فيقدم على بيت المال
وتجوز اجازة الوارث ويسعى في كل قيمة لو كان
المولى مدبونا ولا يمكن نقض العتق فيجب قيمة
وان كان التدبير مقيدا فيعتق من الثلث ان وجد
الشرط والا لا يعقوب لانه مدبر مقيد والقيد لم
يوجد واذا وجد الشرط والمولى صحيح وقت التدبير
يعقوب من جميع ماله في البيع **سئل** رجل زال عقله
بالبيع فاعتق عبده فهل يقع عتقه **جواب**
في ان حصة فيمزال عقله بالبيع ان علم حين اكله
انه يبيع عتقه وطلاقة وان لم يعلم لا يقع
انه لا يقع على كل حال **كتاب البيوع**
سئل رجل باع فرسا والفرس في اصطبل

يعقوب من الثلث
المقيدان وبقدر الشرط

اعاقى البعير
لا يقع

في بيع المدبر
ان كان المدبر مدبرا مطلقا
فقيمة ثمانية في المختار
وان كان مقيدا فيقوم

وخلق بين المبيع والمشتري لكنه لم يسمه الى المشتري
 فذهب المشتري الى بيته كي يأخذ الثمن ويدفعه
 الى البائع فسقط البند على العرس واهلكه في
 اصطبل البائع فهل يملك من مال المشتري او من
 مال البائع **اجاب** لو خلق البائع بين المبيع والمشتري
 في داره لا يكون تملكه عند أبي يوسف حتى لو ملك
 فيها يملك من مال البائع وعند محمد يكون تملكه
 فيه ملك من مال المشتري وعليه الفتوى **سئل**
 عن رجل باع لآخر شيئاً بمائة وخمسين ديناراً
 قيمة كل دينار مائة وقت البيع ثمانين ديناراً
 قبل قبض المبيع ازدادت قيمة الديار او
 انقصت او كسد الديار وانقطع فهل يقع
 البيع وماذا يطلب البائع من المشتري في المختار
اجاب يقع البيع ولو وقع التغير بالزيادة والنقصان
 وليس لأحد المتبايعين فسو في الشرع الرجوع

مرونة التملك في البيع

محمد

لو كان البيع في داره لا يكون تملكه عند أبي يوسف حتى لو ملك فيها يملك من مال البائع وعند محمد يكون تملكه فيه ملك من مال المشتري وعليه الفتوى

تغير السعر بعد البيع

لو كان البيع في داره لا يكون تملكه عند أبي يوسف حتى لو ملك فيها يملك من مال البائع وعند محمد يكون تملكه فيه ملك من مال المشتري وعليه الفتوى

وإن

حكم الكسار

وأما لو وقع التغير بالكسار والانقطاع بان لا يوجد
 في البلدة التي وقع العقد فيها او لا يروج فيها
 ويروج في غيرها **فحكم** حكم البياعات الفاسدة
 في الشريعة الغراء **ففي** التغير بالنقصان **يحرر** البائع
 في تحريك اللسان **ان** ما يقول اعطني ما وقع
 عليه العقد **وان** ما يطلب قيمته يوم البيع من
 النقد وفي التغير بالزيادة لا خيار للبائع أصلاً
 بل يطلب المشتري بما وقع العقد عليه شرعاً فينقضي
 لهذا **ان** هو جواب الفتوى **بلا** ترد ولا مرد
 وأما اجواب احوال **في** التغير بالانقطاع والكسار
 هو ان يجب على المشتري قيمة ما وقع عليه العقد في
 احوال الرواج وسواها القول القوي **فقد** هذا والعمرى
 ان كثير من المفتين **غلطوا** في هذه المسئلة
 عن الشرع المبين **وعلى** الله التكاليف ومنه كل من
سئل رجل باع سلعة لرجل ثم تبين معيبة

حكم التغير بالنقصان

حكم التغير بالزيادة

حكم الكسار بالكلية
والانقطاع

بغروشن وقيمة كل غروشن في وقت البيع حين
 قطعة ثمانية وكتبنا بذلك حجة وذكرنا فيها العدد
 فقط ولم نذكر فيها الغروشن صلا فقبل قبض الثمن
 قلت قيمة الغروشن والمشتري انكر كون العقد على
 غروشن معاوم العدد بينهما فهل له ان يكلفه وبعد
 بل له ان يطالبه بالقطعة بذلك العيار الذي كان
 وقت البيع **اجاب** نعم له ان يكلفه في هذا القول
 الذي به يفتي وان للبائع اذا ان يطالبه بها
سئل عن رجل استقرض وزنيا فاعطاه ماله
 بعد ان تغير سعره فهل يحكر المقرض على القبول او لا
اجاب المقرض يحكر على القبول لان في القرض
 يجب على المستقرض رد مثل ما اقترضه والالتزام
 بين الاثمة في الكمال واما في تغير السعر فلا خلاف
 بينهم **سئل** عن كيفية اختلاف الاثمة في كسر
 المبلغ المستقرض وفي القول المقتضى في هذا الباب
 اجاب

اذا غلبت قيمة
 الغروشن
 منه

وجوب رد المثل
 في القرض
 بل ان يطلبا
 ويكسبا

اجاب عندنا في حنيفة يجب رد المثل كما سدا ولا
 يعزم قيمة وقال ابو يوسف قيمة يوم القبض
 وقال محمد قيمة في آخر يوم كان رأيا وعليه الفتوى
 كذا في الحاشية وجامع الفصولين وغيرهما قل
 البرازي في الملقحات ان عليه في المنقطع قيمة في آخر
 يوم انقطع خبز الذيب والفضة وقال رحمه الله
 هو المختار والا نلطف والكاتب وسوا **سئل**
 كافر مسلم قول اشترا ايليو استخدام اعني سرعا
 جائز او لوري **اجاب** سرعني محمد بن يحيى بيع ابنة ديوبر
 او ليونر مصحف اشترااته دخي حال بوله **سئل**
 زبد عرو طماندن ايلي جوال جنطه اشترا ايليو
 اوينه كنور دكدن صكره عرو او زرينه دعوى ايليو
 جوالك برنده اولان جنطه ايو در امار بنيك افوري
 ايو در با قيسي زبد روين حين سرع ايليو
 ايو اولان جواله نظر اندم ايدى جنطه سي ردي

المختار قيمة لغروشن
 الكس

كافر مسلم
 اشترااته

تركب

رواية بعض المبيع

اولا ان جوالا نظر انهم ابدى ديب قوله مصدق
اولوب رده شرعا فادرا لورى **اجاب** ببيع
صفتة واحدة ايله اولدى ايه وعائيتك بزه
اولا لى كور مك جلا سنى كور مك كبيد قول صح
بودر التند غنى اوزر نده كى كى بولدم دلو
قول با نعلكدر مشرى به بينه كركدر ر و بده
انه لرايدى قول مشرى ك اولورى **سئل**
هل للقاضى بيع عقار المحسوس **اجاب** ذكر فى مختصر
ان القاضى لا يبيع عقار المحسوس فى قولهم وذكر فى
شرح انه يبيع عندهما وهو الصحيح **سئل** عن رجل
اشترى كتابا على انه حاشية المطول للمولى
فلم يقبض وطالع فيه طرانة ليس هذا بل هو كتاب
حاشية المطول للمولى عصام الدين فهل يجوز
البيع اولا **اجاب** يجوز هذا البيع لان كلاهما
سواء على الباطن وذلك حسن واحد والمختلف
انواع

بيع عقار المحسوس
الاصح

اشترى على انه كتاب
فلاز وطور خلاف

انواع واختلاف النوع لا يمنع احوال **سئل**
بمن خصوصته اولسون بيع خصوصته اولسون
منقولك قبضته تحله كافيه **اجاب**
قول فحما و زره كافيه **سئل** هل يبيع المشتري
قابضا بالتخلف فى البيع الفاسد كما فى البيع
الاجاز وما حكمه **اجاب** لا يصير هو قابضا ولا ان
يشتري المبيع ما لم يوجد ما يبطل حق الفسخ في الخيار
وبعد القبض لا يجل اكل طعام اشتراه فاسدا
ولا ولى الاجارية ايضا ويجب على كل من البائع
فسخ العقد الفاسد قبل القبض وبعده مادم
المبيع فى يد المشتري ولا يشترط القضاء فى فسخه
ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما فى القول المتفق
وان مات البائع فالمشتري احق به حتى ياخذ منه
سئل رجل باع كرمه لا خربج وفاؤا و اشتري
اكل خمره فهل للبائع ان يفخته ما اكله المشتري اولا

التخلف فى كل القبض
في الزهر والمبيع

تركيب

التخلف فى البيع
الفاسد

لازما

وجوب الفسخ فيه
عليها

ولا يشترط القضاء
فى فسخه

المشتري احق بالمبيع عند
موت البائع فى
الفاسد

بيع الوفا و حكم
ما فقه

اجاب المشتري ضار بمزج الكاهن في عهده استهلاكه
عنه ولا فرق بينه وبين الرهن في حكمه الأحكام
وهو الذي أفتى به بعد استقرار رأي علي بن
القول ارفق للناس كالا يخفى على من له لغيره
نوع من الاستيناس **سئل** حنطه بك سر غرا
ملك سعي بكر مبشر غروته ايكن زيدا يد عروك
بر انبارا يجهده بكرى غاره حنطه لوى اولوب
ما صفه او زره بيندرنده تيركت ملك فارين
عروك اذ تفسر زيد كندى حقه سنى عروك حقه
بيع ايليوب بعد زمان حنطه رخيص اوله اول
زمانه بين هر بر غاره لى اذ غروته بيع اندم
ديو عروده اذ غروته وى وى ملك استه عرو
اول زمانه بكر مبشره ايدى آنى الكورم وى كى غرا
قادر اولورى **اجاب** زيد اگر بعد الغصب
ايتمش ايد عرو زيدون ايخى ميبك سئل البيور اگر
مذكر

٤٠
حكم البيع بعد الغصب

بيع مال الغير
سئل

عروكده صوفى لوى بيع اتمش اولوب وبيع
قائم ايسه دياره سبي جاز كوزب حين بيعه
اولان عن ستمالى الور دياره جاز كوزب
بيعتك مملوك زيد و تضيي ايدى **سئل** رجل
مال غيره قبله فاجاز على كوز اول **اجاب**
ان كان المبيع قائما والبايع والمشتري فاعان
صحت الاجازة وان مات احد من اهل المبيع
لم يخر وكذا الوات المالك فاجاز ورثته لم يخر
سواء اجاز المالك المبيع ولم يعلم ملك التوب
او قياته وعند محمد كوزوبه كان يقول ابو يوسف
ثم رجع بفعله وقال انما يجوز اذا علم ان المبيع
قائم وقت الاجازة **سئل** غريم ملكه وملك غيره
صفقة واحدة بغرام ذلك الغير فما حال ذلك
البيع وما للتمتري انخيارا ولا **اجاب** ان اجاز
ذلك الغير جاز البيع فيها ولا خيار له وان لم

بيع مال الغير
بصفقة

يخرج فان كان المشتري يعلم وقت الشراء بذلك انه
 في ملك البائع بحقه وان لم يكن عالما وقت الشراء
 او علم بعد الشراء فان علم قبل القبض فلا ينقص المبيع
 كله وان علم بعد القبض لزم البائع بحقه لان
 الصفقة تمت بالقبض لانه لو لم يكن قبض لم يكن
 كان فيه تفرق الصفقة قبل التمام وانه لا يجوز طوره
 انهما كانا تفرقا للصفقة بعد التمام وذلك جائز
سئل عن رجل باع عبدا على انه بائع رمله انما
 ثم تعاظم المشتري هل يكون هذا اجازة **اولا اجاب**
 ان تعاظمه قبل ان تفرقا فهو على خياره وان
 تعاظمه بعد ان تفرقا بطل خياره وهو تفصيل
 وبه يقتضى **سئل** عن رجل باع دارا ولم يعلم دارث
 فباع القاضى تركته نظر الوارث فهل ينقص المبيع
 المورور **اولا اجاب** البائع ما مضى وبأخذ الوارث
سئل عن رجل اشترى دارا من رجل
 فهاهنا

التفتيح في مدة
 الخيار

التفتيح اذا باع الزكاة
 ثم ظهر لها وارث

البيع او الاجارة
 قبل القبض

المقتضى على يوم
 مضمون

العين القاتنة

فباعها او اجرها قبل القبض فهل يجوز ذلك **اولا**
اجاب يجوز بيعها ولا يجوز اجارتها **والفتوى**
سئل المضمون على يوم الشراء هل
 مضمون **اولا اجاب** اذا كان الترخيم سمي يكون
 مضمونا **وعليه الفتوى** **سئل** عن الفسخ بالقبض
 الفاحش هل هو نهينا **اولا اجاب** البائع اذا
 عين المشتري او المشتري اذا عين البائع فله بيع
 الفسخ في احدي الروايتين غير الى حينه ويقتضى
 برواية الرد برفق للناس خصوصا اذا وقع التفرق
 في احد المتعاقدين او صار واحد منهما وكيل
 او وصيا فيفتى بالرد بلا توقف **سئل** اذا اشترى
 الرجل خمر طائفا وسكر فباع او اشترى فهل يجوز
اولا اجاب اختلف المشايخ قال الفقيه ابو جعفر
 رحمه الله يصح ذلك منه وهو المعول عليه **سئل**
 عن رجل اشترى شجرة فهل تدخل الارض في البيع **اولا**

شراء الشجرة بغير
 وبغيرها

اجاب ان اشترى بالقطع بغير ارض فيؤثر بالقطع
 وله القطع بغير وقتها ويدخل اصلها في البيع ^{ظاهر}
 الارض الى انتفاء العروق بل يقطعها على الحالة
 الا اذا شرط البائع القطع على وجه الارض وتكون
 مع قرارها بغير الارض لا يجزى على القطع ولو قطع ارض
 مكانها اخرى ولو اشترى بها ولم يشترط واحد منها
 قال ابو يوسف لانه دخل الارض في البيع فلا تجزى
 له الشجرة مع قرارها بغير الارض كما في الاقرار بها
 قال القدر السعيد في واقعة الفتوى من مثله
 البيع على قول محمد **سئل** هل يدخل في البيع
 متناول اسم المبيع عرفا اذا لم يذكر مبركا **اجاب**
 نعم كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا يدخل في
 البيع وان لم يذكر مبركا وكل ما كان متصلا بالبيع
 اتصال قرار كان تابعا له واخلا في البيع وان
 ما لا يكون من القسمين ان كان من حقوق المبيع
 وما هو

الفتوى في مسائل البيع
 على قول محمد

استعمل

وما يقع بدخل في البيع بذكرها والا فلا **سئل**
 عن جواز بيع المرسون **اجاب** نعم ما يخاف من
 في المسئلة روايتان وعامتهم على ان البيع ان البيع
 موقوف **سئل** عن بيع المتاجر **اجاب**
 بيع المتاجر يطربع المرسون موقوف عند
 عامة ما يخاف وسوا المتاجر والمسنى اذا لم يعلم
 انه مرسون او متاجر فلا يجزى في ظاهر الرواية
 عند الاكثر وليس للمتاجر حتى الفسخ بلا خلاف
 واما المرسون ففيه اختلاف المشايخ وفي سره الطائي
 انه في ظاهر الرواية ليس للمرسون حتى الفسخ **سئل**
 عن بيع الارض القطيعة **اجاب** الارض التي
 قطعها الامام وحسن اصحابها بها يجوز بيعها **سئل**
 عن جواز بيع المكاتب بغير رضاه **اجاب** في رواية
 والاظهر ايجاز **فصل في مسائل العيوب**
 عن رجل اشترى كفتا للميت فوجد به عيبا واراد

عن المرسون

عن المتاجر

عن الارض القطيعة

ان العيب في الكفن

ان يردّه على بايعه بسبب العيب فامتنع البائع
 قبل ذلك **اولا اجاب** لو اشترى الوارث
 او الوصي بشئ من الزكاة كفتا للميت ثم وجد عيبا
 كان له ان يرجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا
 برع اجتنى بذلك حيث لا يرد ولا يرجع بالنقص
 في البيع **سئل** رجل اشترى جارية وقبضها
 البائع في عيب الجارية ثم ترك الخصومة اياما ثم
 شرع في الخصومة فقال له البائع لم امسكها طول
 المدة بعد ما اطلعت على عيبها فقال المشتري
 انما امسكها لانظر اتمهل يزول العيب ام لا
 فهل يكون ترك الخصومة ومسكها بعد اطلاقه على
 غيرها رضى بالعيب **اولا اجاب** ترك الخصومة
 لهذا لا يكون رضى بالعيب اصلا ولان ردها
 على البائع شرعا وكذلك لو اراد الرد بالعيب
 فلم يجد البائع فاطمها وامسكها اياما ولم يتصرف
 فيه

لو اشترى رجل جارية فقبضها
 ثم ترك الخصومة اياما ثم
 شرع في الخصومة فقال له
 البائع لم امسكها طول
 المدة بعد ما اطلعت على
 عيبها فقال المشتري انما
 امسكها لانظر اتمهل يزول
 العيب ام لا

ترك الخصومة
 اياما

لو اراد الرد ولم يجد البائع
 فاطمها وامسكها

وروي عن جهم

فهي تصرفا يدر على الرضى ثم وجد البائع فانه
 وعليه الفتوى **سئل** عن العيب المعين هل تشترط
 المعاودة في العيوب **اجاب** نعم تشترط المعاودة
 في كل عيب الا في الزنا **سئل** عن امر اشترى جارية
 بمائة دينار فحدث بها عيب عند المشتري فباعها
 بخر الذي اتباعها منه باقل مما باع قبل نقد الثمن
 ثم ذهب العيب المذكور عنه هذه الجارية فترك
 البيع المرتور **اولا اجاب** ان ذهب العيب
 قبل ان يقبض البائع من المشتري بطل البيع وان ذهب
 بعد ما قبضها منه فالبيع جائز **سئل** عن رجل
 باع عبده لعمرو فابق العبد عند المشتري فوجده
 المشتري وادعى اباقة عند بايعه واراد الرد عليه
 بسبب الاباق الواقع عندهما وليس بينهما تنه
 على اباقة عنده وعند بايعه فهل للمشتري التخليف
 على الامر من على الوجه الشرعي الذي يعتد به والرد على

واختار القاضي في المشتري في العيب
 العيب اذا وجد في واحد من العيوب
 العيب اذا وجد في واحد من العيوب
 العيب اذا وجد في واحد من العيوب

المشتري اذا باع
 البائع بعيب
 اذ

التخليف على الاباق

ببيع اولاً **اجاب** لو ابقى اياها يوجب الرد ^{عنه}
 فبعد ما يكلف وعنده **لا** وسويع الذي عليه ^{الفتوى}
سئل تحت هذا الجواب ان المفهوم من هذا الحكم
 ان يقدر من الجدا باقى لا يوجب الرد فهل ينصرون
 ذلك وكيف ذا **اجاب** اذا خرج من البلد يكون
 عيباً بالاتفاق وان لم يخرج اختلف فيه والاشبه
 يقال ان كان البلد كبيراً مثل القاهرة يكون عيباً
 وان كان صغيراً بحيث لا ينجى على اهلها لا يكون عيباً
سئل زبد عروضة مكمل ويوزن جنبه
 بمقدار سنة اشتراؤه بعضنى بعد الشراء اكل
 انته بعد الاكل باق منك عيبى طهراته عيب
 فزبور بايع فتدعه مفرأ بهنى مشرى ما كوكك
 نقصان عيبى له بايعه رجوع ايليو وباقى رده
 قادر اولورى **اجاب** كتب معبره بوضو
 انتم ثلثة من رضوان ^{عليهم} جميعين برر قول ^{الشيخ}

تكملة

ظهور العيب بعد الاكل في المبيع

امام اعظم فتدعه اصلاً رجوع بوقدر امام ابو
 يوسف جملتك نقصان ايله مشرى رجوع ايله
 رد باقى ايتز جو بيو مشر امام محمد ما كوكك
 عيبى ايله مشرى رجوع ايله وباقى رده ايتز
 مشى فتواه اكبره اختلاف ايتز در اما كرى
 ارفق بالسدر ديو امام محمد قول تير غلبنى اخينا
 ايتز در مشرى بعضنى بيع ايليو با خود بيع
 عرض انت حكم به اكل مسندى كبير **سئل** رمل
 اشترى شيئاً ولم ينقد الثمن حتى مات مفلح فهل
 يكون البايع اسوة للغرماء او موافق **اجاب**
 ان لم يقبض المشتري المبيع فهو موافق بالاتفاق وان
 فالبايع اسوة للغرماء **كتاب الوقف**
سئل في متوفى وقف مولى من اهل بيت
 الواقف لكن نصبه الفنى متولياً عليه ليس في
 شرط الواقف ان يكون المتوفى من اهل بيته في رمل

حكمه

ظهور العيب بعد الفحص او عرضه على البيع

البايع اخفى بالمسح عن الفلاس المشتري لم يقبض المبيع

وقف

الحاكم لا يجعل القيم من
الاجانب

لا تولى التولية والقضاء
للطالب

واجاب القاضي في الدرس الجواب
الراي الى الظاهر في التولية
ان من زاده احدى وادى وارثه
واسد تولا فاضلا وروى في
التاريخ في ذلك الكلام

اقرار الموقوف عليه
بان التولية له

بالمذكور في
الوقف

من اجل بيت الواقف يطلب التولية فهل تعطى له
اولا **اجاب** الحاكم لا يجعل القيم من الاجانب مادام
في اهل بيت الواقف من يصلح لذلك فان لم يجد
فيهم من يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح
صرفه عن اهل بيت الواقف لكن الفقهاء قالوا
التولية والقضاء من واد واحد فكيف لا يجوز عطاء
القضاء لطالبه لا يجوز ان تعطى التولية لطالبها
سئل عن موقوف عليه اقران فلما مات استحق
معه او انه يستحق الرثبة دونه وصدة فلان فهل
يصح هذا الاقرار اولاً **اجاب** هذا الاقرار صحيح حتى
المقرود من غيره من اولاده وذريته ولو كان مكتوب
الوقف على لقائه محلاً على ان الواقف رجع على طهر
وشروط ما قرره المقر **سئل** عن وقف على الفقهاء
المقبولين بدنس من اهلها والواردين اليها من اهل
الاشام دون غيرهم فهل يعتبر ان يكمن كل واحد منهم
مرد

رد على القاضي في الدرس

قد ولد بها اولاد ما الذي يعتبر **اجاب**
يكفي الاستيطان وان بعد من السك **سئل** عن وقف
مشهور قديم لا يعرف واقفه استوى عليه ظالم
فادعى الموقوف عليه باذن القضاة ان هذا وقف
عليه مشهور ومعروف وشهد الشهود بذلك
فهل يجوز شهادتهم على قول المختار **اجاب** نعم يجوز
شهادتهم وتقبل على القول المعقول الذي عليه
يقول **سئل** عن وقف تقادم عمده ومات
شهوده وتنازع فيه اهل فكيف يعمل **اجاب**
ينظر الى ما سواه من حاله فيما سبق من الزمان
فان قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرف الغلة
وتبقي على ذلك **سئل** في هذه الصورة
اذا تصرف اولاد الظاهر في هذا الوقف مدواً
منطولة ولم يتصرف اولاد الباطون فيه فالآن
على اهل ان يطلبوا شيئاً من غلة الوقف المزبور اولاً

يكفي الاستيطان في
الوقف على اهل مدينة

سئل

وقف قديم لا يعرف
واقفه

وقف تقادم عمده
وتنازع فيه اهل

سئل

اولاد الظهور مع
اولاد الباطون

اجاب ليس لم ذلك لم يثبتوا استحقاقهم
 لها بوجه من الوجوه المرعية بكتاب وقف متصل
 او بنية شرعية **سئل** عن وقف فيه اولاد ظاهريين
 واولاد بطون واولاد الظاهر يتصرفون في الوقف
 مدة مديدة بتقارير من القضاة بالنظر والاستحقاق
 في رجل من اولاد البطون يدعي بان له استحقاقا
 في الوقف فاعترف اولاد الظاهر ان المدعى
 من اولاد البطون لكنه لا يستحق شيئا مع جميع
 اولاد الظاهر فطلب بعض السادة احكام من
 اولاد الظاهر تمسك بان اولاد البطون لا يتصرفون
 شيئا مع جميع اولاد الظاهر فهل يلزم البقاء
 لاولاد الظاهر ام يلزم لاولاد البطون **اجاب**
 يكفي التمسك لاولاد الظاهر تصرفهم فيه من المدة
 المتطاوذة لان الظاهر من تصرفهم هذا ان لا يكون
 حصة لاولاد البطون شرعا فيجب عليهم ان يثبتوا
 ان لم

كيفية التصرف القديم
 متمسكا

ان لم فيه حصة والانتقيب الدعوى في الحقة
 للمثل المنصوصة **سئل** في هذه الصنوع
 هل يكفي التمسك لاولاد الظاهر وضع يدهم
 في المدد المتطاوذة ولا **اجاب** مراتب اجاب
 على وجه يكفيها **سئل** عن رجل وقف على زينة
 من المشايخ ثم لم يكن من خلفائه سلسلة فهل
 يجوز هذا الوقف ولا **اجاب** لا يجوز هذا الوقف
 على ما هو المختار **سئل** رجل وقف وقفا على
 واولاده وعقبه ونسله وجنبه وذرية فهل
 يدخل اولاد البنات في هذا الوقف ولا **اجاب**
 لا يدخلون في المختار بين المتأخرين الاخيار
 وقد نظم ذلك بعض العلماء واثبت في مؤلفه
 وهو هذا **الاولاد** كذا عقب نسل جنس كذا
 ذرية حصروا فلا دخول لاولاد البنات فقل
 فيها ذكرت وقد تم الذي ذكرنا **سئل** عن اوقاف

الوقف على شئ وعلى
 سلسلة لا يجوز

الوقف على شئ وعلى
 سلسلة لا يجوز

اولاد البنات لا يدخلون
 اهل اولاد
 عقب نسل
 جنس ذرية

الوقف على شئ وعلى
 سلسلة لا يجوز

قديمة مشهورة باع الفضولي بعضها او باعه
 وكيل المتولي او المتولي بنفسه بلا مشورة للبيع
 فهل يصح البيع المزبور منهما وهل للمتولي ان يبيع
 للوقف بعد هذا وهل يقيم المشتري منفعه في زينة
 تصرفه او لا **اجاب** البيع المزبور باطل لا يصح
 واصلا ولا يفيد الملك لو فصل الضيق بين
 وتسمع دعوى المتولي على المشتري بلا خلاف لو علمه
 وقت البيع انه من جملة الاوقاف وكذا لو لم يعلمه
 فباعه ثم ادعاه نسمع دعواه ان لم يفعل وقف على
 اخلاف النقص في اجواب فالاصح انها تسمع بلا
 ان كانت بالتولية فيحمل التوفيق لان الجميع يبيع
 اليه في العادة المرعية واما المنافع فلا تنضم في الزمان
 الطامسة وذكر المتأخرون انها مضمومة في الاوقاف
 ومال اليتيم القاصر والقاصرة سواء كان البيع
 الموقوف مقرا للاستغلال او لم يكن للاستغلال
 في ذلك

تعريف البيع الطل

دعوى الوقف بعد البيع

الحجيج
حال المنافع

لا بد من طارئة

في ذلك الحال صيانة للوقف في ايدي الظلمة
 وقطعا للأطماع العاصدة وعليه الفتوى **والا**
 للفقوى **سئل** عن وقف وقف على ولديه
 الحاج بنجا والحاج احمد مدة جودتهما لا يشاركهما
 فيه مشارك ولا يبايعهما فيه بائع ثم خرج بعدهما
 على اولادهما الذكور دون الاناث ثم على اولاد
 اولادهما ثم على نسليهما وعقبتهما بطن بعد بطن وقرنا
 بعد قرن فماتت ابنة بنجا فماتت ذكورا ما
 احمد غير ذكر واحد فهل يكون نصيب الحاج احمد لابنة
 خاتمة او لا **اجاب** لا يكون نصيب ابنة خاتمة احمد لابنة
 خاتمة اذ لم يشترط الوقف رد نصيب الميت الى
 ولده بل يصرف جميع القلة لم يقسم بين ولدته
 احمد وكل واحد من اولاد الحاج بنجا على السوية **سئل**
 عن رجل غرس في ارضه موقوفة فهل لتوليها ان يرفع
 الغراس او لا **اجاب** ان غرس بأمر المتولي على ان

نور

الحج
تقسيم القلة على السوية

الحج
الغراس والبناء على الوقف

يرجع في غلة الوقف فالغراس للوقف وان
يرجع بما انفقه وان غرس لنفسه او اطلق بغيره
فلان يرفع الغراس ويقلعه لولم يضر بالوقف
فان اضر بالأرض ليس ان يقلعه فبعد ذلك
ان رضى الغراس بان يأخذ قيمة غرابه ويتركه على
المتولى كان للمولى ان يدفع اليه القيمة ينظر الى
قيمة الشجر مغروسا والى قيمة منزوعا فايهما كان
اقل تبك المتولى بذلك فيصير وقف مع الأرض وان
كان قطع الغراس يضر بالأرض وأبى المتولى ان يدفع
اليه القيمة لا يكر المتولى بتلكه فالغراس مضى لاله
يربص الى ان يخلصه من تحت الغراس فيأخذها
وكذلك الحال في البناء على الأرض الموقوفة **سئل**
عزرجل ادعى ان هذه الأرض وقف عليه فهل يسمع
دعواه او لا **اجاب** لا يسمع وانما يسمع الدعوى
من المتولى وعليه الفتوى **سئل** عزرجل غصب الأرض
الموقوفة

الدعوى لا يسمع الا
من المتولى

الموقوفة فماذا يجب عليه **اجاب** يجب عليه ردّها
واذا انقصت في يده فعليه ردّها من نقصها وثلث
عليها الغاصب في آبارها وحفر سوايقها وغير ذلك
فهو متطوع ولو غرس فيها يقال له اقلع غرسك
واذ سببه وان كان قطع ذلك ينقص الأرض
يضمر الغاصب النقصان وللعاظم بامر الوقف
ان يصالح الغاصب فبالغرس على شئ اذا كان
في ذلك صلاح لأهل الوقف ولو أضر الغاصب
حيطان الوقف وادّعت فيها شيئا فحلف فبأن
ان قطع فليس له ان يقلعه ولكنه تعطى قيمة ذلك
من غلة الوقف **سئل** عن مستأجر دار موقوفة
هدمها وقبر مقاليها بان جعلها طاحونا او فرنا
او غير ذلك فماذا يلزم المستأجر الموقوفة **اجاب**
ينظر القمينة في ذلك ان كان ما خيره من البناء انفع
لخدمة الوقف فهو مبرع بما انفقه في العمارة فلا

غصب الأرض
الموقوفة

سئل

غصب الغاصب

صلح المتولى

أدّعت فلان اي موقوفة
والعاظم يقول دارة
يوم

ادّعت المستأجر
المستأجر

سئل

بحسب ذمة الأجرة وان لم يكن انفع جهة الوقف
ولا اكرت بها التزم ببدن مانع ولو لم ياعاد الو
الى الصفة التي كان عليها بعد تفرزه بما يليق بحاله
سئل عن غنا طرف وقف اذا قال قبضت الأجرة
من المستأجر ودفعها الى هؤلاء الذين قبضت
عليهم وجه القوم قبض ذلك فهل يصح في النظر
في قوله **اولا اجاب** القول قوله ولا شيء عليه ذلك
لو قال سرق متي اوضاع فالقول له في ذلك
سئل رجل شرط في كتاب وقفه ان ولاته يقف
على اولاده ولا يخرج منهم ابدا فهل للعلم ان يخرجهم اذا
لم يوجد من يصلح للتولية **اجاب** لا يلتفت الى
قول الواقف ويجعل التهمة له فيها **سئل** عن متولي
الوقف اذا صار عا او اخرس او مجنون فهل يخرج
التهمة من التولية متى شرط له **اجاب** اذا قل
بند المتولي من الآفات متي سئل العي وانحرس فان كنه

القول قول الناظر
قال سرق اوضاع او
وقعت الزهيرة
الموقوف عليهم
بمقتضى ما في كتابه
من ان يخرجهم من
الوقف

مختلفة القصة لشرط
الواقف

المتولي اذا صار
او اخرس او مجنون

سئل عن رجل وقف
على اولاده

مع الكلام والآخر والنتي والتأخذ والاعطاء
من الأجر متي وليس للحاكم ان يخرجها الا بحجة ظاهرة
فاذا جاز من ذلك ما يقع واستحق اخراج الوقف من
يده فليطع عنه ما كان اجري له الوقف وللحاكم ان ي
مع رجلا آخر والأجر للأول وان رأى الحاكم ان يجعل
لذي ادخله معه شيئا من هذا المال فلا بأس بكت
وان زال عقله بالجنون وكونه حتى زال عن ولاية الوقف
ثم عاد اليه عقله يعيد الى ما كان عليه من القيام بأمر الوقف
وان اخرجه الحاكم من الوقف ثم جاز حاكم آخر وطلب
اعادته الى الولاية يقول صح أنك موضع للقيام
بأمر الوقف حتى ارددك اليه فان صح عنه ذلك
رده اليه واجري الأجر عليه من غلة الوقف وذلك
لوضع عند الحاكم الذي اخرجه **سئل** عن فقيرة
معدة لدفن اهل الذمة من قديم الزمان وبينها وبين
البلدة نحو ستين ذراعا وارضاها مملوكة لهم يدقون

لا يملكها للفقيرة

مقبرة الكفرة اذا
كانت قريبة من المسجد

فيها مائة من مائة تريند على ستين سنة وفيها
 البلدة جامع بعيد عن المقبرة نحو اربعين ذراعاً
 فاذا كان ذلك كذلك قبل يسوع لأحد من الناس
 منهم من الدفن اولاً **اجاب** اهل الذمة اذا جعلوا
 اراضيهم المملوكة مقبرة لفقرائهم ودقيرهم واحدهم
 تولى الارض من ملكهم ونصير وقتاً وليس لأحد ان
 يمنعهم من ذلك بلا وجه شرعي **سئل** عن من يولي
 وقف صرف من ماله شيئاً على مرته فقام موقوف
 على ان يأخذ ما صرفه عليه من فلتة قبل ان اخذ ما صرفه
 من الفلتة اولاً **اجاب** لا ان يأخذ ما صرفه منها بلا
 كلام لو اشهد انه انفق ليرجع في غرضه **سئل**
 لو اجتمع في توسعة المسجد الى مكان قبل لأرباب
 المسجد ان يأخذوا من الطريق **اجاب** ان لم ينظر لاعت
 رجوت ان لا يكون به بأس والأفلا **سئل**
 عن غرس في الوقف البصح غرس وما قبل يكون
 التام

صرف الموقوف على امر
 ياخذ

الاخذ من الطريق اذا
 كان في السجدة

الغراس للوقف او للموتنة **اجاب** ان غرس
 غلة الوقف فهو للوقف وان لم يذكر شيئاً فهو
 ميراث عنه وان غرس من ماله فان ذكر ان غرسه
 للوقف فهو له وان لم يذكر شيئاً فهو ميراث **سئل**
 هل يصح الدعوى من الوقف عليه في الوقف **اجاب**
 لا تصح منه هذه الدعوى لأن عنه اصحاب الموقوف
 عليه لا يملك الموقوف وانما هو متصرف في غلة الوقف
 تصح من المتولي لأن التصرف له فيه وهو المتأخر
 للفتوى **سئل** عن وقف وقفاً وشرط في اصل
 الوقف ان يستبدل البقم بهذا الموضع موضعاً
 غيره ويوقف عنه ان رأى القنوب في ذلك فهل
 يجوز اولاً **اجاب** جاز في قول الى يوسف قال لا
 لا يجوز والبصق قول الى يوسف **سئل** عن جواز
 الاستبدال اذا لم يشرط الوقف ذلك **اجاب**
 الاستبدال اذا تعين بأن كان الوقف لا يشترط

تبرع بالوقف
 غرس للأجني في
 الوقف

لا تصح الدعوى من
 الموقوف
 وعليه الفتوى

اذا شرط الوقف
 الاستبدال

استبدال
 بلا شرط

وتميز برغب فيه ويعطى بدله ارضا او دارا المتاح
 يعود نفعه الى جهة الوقف فلا يستبدل في هذه
 الصورة قول الى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
 للوقف ربيع ولكن يرغب شخص في استبداله ان
 اعطى مكانه بدلا اكر ريعا في صقع احسن من صقع
 الوقف جاز عند الفاني الى يوسف والعمل عليه
 والا فلا يجوز **سئل** عن وقت استحقاق الوقف
 عليه لغة الوقف **اجاب** هذا سؤال اجمالي وجوابه
 يقتضي التفصيل **فان** كان الوقف على الاولاد
 او على فقراهم او على القرابة ونحو ذلك قران انفسهم
 يوم الادراك وهو الوقت الذي يتعقد التبرع
 بنحو ان يشاركون في تولد بعد الادراك لا قبل ختمته
 اشهر ولومات واحد منهم بعد الادراك ينتقل نصيبه الى
 ورثة على كتاب الله تعالى واحكام الاستحقاق في الالة
 البيت المالية او لم تكن وصفا للمقتنة وذرايعهم

وقت استحقاق الوقف
 عليه لغة الوقف

من ان يكتب بالقرينة
 اهل البيت
 احكام الاستحقاق في الالة
 البيت المالية

هذا
 ذرية الزيد
 ذرية الزيد
 ذرية الزيد

هذا الاصل فبان العبرة بيوم الادراك وان كان الوقف
 على الفقراء او على ائمة ونحو ذلك فيعتبر يوم تقسم
 الصدقة ولا يشاركون المستغني والمتقبل فيهم بعد
 الادراك فلا ينتقل الى ورثتهم شي وان كان الوقف
 على جهات كالمدرسين والمساكين والترب ومساكن
 ذلك لا يعتبر الادراك في الاصح بل يثبت المعلوم على
 حكم المباشرة ويقسم الى الشهور والسنين فدخل
 المدرسين مثلا اومات في اثناء السنة ينتظر الى وقت
 قسم الغلة والى وقف مباشرة والى مباشرة
 جاء بعده ويثبت المعلوم وينظر كم يكون منه
 للمدرسين المنفصل والنقل فيعطى بحسب مدته
 والعول بان المأخوذ مضافا في هذه الصورة
 لا يترد منه حصة ما بقي من السنة لومات الاخذ
 او خول لا اعتبار شايبة الصدقة بها فانه من فروع
 الفروع والاصول فاما يصل اليه نتيج الفول فلا

بغير يوم تقسم الصدقة
 ان كان الوقف
 على الفقراء

ان يكتب

يعطى بحسب حاجته
 في الجهات

المقتول لا يترد

فان منقول مني على كذا فلهذا كما هو المقتضى
 والمقتضى ان يترد ما كان في ذمة المقتول
 فانه لا يترد الا على ذمة المقتول

بما ذكره الطرسوسي في انفع الوسائل في تعيين وقت
 الادراك واحكام المستحقين فانه خط خط عسوا
 وعدل غ الذي يقول عب في الفتوى **سئل** هل
 مقاصد الواقفين اذا لم يدل عليها لفظهم **اجاب**
 بان المقاصد اذا لم يدل عليها اللفظ لا تغير **سئل**
 اذا تعارض الشرط من واقف واحد في كتاب وقفة
 فبما يعمل **اجاب** العمل بالمتقدم في شرط الواقف
 اولى لان هذا ليس في باب النسخ حتى يقال ان العمل
 بالثاني خراوى **سئل** اذا كان للمسجد وقف واقفة
 معلوم فقب واحد جدار ذلك المسجد وبنى الخلاء في
 مكانه فماذا يلزم عليه **اجاب** اذا كان للمسجد وقف
 وواقفة معلوم لا سبيل لواحد على ان يتفق جداره
 ويتبين احكم من بناء الاول الا ان يخاف هدمه
 وقهوا وما لم يجوزوا التضييق فبانه على المارة وكرهوا
 ان يسل الطين بالماء النجس المزروع في البر والطين
 جدار

كرهه الطرسوسي

لا تعب المقاصد اذا لم يدل عليها اللفظ

اذا تعارض الشرط بالمقدم

بما ذكره

كرهه الطرسوسي جدار المسجد بالماء النجس

جدار المسجد فاني بناء الخلاء في ذلك فيوم البناء
 باعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد
 تعزيره بما يليق بحاله فان الى ان يبنى لا يكر على بناء
 ولكن يفتخر بتمهته **سئل** وجدار المسجد ليس حكم المسجد
 مطلقا كما زعم بعض الناس بل كونه في حكم المسجد على
 تقدير صحة اقتداء المصنف عليه بما به كان الكعبة اهم
 للعرصة والحيطان ليست منها فانها لو وضعت
 في مواضع اخرى نصبت اليها لا يجوز فان صح الاقتداء
 بالامام من هذا الجدار المهدوم فلا شك ان هذه الوقفة
 الشغواء اسقاط طرفة المسجد عنه في استحقاقه والله
 بان من زوجته فاذا عاد الى الاسلام لا تحل له
 الا بعقد جديد وصداق مستأنف فيجب على القائل
 به ان ياتى بالشعير عري في الاجتهاد في دفع هذا
 الباطل وكف مفسدة التمسك على الايمان **سئل** فقا
 ليقول الحق في كل ان **سئل** ربه لك اوبى

بما ذكره

بما ذكره الطرسوسي كونه الاعارة على الاداء

جدار المسجد حكم المسجد

دسولولى محب الدين بن توفيق

حكم اسقط طرفة المسجد

الشرى كان يسكن في نصف المثل بالاعارة

دسولولى محب الدين بن توفيق

شرعي اوزره وقف ايديوب سكتا سني بكرة منه
 شرط انه بكر مستقلا ساكن اولوب هندی سكتا
 منعه قادر اولوري **اجاب** هر بری نصف نمره
 بغير حنا باه ساكن اولور له احدی آخري منعه قادر
 اولیماز **سئل** لو وقف رجل على رجل غلة داره
 فهل له السكنى **اولا** **اجاب** ليس له السكنى كما اذا
 وقف على السكنى لم يكن له الاستغلال **سئل**
 احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون
 اذن الآخر فهل عليه اجر حصته **الآخر** **اجاب** نعم
 اجر حصته الشريك سواء كانت وقفا على سكنها
 او موقوفة للاستغلال **سئل** رجل استأجر
 وقفا فاحذه المستأجر القديم بالقرع والغلبة سكنى
 فيه تمام المدة فعلى من يجب الاجر **اجاب** الآخر
 على القديم دون الجديد **سئل** اذا قال المتوفى
 مستأجر دار الوقف اذنت لك في عمارتها فعمرتها
 ياذنه

موقوف على غلة ليس له السكنى

موقوف على السكنى ليس له الاستغلال

احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة

المستأجر القديم اذا اذن مستأجر بالغلبة

يجب عليه

حكم التعمير المنع والنفع بالاذن

باذنه فهل يرجع على القيم بما عره **اجاب** نعم يرجع
 على القيم اذا كان يرجع معظم منفعة الى الوقف
 اما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالباوغة
 او شغل بعض الدار كاستغفار فلا مالم بشرط **سئل**
 اذا حكم القاضي بدخول اولاد البنات في الوقف
 على اولاد اولاده بعد مضي سنين هل ينظر حكمها
 مضي **اولا** **اجاب** لا ينظر حكمه الا في غلة المستقبل
 ما مضي **سئل** هل يجوز للموقوف عليهم ان يقبضوا
 الوقف فيما بينهم **اولا** **اجاب** لا يجوز لهم ان يقبضوا
 قسمة التملك ويجوز بالاجماع ولكن لهم ان يقسموه قسمة
 حفظ وعمارة وكل واحد منهم ابطالها واذا اجر
 احد هم حصته فالأجور بينهم وهذا الفرق والتوفيق
 بين تجوز القسمة وابطالها تمام بسببني باضمن
 المتأخرين والقرسوسى محل قول من قال لا يسلم
 على القسمة التي هي فرع ومباحة وتعديل قول

انفسنا بملكنا العام ونفقه من انفسنا كما نفقه
 بائنه لا يملكه احد الا بالحق والاولاد
 والبنات

يظهر حكم القاضي في كل
 نوع من دخول الاولاد
 البنات

منه فنفقه
 رضى منهم

كيفية القسمة في
 الاوقاف

الحق

منه فنفقه

من قال بقسم على الثمانية في الغلة وقصد التوفيق
 بهذا ولم يوفق فزاد الموفق وبه التوفيق وبه
 ازالة التحقيق **سئل** شخص استأجر بياض ارض
 موقوفة على جهة ديني فيها او غرس ثم بدله ان يقف
 البناء والغراس على جهة تبرع تلك الجهة التي وقفت
 عليها الارض فهل يجوز هذا الوقف **اولا اجاب**
 يجوز **سئل** في هذه الصورة لو كانت الاجارة
 لثمانية فهل يقر ذلك **اولا اجاب** لا يقر ذلك
 فان انقضت المدة ايا مجرد الناظر لها اجارة
 او يلزم باجر المثل في ربيع البناء والغراس وكذا
 لو ناصب مكان الاجارة ثمانية مجهول ثم وقفت
 نصيب من الاشجار ولو بنى في الارض الموقوفة
 المستأجرة مسجدًا ثم غاب الظاهر ان يكون
 على المستأجر مادامت المدة باقية **واذا**
 ينبغي ان يكون من بيت مال الخراج ومصالح المسلمين على اجارة
سئل

أيقاف الرجل بياض
 الارض الموقوفة المسجلة
 على غيره وقفت على الارض

سئل اذا كان في الوقف قري وزراع
 وشرط الواقف في كتاب وقفه شروطا وخالفه
 السلطان في بعض شروطه حيث عين للوقف
 المربوع كتابا بدرسم فهل للموتى ان يمنعه من الكفا
 والوظيفة ويباشرها بنفسه او يعمل بأمر السلطان
اجاب لا يعبر منع الحاكم بهذا السند وليس
 للموتى المباشرة بلا وجه يعقد وقولم شرط الواقف
 كنقص السارع فيما اذا لم يكن في الوقف قري
 وزراع فيعمل بأمر السلطان لو اكلت هذه الآن
سئل هل يجوز وقف السلطان خبز المال
 لمصلحة عامة **اولا اجاب** ولو وقف السلطان مائة
 لمصلحة خبز يجوز **سئل** رجل وقف على
 اولاده وله اولاد من ايقافه وله قد مات
 بعد الايقاف فهل يكون هذا اكلت اسوة للموتى
 وقت الايقاف او لا يدخل كالموصية **اجاب**

حكم القري والزارع
 الاواقف

وقف السلطان
 بيت المال

البيت في المنظومة
 الوصاية

الاولاد اكلوا
 بعد الايقاف

حكم

مقبرة المشركين اذا كانت
ان تكون مقبرة للمسلمين

سئل عن رجل مات في
مقبرة المشركين

نسطه ان يولد في المقبرة
والمسكن

الشهادة بالشهادة على
بدون الظهور

لا يتم الشرف مع
وجود المتولي

سئل مقبرة كانت للمشركين ارادوا ان يجعلوها
مقبرة للمسلمين فهل يجوز ذلك **اولا اجاب** ان كانت
انما رسم مندرسة فلا بأس بذلك وان كانت من
عظامهم بقبية فلا بأس بان تبنى وتقبير فيها
وكان موضع مسجد رسول الله عليه السلام مقبرة للمشركين
فبنيت واتخذت مسجدا **سئل** رجل جعل أرضه
مقبرة او حيا للغة او سكنا هل يفيط اخراجه
اجاب هذه مسألة سئل عنها ابو النضر فنفى
ب سقوطه وهو الحق **سئل** هل تقبل الشهادة على
الوقف بالشهادة بدون الدعوى **اجاب**
الصحيح ان الشهادة على الوقف بالشهادة تقبل وجود المتولي
مشهورا متقاد **سئل** وقف له متول وف
فهل للشريف ان يتصرف في مال الوقف **اجاب**
ليس ذلك لأن ذلك مفوض الى المتولي
والشريف ما مور بال حفظ لا غير **سئل** غر بل

اذا قلنا

اذا قال وقف على ولدي ولم يزد عليه او زاد
عليه وقال وعلى ولد ولدي ولم يزد عليه او زاد
البطن الثالث في احكام الشرع في كل منها **اجاب**
اذا قال وقف على ولدي كانت اللغة لولده صلى
يستوى فيه الذكر والانثى الا ان يقيد بالذكر
في وجود واحد من الولد الصلوة كانت اللغة لغيره
واذا اتفق صرفت الى الفقراء لا الى ولد الولد
هذا اذا كان بين الوقف ولد صلته وان لم يكن
وكان ولد الابن ذكرا كان او انثى كانت اللغة
خاصة ولا يدخل فيه ولد البنت في الصحيحين
الرواية وبها قد هال ولو زاد على العبارة الاولى
وقال كما ذكر في السؤال يدخل فيه ولده الصلوة
واولاد بنيه بشركون في اللغة واختلف في دخول
ولد البنت ولو قيد بالذكورة يدخل فيه الذكر في
البنين والبنات وسواهم في كونه في الكائنة وتبعه

اذا قال وقف على
فقط

اذا قال وقف على
ولدي وولي طرد
فقط

في الدرر والغرور في الكاوي للامام محمود بن البرقي
 انوس الحصري قال مولانا اليصح انه لا يدخل ولد
 اذا ذكر بلفظ الغروبان قال علي ولد ولدي وان كان
 بلفظ الجمع يدخل فيه ولد الابنة وهذا اختيار الشيخ
 الامام شمس الائمة السرخسي ولقد جزم العلامة ابو
 في بعض فتاواه بان التحقيق اذا كان لفظ الولد
 مكررا بلفظ الاولاد لم توجد الرواية بعدم الدخول
 واما اذا زاد البطل الثالث فحينئذ تصرف الغلة
 الى اولاده ابدا ما تنازلوا بنسب في الاقرب
 فالأقرب الا ان يذكر ما يدل على الترتيب بان
 الأقرب فالأقرب او يقول علي ولدي ثم علي
 ولدي او يقول بطننا بعد بطن فحينئذ يبدأ بما بدأ
 به الواقف **سئل** رجل وقف على ابن له واولاد
 واولاد اولاده ابدا ما تنازلوا كيف تقسم بينهم
اجاب من كان من ولدا ابدا ما تنازلوا فمكسر
 فمكسر

اذا قل وقف على ولد
 وولد ولدي وولد
 ولد ولدي

ادوات الترتيب
 همزة

يقسم بينهم على السوية على عدد الرؤس المذكور
 والامات فيهم سواء **سئل** اذا قل الواقف
 وقف على ولدي واولاد اولادي او قال ابنتي
 على اولادي فكيف التقسيم **اجاب** بنسب في
 والا بعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب **سئل**
 عمر رجل وقف على نبيه فهل تكون الغلة لبنه وبنته
 او لا **اجاب** قال هلال كانت الغلة لاهل البيوت
 لان اسم البنين يتناول البنين والبنات وعمر الى
 حينئذ رضي الله عنه في رواية تكون الغلة للبنين
 خاصة واليصح موالا اول وهذا كما قال ارضى موقوف
 على اخوتي ولاحوة واخوات استر كوا جميعا
سئل هل يجوز الاستدانة على الوقف باذن
 القاضي **اجاب** نعم للقيم ذلك بلا خلاف **سئل**
 عمر اقر بوقف صحيح وانه اخرجه من يده وداره يعلم
 لم يكن اخرجه من يده فهل يجوز اقراره على انفسهم

اشترى ابن البني والبنات
 فيها اذا قل الواقف
 على بنين في زوج

الاستدانة على الوقف
 بالقرعة

إذا أقر أنه وقف لغرض
معيده ووارثه تعلم
خلافة

بغير

دخول المولات في المولى
فلا وقف للموتية

نعم

وقف النذر
نعم

اجاب نعم اقراره على انفسهم جائز والوقف
صحيح وليس للوارث ان يأخذ به ولا يسمع دعواه
في القضا **سئل** اذا وقف الرجل على ماله
وله موالى ومولات فكيف تقسم غلة الوقف
اجاب تقسم بينهم على السوية وكذا في الوصية
تدخل المولات في المولى وبالحجة ان الغلة لكل من
اعتقه هذا الرجل قبل الوقف وبعده وكل من
بعد موته ولقد افتى شيخنا واستاذي مولانا اعلما
محمد ابن الشيخ محمد الشهير بجوى زاده بدخول الغنائم
في العتق حين استغناه مولانا الشهير بجوى زاده
المرحوم الشهير ببنان جلبي رحمه الله تعالى رحمه واسعة
فاضيا بقسطه **سئل** عن جواز وقف المال الذي
اجاب ان كان موصية عندكم وقرية عندنا او العكس
لا يجوز وان كان قرية عندنا وعندكم يجوز
وتعاظم واعلم **كتاب الجارة**

اجاب
اذا استأجر المولى
بالثمن استأجر

صبيحة بن علي
ونهايا فردا لاجر
في نوبة احدما

اجاب انما وقف المولى
لا يجوز ان يوقف المولى
على المولى ولا على المولات
لان المولى لا يملك المولات
ولا المولات لا يملكن المولى
لان المولى لا يملك المولات
ولا المولات لا يملكن المولى
لان المولى لا يملك المولات
ولا المولات لا يملكن المولى

بجواز الجارة بالثمن
بالامتنع

سئل عن مستأجر اذا اجار بكثر من استأجر فهل للمولى
ان يأخذ الاكثر من المستأجر الثاني **اجاب** ليس
ذلك ولكن لا يطيب له الفضل فيبقى ان يتصدق
به الا ان يكون الأجرة الثانية من غير جنس الأجرة
الاولى **سئل** صبيحة بين زيد وعمرو ونهايا
على ان يوجر هذا سنة وهذا سنة فاجر ما زيد سنة
ثم اجر ما عمرو سنة فقلوت الأجرة وبشر كان في الفضل
اجاب يجوز الاجارة وبشر كان في الفضل
في نوبة احدما على القول الذي عليه يقول **سئل**
زيد ملك او بنى ايجده كند بنك اسبابي واركن
عمرو ايجار ايتك شرعا جائزا ولورني **اجاب**
مقول بالامتنع اولان بيتك اجاره هي جائزة
تفريع وتسلم ايله امر اولور قول نفقي بود **سئل**
في هذه الصورة فربور عرو بربر استيجار ايتك اولوب
لكن بزكني على ساكن اولسه بوجني يكت دخی اجرتي

يجب الأجر على الساكن
المتقن في الملك
إذا كان معه الاستغناء

نقل المتوفى أرض الوقف
نفسه من نفسه

جواز بيع موصي أن
نفسه

الأب ووصيه وكذا
الوكيل بالنكاح فيمنه
طريقه

المالك كالموقوف إذا كان
معه الاستغناء
نفسه

لازمه اولور في **اجاب** معه للاستغناء ايه
سئل عن جواز قبض المتوفى أرض الوقف
نفسه من نفسه **اجاب** المفهوم من انية وجواز القاء
وغيره عدم جوازه الا اذا قبضها من القاضى
وعلاوه بقوله لأن الواحد لا يتولى طرفي العقد
واقضى بجواز اذا كان خير للوقف كالوصي اذا
باع مال المصطفى نفسه من نفسه اذا كان خير للمصطفى
وجواز هذا التقبل على قول ابي حنيفة رضي الله عنه
نص عليه الامام الحصري في الكاوي وقوله الواحد
لا يتولى طرفي العقد ليس بمطرد فان المفهوم
من الكتب الغريبة ان الأب ووصيه في بيع تركه
الصغير وكذا الجدة والوكيل بالنكاح يتولون طرفي العقد
سئل رجل نزل في دار رجل وهذه الدار معلقة
لكرهه قال فهل يجب الأجر على كنهها **اولا اجاب**
يجب الأجر والدار معلقة لكرهه كما كان المدة
بالمكره

يكون بالأجر وبه كان يقتضي محمد بن سلمة وابونضر
ابن سلام والفقهاء ابو الليث **سئل** لو لم يكن
الدار معلقة لكرهه فهل يجب الأجر **اولا اجاب**
يجب عليه الأجر ان تعاقب صاحب الدار بالأجر
وسكن فيها بعد التعاقب **سئل** رجل دفع الى
انحياط ثوبا يخطه فسرقة منه فهل يضمنه انحياط **اولا**
اجاب اني اكثر اصحابنا بان الأجير المسمى
لا يضمن ما يملك في يده سواء يملك بسبب يملك بالتخزين
عنه كالسرقة وبما لا يمكن كالحرق الغالب والقاعدة
وان شرط عليه الضمان الا ما يملك بعمله اما فيمكن
التخزين عنه فبالاجماع واما فيما يمكن فعلى الخلاف فبعضهم
يضمنه واقضى المتأخرين بالتصريح على النصف لا خلاص
القضية قال في العيون وربما لا يقبلان الصلح فلو
قول ابي حنيفة والذي عهدي ان ينظر الأجير فان
كان مصلحا لا يجب الضمان وان كان بخلافه يجب الضمان

مستقيم

تضمن الأجير المسمى
نفسه

نفسه

التفرد

وان كان مستورا يؤمر بالصحة وفيه عمل برأي المتقدمين
 واتباع جمهور المتأخرين اللهم يثبت على الأيمان ووفقنا
 لقبول الحق في كل آن، والله المستعان وعليه التكلان
سئل في هذه الصورة بعد ان كتب اجاب المذكور
 ان عصر الاجتهاد انقضى ومضى مع اهل كفا في اجتهاد
 وخبر ما دلت على هذا الاجتهاد جديد **اجاب** هذا ليس
 باجتهاد جديد بل عمل بالاجتهاد القديم اما في صورة
 عدم الفهم فتعمل بقول الى حنفية رحمة الله واما في
 صورة الفهم فتعمل بقولها واما في صورة الصلح
 فتعمل بقول المتأخرين على ان الاصل رضى الله عنهم
 قد اختلفوا في الفهم وعدم الفهم والصلح وكل ما
 من هذه الأقوال الثلاثة يليق الاقارب فليفتحه
 ان يتأمل عند الفتوى كما هو الرسم بل الترجيح
 وعصره لم ينقطع بل هو جار الى يوم القيام ما دلت
 العلماء والاعلام **سئل** بل يجوز اجارة المتأخرين
 غير

عصر الاجتهاد

اجارة المتأخرين

غير شريك دلت في هذا الباب رواية معقولة
اجاب اجارة المتأخرين فيما يقسم وفيما لا يقسم
 فاسد عندنا الى حنفية رضى الله عنهما وعنده الفتوى
 وان اجر من شريكه جاز في اظهر الروايتين ولو لم يكن
 لا يجوز في الاظهر وقد نظره بعض المتأخرين وسوينا
 اجارة المتأخرين لا يجوز غير غير الشريك فاستمع
 خلاف ما قاله الفتوى قول الامام حنين ونقل
 وادكره التبعي نقلا عن الحنفى ان الفتوى على قولها
 شاذ يجوز القائل فلا يعارض ذكرنا **سئل**
 عن مدرس يافد الأجر في يوم لا درس فيه فتكون
 ذلك ولا **اجاب** ارجوان يكون جائزا اذا كان
 مستغلا بالكتاب واسبب الدرس **سئل**
 عن عمل الوظيفة في ايام البطالة للمدرسين وطلبهم
 والائمة **اجاب** البطالة في المدارس كايام العيال
 ويوم عاشورا وشهر رمضان معقود في زمانها

اجارة المتأخرين

فصل في اجارة المتأخرين

فصل في اجارة المتأخرين

افاد الاجرة في يوم لا يدرس

عمل الوظيفة في ايام البطالة

فصل في اجارة المتأخرين

مسألة إذا شرط الواقف أن يدرّس المدرّس الدرس سوى أيام التعطيل ويأخذ كل يوم كذا درهما على يده الوكيل للمعينة
كل يوم سواء كان يوم الدرس أو يوم التعطيل لتصرف كل يوم

المراد باليوم
المراد باليوم
المراد باليوم

لأفراد العلة بالبطالة في تلك الأيام والعلة تعتبر
إذا طردت أو غلبت وقيل لم أرها صغرى كلام
والسنة على وجهين فإن كانت مشروطة لم يسقط
من المعلوم شيء والآخر ينبغي أن تلحق ببطالة الغائبي وفي
الذخيرة قال الفقيه أبو الليث من يأخذ من الأجر
طلبة العلم في يوم لا درس فيه أرجوان يكون جائزا
وهذا القدر من النقل يكفي وفي القينة أن الأمان للشيخ
في كل شهر أسبوعا للأشهر ولزيادة المدة وجباله
لمصيبة لا يأنس به وله عفو في العادة والشرع
سئل هل يجوز لمسلم أن يوجع نفسه من كافر ليعتق
اجاب يجوز ذلك ويكره **سئل** عن أجرة
الدلال والسمار **اجاب** يجب أجر المثل وما تولى
عليه أن من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام **سئل**
عن الغبن الفاحش في الأجارة **اجاب** بمقتضى
بيده يابذة **سئل** عن امرئ حسن الوجه أجرت في

المراد باليوم
المراد باليوم
المراد باليوم

مسألة الأيام

مسألة يوم عرفه
من كافر
مسألة

أجرة الدلال
والسمار
مسألة

الغبن الفاحش
مسألة

الاجارة
وتوجد

الاجارة الطويلة
في مال اليتيم

مسألة اجرة
ممن

فتح هذا الباب
مسألة

المستاجر من الدار
بغير مالها

رجل ليجده وحصل لأولاده العار فهل لهم أن يفسخوا
الأجارة **اجاب** نعم لأولاده أن يفسخوا الأجارة
دفعاً للعار في أنفسهم **سئل** عن الأجارة إن
هل توجد وتعار وتوقع **اجاب** نعم للمستأجر
في البيع وليس له أن يرضى **سئل** عن جواز الأجارة
الطويلة في مال اليتيم **اجاب** لا يجوز لمكان الغبن
في السنين الماضية **سئل** عن متولى الوقف أجره
الوقف بأجر المثل ثم دخل لأجرب من الأسباب
على مقدار فهل يفسخ العقد **اجاب** لا يفسخ العقد
للزوم الضرر **سئل** هل يجوز الفسخ في الأجازات
بالأضرار بدون نص والعنى **اجاب** لا يتفرق
بالنفق من غير قضاء على رواية الزيادات ويتفرق
على رواية الأصل بدونها وأصحها الأولى لأن الفسخ
مختلف فيه فيوقوف على القضاء كما يرجع في التهمة
سئل مستأجر من الدار المستأجرة بأذن مالكها

فهل له الرجوع عليه **اجاب** نعم له الرجوع على المالك
 اذا كان يرجع ثم لم ينفذ المالك انا اذا رجع
 الى المتاجر وفيه ضرر بالدار كالتوبة او غل
 بعضها كالتور فلما لم ينس **سئل** المتاجر
 الاول اذا فسخ الاجارة هل يفسخ الاجارة الثانية
اجاب اختلف المتأخر فيه قال بعضهم يفسخ العقد
 الاول والثاني اتحدت المدة او اختلفت وهو
 الصحيح وتفسير اتحاد المدة ان يكون ايام الفسخ في الثاني
 ايام الفسخ الاول **سئل** هل يلزم اجرة الناقص على المشتري
 اذا قال للبائع دراهم غير منقذة ام يلزم على البائع
اجاب الصحيح انها تجب على المشتري مطلقا **سئل**
 لو اجر اخذ في اقطعه الامام في المزارع والعقار
 هل يفسخ ذلك ويلزم اذا استوفى ما يتوقف عليه الاجارة
 على تسمية ام ذلك غير صحيح ولا يلزم وما الحكم في عقد
 المساقاة الصادرة منه **اجاب** لم اقف على
 الامور

اجرة الناقص على المشتري
في البيع

اجارة الاقطاعات
بمصر

الامحاب على الحكم في ذلك بعد ما طلبت مدة ولا علم
 لهم نصا في غيرها بالحوار ولا يفسد لكن يفسد قولهم
 في نظرها يقتضي القول بجوازها لازمة ولقد اختلف في
 نفس الدين القنوي الحق والشيخ زين الدين
 ابن قطلوبغا الحق بصحة هذه الاجارة والى العلامة
 النووي الثالث في ابي بصير وفيه وجد في رؤس
 المسائل لابن ابي موسى الهاشمي الجلي بدل على جواز
 اجارة الاقطاع واما ائني بجواز تلك الاجارة
 لا مقلد لهم بل باذ على ان اخذت من حق المنفعة
 ولا يمنع من ذلك كونها معرضة لان يسترد بالنظام
 من لونه او غيره كما يجوز للرؤية ان توجر الارض
 التي هي صداقها قبل الدخول وان كانت معرضة
 لان يسترد منها لانفسها في النكاح **سئل** في هذه
 لو اخرج الامام الاقطاع في اخذت هل تفسخ الاجارة
 او لا **اجاب** يجب ان تفسخ لرواها ملك المنفعة

التفرد

حيث بان يكتسب بغير
صحة

تفسخ الاجارة لو
اخرج الامام الاقطاع
في اخذت

على المور كما في التظار التي خرج جواز الأجاره
وكذا اذا مات وبه آفتي الشيخ زين الدين كفي وافتى
بعض اهل عصره في الحنفية بعدم الانفس المور
السلطان فزه على طر ان يجدى وكيل سلطانين
الشيخ فاسم ان طر فاسد وادخله واطال الكلام
فيه وانه تعالى علم **سئل** لو لم رجل على فذه كنية
فهل المصالح ان يوجر العبد المور **اجاب** نعم
اصحاب على ان ذلك حيث الامر كذلك **سئل**
ان المتاجر هل يمكن ايجارها استاجره **اجاب**
نعم **سئل** هل الموقوف عليه الفقه ان يوجر الوصف
اجاب قال صاحب المحيط له ذلك في البصر والاك
ان الأجار ليس إلا التوقف **سئل** هل للعبد المادون
في التجارة ان يوجر في التجارة ما ياتي فيه
الأجاره **اجاب** نعم ذلك **سئل** هل يجوز
اتم الولد ان يوجر **اجاب** نعم يمكن الأجاره
هل

يوجر العبد المصالح
على فذه كنية

المور يوجر

لا يجوز ايجار الوصف
فالفقه

يوجر العبد
المادون

بملك المنفعة **سئل** هل يجوز لذي الرحم المور يوجر
اليتيم في حجره **اجاب** نعم يجوز ان يوجره خدم جميعا
سئل امرأة سكنت بيت اخوها بغير رضاها
وكانت متقاضى عليها بالأجر فهل يلزم عليها الأجر
اجاب نعم عليها اجر المثل **سئل** اذا سكن
في دار المشرة سنين ثم استخف فهل يجب عليه ارجا
اجاب لا يجب عليه الأجر لانه سكنها بحكم الملك
الوقف ومال اليتيم **سئل** اذا سكن الموقوف
المقرض في حانوته وقال ما لم ارد عليك فترك
لا اطلبك باجر فهل يلزم عليه الأجر **اجاب** عليه
ان ترك الأجرة مع استقراضه وان تركها قبل
او بعده ففي غايه ولا اجر عليه **سئل** المتاجر
بالأجاره الفاسدة اذا اجر من غيره هل يجوز
اجاب ان اجر اجاره صحيح جاز ومصحح **سئل**
رجل اجر نصف داره من غير تركه فهل يجب المثل
للمنفعة

يوجر اليتيم المور

يوجر ذي الرحم
اليتيم

سكنت بيت اخوها
بلا رضاها لا يجره
تقاضى

اذا سكن الموقوف
فهل يجب له الأجر

سكن المقرض
فلا يجب له المقرض

الأجاره الفاسدة
تصح

اجر دابة نصف
من غير تركه

اجاب لا يجب المستعمل التسليم والبالا لا تنفع هذه
 وعدم يجب ولو انتفع المتاجر بذلك اختلف المباح
 فيه قال بعضهم لا يجب لأن الأجرة باطلة وقال
 بعضهم يجب وسواء لان الأجرة فاسدة
سئل هل يجوز اجارة الكلب والمتفع كالدابة
 في ارض الغير كدرايتها وسبقها **اجاب** نعم يجوز
 يجوز ما وسواها الرواية **سئل** عن أجر داره عليه
 فهل يلحق المتاجر بمن المتاجر احيى من سائر الغنم
 كالرثين بالرحم وما الحكم في ذلك **اجاب**
 لو مات من اجور بعد فسخ **اجور** غنم الذي كان
 ومات مربيها فهذا **اجور** احيى بالرحم اذا كان
سئل هل لكثرة فسخ الأجرة اذا ابدل ترك التجارة
اجاب واكثرى لو ترك التجارة فذلك عند فسخ
سئل لو ترك الاجر بعض الطريق وبدا ان لا
 يذهب وترك الاجارة وطلب المتاجر نصف الاجرة

اجارة البناء

المتاجر احيى بالرحم
 لو مات المرحوم مربيها
 كالرثين

في فسخ الاجارة

فان كان المتاجر يطلب نصف الاجرة
 فليس له ان يطلب اكثر من نصف الاجرة
 وان كان المتاجر يطلب نصف الاجرة
 فليس له ان يطلب اكثر من نصف الاجرة
 وان كان المتاجر يطلب نصف الاجرة
 فليس له ان يطلب اكثر من نصف الاجرة

فعل ذلك **اجاب** ان كان النصف الثامن
 الطريق من الاول في السهولة والصعوبة كان ذلك
 والابرر بعده **سئل** هل يقصر الدار معدة
 للاستغلال بالاجارة سنة او سنتين او اكثر
اجاب لا يقصر الا اذا بناها بذلك واشترها بذلك
 واشترى بها الا ان يبيعها لغيره لا يقصر معدة
 للاستغلال في حق المشتري **سئل** لو باع المتاجر
 ليقضي دينه ولم يرفع الامر الى القاضي فهل يصح البيع
 او لا **اجاب** لا يصح ما لم يرفع الى القاضي ولا يقضي
سئل عن العين الغنم في الاجارة **اجاب**
 هو مقدر بدينه يارده **سئل** عن متولى الوقف
 اذا اجر الوقف بمدة معلومة باجرة معلومة
 بذلك حجة لدى الحاكم الجنبى ولم يصح الاجارة حكما
 شرعيا مستوفيا شرطا الشرعية هل ينتقض
 هذه الاجارة لو زاد واحد في الاجارة **اجاب**

كون الدار معدة
 للاستغلال

لا يصح مع المتاجر
 ما لم يرفع الامر الى القاضي

عين ما حجب
 الاجارة

اذا حكم الجنبى
 بفسخ

هذا هو الوجه في رد الاستحسان
على ما ذهب اليه من ان الاستحسان
هو ما لم يرد عليه نص في الشرع
او ما لم يرد عليه نص في العقل
او ما لم يرد عليه نص في العرف
او ما لم يرد عليه نص في العقل والعرف
او ما لم يرد عليه نص في العقل والعرف والعرف

اذا حكم الحاكم حكما شرعيا على مقتضى ما ذهب اليه من مقتضى
واعتبار الزيادة ونحو ذلك ومثل ذلك كثير في كلامهم
فالمرجع في ذلك منهيبا كما في **سئل** مؤنت
بياده برمد عيت برمد عي **اجاب** مؤنت بياده
تأثير برمد عي عيت برمد عي عيت واین سئل
که میل کرده اند بران از برای زجر وی والافاش
آنت که مؤنت در ابتدا و انتها برمد عي باشد
سئل غا جرة رد الودعة هل هي على المودع او لا
اجاب اجرة رد الودعة على المودع لان المنفعة
حصلت له كما في رد العارية والعين المستأجرة والغنم
والرهن يجب المستعير والمودع والعاصب والمرشون
العدة **سئل** لو خرج المستأجر من الدار ثم اختلف
فيما في الدار فالقول لمن **اجاب** ما كان مركبا نحو كتاب
والسيرر وعلق الباب فالقول قول رب الدار
وما كان منفصلا نحو فرش والأواني والحطب
فالحق

مؤنت بياده

فالسبب

لجنة الرد على المودع
والمنفعة والمودع
والعاصب والمرشون

لو اختلف في الدار

لو اختلف في الدار

فالحق

فالقول فيه قول المستأجر وكل شيء بحديث المستأجر
عادة لحاجة اليه فالقول قول المستأجر استحقاقا
ولو اختلف في مقدار ما اتفق بعد ما اتفقا في أن
الباء للمستأجر بانه باذن المودع فالقول قول رب
الدار اذا كان شكلا بان اختلف في ذلك اهل تلك
الصناعة فتعبر حينئذ بالدعوى والأحكام وأما لا
اجمع اهل تلك الصناعة على قول مدعيهما فالقول قول
واحد منهما اعلم **سئل** رجل استأجر ضياعا منها
مرزوقا وبعضها فارغة فهل يجوز هذه الاجارة
اجاب يجوز في الفارغة دون المشقوقة
واذا اختلفا فالقول للمودع قال القمى ركن الكلام
على السقف في بيعي ان يكتم الحال ان كانت فارغة
فالقول قول الأجير وان لم يكن **كتاب**
الوكالة **سئل** غزير وكل غزير او دار من
بشرعانة دينار فاستمر اثم قبض الثمن من زيد فبعضه

لو اختلفا في مقدار
اتفق

يجوز الاجارة
في الفارغة لا المشقوقة
او استأجرهما معا

فالحق

محل وموئنه لكن هذا بشرط ان الطريق وصحيح فلو كان
 غير السفر **سئل** زيد ساكن في الشام وله عتق
 ساكن في حلب حنين ديناراً ولهذا المبلغ كفى
 بالشام فطلب الطالب من الكيفيل المنزور الدين
 المسفوف لم يقدر موعداً على الايفاء لغيره وكان
 ان يذهب الى حلب من جانب الطالب بكتاب
 مكتبي ويخلص الثمن من الاصيل فصوره الدائن وارسله
 الى حلب ليطلب المال من الاصل واستكتب
 بذلك كتاباً مكتوباً من قاضي الشام الى قاضي حلب
 ولما وصل الوكيل الى حلب اثبت مضمونه على وجه
 المدعي المنزور فبعد ذلك هل يجوز للدين ان
 يمنع من الدفع الى الوكيل ويقول اني اروح الى الشام
 وادفع المال الى الدائن اولاً **اجاب** لا يصح
 لو قيل كيفيل بما لا يقبضه لان الوكيل من اجل لغيره
 ولو صح هذا صار عاملاً لنفسه في ابراء ذمته فعدم
 الكي

لا يصح ان يبيع وكيل الكيفيل مال
 له

١٠ الركن فلهما يكون ان يمنع من الدفع اليه **سئل**
 عن تدوين دفع ما عليه من المال الى آخر يقضي عنه
 فبعد ذلك ندم واسترد ما دفعه اليه منه فهل ذلك
 اولاً **اجاب** ليس ذلك لو اكد له ذلك
 ولو دفع المديون لالاخر يقضي عنه الدين فلا رد
سئل رجل وكل رجلاً بان يبيع له دنانير بكذا
 فارسل الى مصر فباعها في مصر على ايتبعين الكس
 في تلكه فهل يجوز هذا البيع اولاً **اجاب** لا يجوز هذا
 البيع اجماعاً **سئل** عن رجل ارسل مع رجل
 من حلب الى ابله وعياله القاطنين بالشام مائة
 دينار لتبقيها عليهم فلما جاء الى الشام اتفق عليهم
 المائة المرسله اليهم وعشرين ديناراً من مال نفسه
 فهل له ان يأخذ العشرين من موكله او يكون مبرراً
اجاب يكون مبرراً بالعشرين اما لو نقد المائة
 من مال نفسه ان يرجع بها على الامر استحقاقاً لان

لو كان المدين قد دفع ما عليه من المال الى آخر يقضي عنه الدين فلا رد

كرم لهم

دفع ما عليه من مال لا يسترد

بيع الدنانير

لو كان المدين قد دفع ما عليه من المال الى آخر يقضي عنه الدين فلا رد

ولم

كمنه الكسب بالاتفاق
 مشيراً بالزيادة

اي ريس يجمع الى امره او ارغى ويكيل برؤسائه في جواب صواب بزه الدين في التخصيص
 جائز ولو لم يرد شيئا فوجه لازم في التخصيص بوجه صواب بزه الدين في التخصيص
 اني جائز كونه امام عام من لدن كونه في طول صاحبه في كونه في طول متعارف في كونه في طول
 برجل يد صافه كونه صاندا في كونه في طول جائز ولو لم يرد شيئا فوجه صواب بزه الدين في التخصيص

والوكيل بالشرع لو خالف يقع **سئل** في جواز
 بيع الوكيل بالقبيل والكثير في جواز بيعه
اجاب الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقبيل والكثير
 عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز بيعه
 بنقصان لا يتعاقبان الناس في مثل والفتوى على قول
 واذا كان البيع للتجارة لا للضرورة يجوز ان يبيع الوكيل
 شبهة عند ابي يوسف وعليه الفتوى **سئل** في جواز
 التوكيل بالخصومة وبدون رضا الخصم **اجاب**
 لا يجوز التوكيل بالخصومة عند ابي حنيفة وقال محمد بن القاسم
 وابو يوسف آخره يجوز ويستوى فيه الوكيل بالبيع واللايف
 والرجل والمرأة وبما اخذ ابو القاسم الصغار
 الفقيه ابو الليث قولها للفتوى وبعض المتأخرين
 في ما يباح اجازة والفتوى في جواب السؤال الثاني
 ان القاضي اذا علم من الخصم التعنت في ابا والوكيل
 لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل من الموكل ولو علم
 الموكل

بيع الوكيل

بيع الوكيل

جواز الوكيل بالخصومة

قول الوكيل نعم انهم يوفون بالامر

الوكيل
 كالمالك في بيعه
 كالمالك في بيعه

بدره حولى ودره عمده ايليه يجمع الى التوكيل بزه الدين في التخصيص
 بزه الدين في التخصيص بزه الدين في التخصيص بزه الدين في التخصيص
 بزه الدين في التخصيص بزه الدين في التخصيص بزه الدين في التخصيص
 بزه الدين في التخصيص بزه الدين في التخصيص بزه الدين في التخصيص

الموكل القصد الى الاضرار بصاحبه في التوكيل
 لا يقبل منه التوكيل الا برضا صاحبه واليه
 شمس الاثر الرخصي شمس الاسلام الاثر جدي
 الحق المعول عليه **سئل** في بيع التوكيل
 يقع **اجاب** يقع التوكيل في الجدة والاب والعم
 والعبد المأذون والمكاتب والصبي المأذون والوكيل
 ايضا اذا اطلق الموكل او يجوز امره فيقول مات
 من شئ فوجاز والمعاذ وشريك العان والمعاذ
 التوكيل بالخصومة ويجوز التوكيل ايضا اذا كان
 لافاقه وقت معلوم حتى تعرف افاقة من خصومة
 يبقين فاما اذا لم يكن لافاقه وقت معلوم لا يجوز
 ولا يجوز من الصبي الجور **سئل** في صحة اقرار الوكيل
 بالخصومة على موكله **اجاب** صح اقراره عليه
 لا عند غيره عند ابي حنيفة ومحمد اسحق والاشعري
 انه يخرج من الوكالة يعني لا يدفع المال اليه ولو ادعى

في جواز بيع الوكيل

اوله انفق في حجة حتى يولد له الفوتة اخره جرجر

آية الله في الدنيا

من يبيع الوكيل

اقرار الوكيل على

لو كان الموكل بالخصومة في بيعه
 يبيعه او يملكه في بيعه
 على موكله

بيع الاستثناء
في الأقرار

أجاب
بمقتضى

الوكيل إذا باع
بعض ما وكله

بعد ذلك الوكالة واقام على ذلك بينة لا تمنع
بينته ويقع استثناء الأقرار في ظاهر الرواية **سئل**
عن رجل باع يبيع له في سوق كذا فباعه في سوق آخر
فمنع ذلك **جواب** ان لم يؤكد بالثبوت بان لم يخل
لا يتبعه الا في سوق كذا فباعه في سوق آخر فينفذ على
وان أكد بالثبوت لا ينفذ على الأمر والأصل جنس
المسائل ان الموكل اذا شرط شرطاً يفيد من وجوب
الثبوت يجب مراعاته وان لم يؤكد بالثبوت لا يجب مراعاته
وان شرط في العقد شرطاً لا يفيد أصلاً بل يفرضه لا يجب
على الوكيل مراعاته وان كان يفيد من كل وجه فانه
على الوكيل مراعاته أكد الموكل بالثبوت او لم يؤكد فليحفظ
هذا الأصل فانه نافع جداً ان شاء الله تعالى **سئل**
عن وكيل بالبيع اذا باع بعضه وكل يبيع فهل يجوز الا
جواب ان كان شيئاً لا يفرضه التبعية جاز
البعض بالاتفاق ولو امره ببيع مكيل او موزون في

دعا

دعا واحد فباع البعض ولم يبيع الباقي فانه يجوز
عند جميعنا والله سبحانه وتعالى اعلم بالقواب
كتاب الكفالة سئل
عن رجل اودع عند أخو شيبان في رجل وقال للموكل
ان ائلف المودع ود يئلفك او يجد ما فانه
لك فهل تنفع هذه الكفالة **جواب**
هذه الكفالة مجعولة اما لو قال ان يئلفك عندك فانه
صانع لا تنفع هذه الكفالة **سئل** عن رجل اودع
عند أخو شيبان فلما احتل ضياع المودعة عند المودع
جاء بشر وقال انما صانع لهذه المودعة فبعد زما
صاعت المودعة عند عمرو المستودع فهل تصح
المودعة ان يقيم المودعة للكفيل **جواب**
اتفقوا على ان الكفالة بالأعيان التي لا تنضم نحو
الودائع والعواري غير مجعولة **سئل** زيدا
كفيل شعير بالي ان مال يربذه واجب شده است

لو قال ان يئلفك
دعا ان يئلفك

واجب الفاعل ماله
في الكفالة
بأن يئلفك
في الكفالة

والودائع
والعوارى
بالمودع
والعوارى غير مجعولة

فانسية

بعد از عتق آن کفیل حالا بگوید به مطالب میشود
 یا بعد از آزادی آن بنده **اجاب** حالت بر آن
 کسی کفیل شده است این مال را خواه ذکر کرده باشد
 معلول را و خواه ذکر نکرده باشد **سئل** بل عتق کفاله
 العبد اولاً **اجاب** ان کفیل باذن مولاه بخور کفاله
 و یوثق القس فی الرق و بعده وان لم یکفیل بامر فیکفیل
 بعد العتق وان کان العبد مازدا **سئل** عما اذا
 صرف زید یا عمر و شیاخ المال بشرط الضمان
 مصحح بکر فی زید الی بکر و حکمی ما صرف فزید بکر
 وقال علی ما صرفت فيما یعلق لی بامر عمر و دفع
 الیه بعض ما صرف و آخر البعض قراضاً علی ذلک
 و کتبت بحکم لای حکم بذلک فحل یزید علیه المؤخر و
 استند امر الضمان علی بعض احکام فتفقوا بالتفصیل
 فی تحقیق المقام اما بکماله داره دار السلام **اجاب**
 قد وجد رکن الکفاله فی الایجاب والقبول و الکفاله
 معین

کفاله العبد بامر مولاه
 و بغير امره

رکن الکفاله

مضون علی الاصل و موثرط جواز بالمدی الفحل
 فیصح هذه الکفاله و یزید علیه المؤخر لا محاله **سئل**
 عن رجل بی فی ملک حتماً و قال لجارته ان خربت لک
 عما صنعت ففعلی ضمان ذلک و اجازة ايجار فخرت
 الدار فهل يرجع علیه ايجار اولاً **اجاب** لا يرجع
 لانه ضمان مال یس بواجب فلم یفصح و يرجع انما ی
سئل المدیون اذا اراد ان یغیب فهل لک
 الدین ان یطلبه باعطاء الکفیل فی الدین المتوکل
اجاب نعم لذلک و فی المستغیر یجوز علی الذم
 یا ذم کفیل او رهن الحقة و ان کان ظالم للذهب
 لیس ذلک لکن المعتمد فی هذا الزمان ان یا ذم کفیل
 یا ظم من التغیب و یجوز فی الناس **سئل** بل نفق
 الکفاله بنفس من غائب اولاً **اجاب** ان کان
 لا یعرف مکانه لا تنفع الکفاله **سئل** رجل اراد
 السفر فوکل رجلاً بطلاق امرأته بطریقها فهل لان یزید

شرط صحته

لو قال ان خربت لک
 ما صنعت ففعلی ضمان
 ذلک و اجازة ايجار فخرت

ان ذم الکفیل فی
 الدین المتوکل

سئل

لا تنفع الکفاله بنفس
 یعرف مکانه

لو کاف بالطلاق

بحضرة بغير محضر المرأة **اولا اجاب** اختلف فيه
 قال الامام السرخسي في قوله بملك الغزل وان كان ^{مطلب}
 المرأة **سئل** لو اشترى رجل عبدا وضرب ذكرا بل
 وتعاين ثم اقام العبد بيته انه حر الاصل او كان ^{مولا}
 اعتقه فهل للمشتري ان يطلب الثمن من هذا الرجل **اولا**
اجاب للمشتري ان يأخذ الضمين بالثمن **سئل**
 لو اشترى رجل عبدا وضرب رجل عبيته ما يجب فيه
 العيوب من الثمن **فصل** في مواعيد ^{بها} في قول الى حقيقه في
 يوسف فان رده المشتري يرجع على الفاجر **سئل**
 ان لم يرجع على البائع **سئل** في هذه القصة
 لو ضرب السرق او الهرة او الهون او التي فوجده كذا
 فهل يضمن **اجاب** نعم يضمن الثمن للمشتري ولو كان
 عنده قبل الرد ونقص على البائع بالقبض يرجع على الفاجر
سئل هل تنفع الكفالة بلا قبول الطالب **سئل**
 عقد الكفالة **اولا اجاب** لا تنفع عند خيفة الا ان
 يكفل

مجان ذكر العبد

مجان العيوب

نفع الكفالة لا قبول الطالب ويرفع

يكفل وارث المريض عنه بغير الغناء وصحت عنه
 اني يوسف ويرفعني **سئل** لو كان لرجل على
 رجل مالا فقال ثلثت انا اذ فدا اليكسا وقال ان لم
 يؤد المديون فانا اؤدي فهل هذه كفالة **اولا**
اجاب لو قال لصاحب الدين الذي لك على
 فان انا اذ فدا اليك اذ قبضه لا يكون كفالة
 تسلم بما يدل على الالتزام بان يقول كلفت او
 اؤدي او لي انا لو قال تعليقا نحو ان يقول ان لم
 يؤد فانا اؤدي **سئل** في التواب **سئل** في التواب
 يجوز الكفالة بها **اجاب** هي ما يكون بحسب كفاية
 الحارس وكرى التزم المشتري والمال الموظف **سئل**
 وفداو الا تارى واما التي ليست بحسب كفاية
 التي في زمانها ياخذ الظلمة بغير حق ففي جوار الكفاية
 بها اختلاف المشايخ رجحوا البقح كذا وقد كان
 استلزي المرحوم مولانا الشيرازي زاده ويرفع

الفاظ الكفالة وتعليقها

التواب التي يجوز الكفالة بها

ويعود مولانا الشيرازي زاده ويرفع

في منصب الفتوى يُقَيَّن بعد معتها والظاهر
 ظفر بالقطر والعتاس يقتضي عدم اجازة المصير
 الى المصحح والله اعلم **سئل** هل للكفيل ان يطالب
 المكفول عنه بالمال المكفول به قبل الاداء الى المكفول
اجاب لا يطالبه قبل الاداء ولا يطالبه بعده ايضا
 لو كفل بدون امره وان اجاز المكفول عنه بعد العلم
سئل الكفيل اذا ادعى الى المكفول له قبل
 ادائه على ما ادعى او بما ضمنه **اجاب** يرجع بمختمه لا بما
 ادعى **سئل** المدعي اذا برهن على الكفيل ان له
 على الاصيل كذا فهل يقبل برهانه او لا **اجاب**
 ان كفل بما ذاب له او قضى عليه او بالزاد فغاب
 الاصيل وبرهن المدعي على الكفيل ان له على الاصيل
 ثارا زادا لو برهن ان له على زيد الغائب كذا وذا
 كفيل فقبلي الكفيل ولو زاد بامره قضى عليه **سئل**
 زيد عمروه بشي بيك اني به برقول بيع ايلوب
 بملاونه

الكفيل يطالب المكفول
قبل الاداء

الكفيل بالامر وبدونه

الكفيل اذا ادعى
المكفول عنه

كيفية اقامة الدية
على الكفيل

نقش

بعيلزده تبلم بيع وقبض عن واقع اوله قد ذكره
 قوله سخي شري ظهوراته بايع غائب بولز قلاك
 ثم كفل درك اولان بكر منه شري عاينورني **اجاب**
 التماز بيع مجرد استحقاق ايله منتقض ولو رد كلدر
 بايع اوزرينه قضا بالتمز اولياحي ضام مواخذ الماز
 ردتم اصيل اوزرينه واجب الحق كركر ككفيل
 واجب اوله **سئل** عزير هل اراد السفوف زوجه
 فارادت ان ياخذ كفلا بنفقة شهر فهل يجبرها الفقه
 او لا **اجاب** يجبرها عند الفقه الى يوسف ثا
 والفتوى على قوله وفيه راد ليعز المؤل لواقعة
 المقتضى بذلك كان حننا رقا بالناس **سئل**
 عزير مناع صاحبه من السفينة لحوق الغرق فهل هو
 ضام لما رى **اجاب** نعم هو ضام **سئل**
 عزير طفر براسم مد يوتيه قبل اخذها **اجاب** نعم
 اخذها اذا كان حقه في الدرام اما اذا طفر بالدرايم

اخذ الكفيل بنفقة

تم

رعى مناع صاحب
من السفينة

اما اذا طفر براسم مد يوتيه
 على الرضى كافي الفقه ما اراد
 اذا طفر براسم
 مد يوتيه

وحقه في الدنيا نراو طفر بالذناير وحقه في الدنيا نراو
 لا ياخذ في القياس وياخذ استصحابا **والجواب**
 الحق المصادرة على تلك الغريم بل اذ حقه فمعه
 وللقاضيه ذلك لان المصادرة وان كانت الغياو
 معنى فهي بيع من حيث الحقيقة وانما ثبت لمن رولا
 البيع في مال الغير في الجمله وذلك للقاضيه لا لخص
 الدين **سئل** عن رجل اشترى جارية وقبضها
 وكفل ثمنها رجل فبعد ذلك استخفت الجارية فبطلت
 المشتري الكفيل او لا **اجاب** يتبع الكفيل والبائع
 ولو كانت الكفالة بامر له لا يرجع المشتري على البائع
 الامر لو قدمت حرة او مكاتبه او ام ولد
كما في باب الموالاة
 بعد ارفقت وتام في حواله شرعية محال را برجل امكا
 رجوع مست ياني **اجاب** محال از دين برى ميشود
 بعد از قبول محال مكر انكرا هلاك شود حتى محال
 يكون

الكفالة بغير ايريه
البيعة

فارسية

سو كند خوردن او در محال باشد حواله را و بنا
 كواه مرطاب يعني محال را بر حواله واما بين كفا
 برى ميشود محال از دين مكر سيب اين دو خير و سيب
 حكم كيون قاضى بر افلاس محال عليه **سئل** بل نظر
 ان يكون دين المحل على المحال عليه في الكوالة او لا
اجاب لا يشترط عند علماء بل يشترط رضا المحال
 عليه وقبول الكوالة **سئل** عن رجل اخذ محال على
 يعني قبل الكوالة عن رجل بعت الآف درهم على ان
 يعطيه ثمنه عن دار المحل وقد كان المحل امره ببيع
 حتى جازت الكوالة فهل يحل المحال عليه على اعطاء المال
 ببيع الدار **اجاب** نعم يحل عليه ان كان البائع
 في الكوالة كما في الرهن فان لم يكن البائع مشروطا في الكوالة
 لا يحل عليه ولا يحل المحال عليه على اعطاء المال قبل
 الدار وهو بمنزلة ما لو قبل الكوالة على ان يعطى المال
 عند احصاءه واما شبهه ذلك فانه لا يحل على دار المال

لا يشترط ان يكون
 عليه دين في المحل

قبول الكوالة على
 يعطى الدين من مال
 المحل

قبل حلول الأجل وفي بعض الكتب حكم بطلان الجواز
المزبورة ولكن أكر المخرج على جوازها والله أعلم

كتاب العارية

في جواز إيجارة الأب مال ولده الصغير **اجاب**
الأب لا يعير مال ولده الصغير **سئل** هل يجوز
تعار العارية أو تودع أو تؤجر أو ترهن **اجاب**
العارية لا تؤجر في الأصح واختلف الفقهاء في إيجارها
فأفتى أكثرهم بجوازها وفي أكر الكتب المعبره بجوازها
مطلقا وفي بعضها بجوز سواء اختلف الناس في
الاستعمال والانتفاع بها أو لا ان لم يعين متفعلا
وفيها لا يختلف استعمالها تعاروان عينه **سئل**
في حاوية عدم الجواز فيما فيه تفاوت الناس استعمالها
وانتفاعا ومساوئ **الاشبه** ولا شك انها لا ترضى
الأعارة حتى الرهن والشئ لا ينضم فود **سئل**
عز وجل استعاروا بة لينذهب الى قرية معاوية
ففي

اعارة الأب مال
الصغير

العارية هل إيجار أو
تودع أو تؤجر أو ترهن

في

الاشبه

المستعير لو دفعه
المستعارة الى رجل
ومررت

فلما انتهى اليها دفعها الى ابنه ودخل الى بيته
ليقبل فيه ففرقت الدابة هل ينضم المستعير **اجاب**
لا ينضم الا ان يشترط ركوبه **سئل** في استعار
الى طاحونة وادخلها في المربط الذي هناك ووضع
على الباب خشبا كي لا يخرج ففرقت فهل ينضم المستعير
اولا **اجاب** ان استوثق وثيقة لا تقدر الدابة
على الذهاب لا ينضم **سئل** عز وجل استعاروا
عارية موقته فلم يردوها على صاحب الدابة بعد
حتى ملكت فهل ينضم قيمتها **اجاب** نعم ينضم قيمتها
ان صدر الرد ولم يردوها وان لم يتفع بها بعد
الوقت في القبح **سئل** عز وجل قال لا خزائن
تؤبك فان صاع فائلا صاعه فهل ينضم قد الضاع
بلا نعمة منه **اجاب** لا ينضم **سئل** اذا تلف العير
والمستعير في المكان فهل يكون القول لرب الدابة
اجاب نعم القول قول رب الدابة مع عينية

المستعير لو رطبا
فمررت

العارية الموقته
لهم

لو قال أعز ثوبا
فان ضاعه
ضامه

اختلافهما في المكان
والزمان

وكذا اذا اختلف في الايام او فيما يحل عليها **سئل**
 عن العبد المأذون هل ملك الاعارة **اجاب**
 نعم **سئل** عن استعار دابة فردها على
 المعير فابن العبد بها فهل يضمن المستعير **الاجاب**
 لا يضمن قيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب
 وقيل فيه وفي غيره وهو الاصح وكذا لا يضمن اذا دونهما
 الى جيرة مائة اذ من بهرة لائيا ومئة ولتخالف
سئل عن امرأة اعارت شيئا من بيت الزوج
 بغير اذن فصاع فهل يضمن **الاجاب** ان اذنت
 ما يكون في ايديهن عادة لا يضمن والا يضمن **سئل**
 هل للمعير ان يتفجع بالعارية في اى وقت شاء
 اى مكان شاء وان يحل لهما ما شاء **الاجاب** نعم
 اذا كانت العارية مطلقه ولا ضما عليه اذا عجلت
 عندها وتكون امانة ولو تعدى من بالاعارة **سئل**
 عن رجل استعار دابة ليحل بها حنطة فحل عليها
 حنطة

لورد على المعير
او اجيرة

اعارة الزوج
بيت الزوج

انفق المستعير في
المطلقه والمقيدة

لو استعار دابة
او حنطة

عزله فغطيت فهل يضمن المستعير **الاجاب**
 قبل يضمن وقبل لا يضمن اسفنا وسوال **سئل**
 عن حكم الاعارة المطلقة والمقيدة **الاجاب** اذا كانت
 مطلقة يجب اجراؤها على اطلاقها واذا كانت مقيدة
 يجب رعاية القيد فيه كما في نصوص فلهذا انما
 يجرى على اطلاقها وبما قيدت بحيث رعاية القيد
 وهي غير لازمة للمعير ان يرجع فيها متى شاء وتنفذ
 بمجرد النسي وتبطل بموت احد المأذونين او بغير علم القيد
كتاب الوصية **سئل** رجل دفع الى اخيه دنانير ليشترى بها
 شيئا معلوما لنف فخط المذوق اليه الدنانير المذوق
 بدنانيره غير اذن الدافع حتى لا يتميز في دنانيره فمسط
 جميع دنانيره مما في المذوق اليه وصاع الكل فهل يضمن
 المذوق اليه للدافع دنانيره **الاجاب** نعم يضمن
 الخط المذوق لان يقطع حتى المالك ويجب النسي على
 المذوق اليه في البيع سواء تعدى بعد الخط او لم

العارية غير لازمة
وتنفذ بمجرد النسي

خط الوصية

الخط والخطا

سئل في هذه الصورة لو اختلطت بلال
 فكيف انكم **اجاب** ان اختلطت بلا فاعطى بغير
 والمختلط بينهما يملك من ماله ولو خلط الأجنبي
 او من في عيال المدفوع اليه لا يضمن والفقهاء على ان
 سواء كان ابي لطفرا او عبدا صغيرا او كبيرا **سئل**
 هل يضمن الموضع اذا دفع الدويعة الى من في عياله نحو امرأة
 او رقيقة او ولده او والدته او ابنة مساندة او
 مشاهرة **اجاب** نعم يضمن وان لم يكن المدفوع اليه
 متزايا ولم يتيه غم الدفع الى من في عياله **سئل** اذا دفع
 الى من له بدنه يضمن ولو دفع الى من لا بد له منه كدفع
 الى عبده وما تحفظ النساء الى عرسه لا يضمن له
 حفظها بنفسه وعياله وان نفى **سئل** هل تنفع
 الدويعة وتعار وتوهر وترحم **اجاب** لا يجوز
 واحد منها بالاتفاق **سئل** غم الموضع اذا
 رد الدويعة الى من له المدفوع او الى احد من عياله
 فمن

دفع الدويعة الى من
 في عياله المدفوع

فضاحت فهل يضمن الراد او لا **اجاب** ان الراسخ
 اقتوا بانه لا يضمن كالعارية واقضى القهوري وشمس
 والفقهاء بالثبوت انه يضمن وينبغي ان يقول على
 به القهوري وشمس الأئمة والفقهاء بالثبوت يضمن
 بفعل الزمان وفي النامه خاتمة نفع الموضع
 الموضع اذا رد ما الى من في عياله المدفوع لا يضمن
 المتأخرون يضمن وعليه الفتوى **سئل** غم رجل دفع
 الدويعة الى وكيل الموضع او الى امين من ماله
 ممن يثق به في ماله وليس في عياله فهل يضمن المدفع لو
 ملك الدويعة او لا **اجاب** الفتوى على ان لا يضمن
سئل غم مبيع قال لربي الدويعة اذا جازا
 فرد الدويعة عليه فلما طلب اخوه منه فقال قد اتي
 بعدي لا دفعها اليك فلما عاها اليه قال ملك
 فهل يضمن **اجاب** لا يصدق الموضع في هذه الصورة
 الا يمينه ولا شك ان الامر لو كان كما قال لا يضمن

المدفع الى العيال
 يضمن في الموضع

المدفع الى وكيل
 او امين لا يضمن

عند الله تعالى فبصدق ديانته لا يقصد **سئل**
 في مسألة وردت من غرة وسمى ان الموقع لو وضع
 الدية في مكان اخر في زمان الفتنة وهرقت
 بغير صاحب الدكان **اجاب** نعم بغيره ولو منعها
 على الارض لا لو دققتها **سئل** عن رجل يهرق
 من دكانه بعض ورايع الناس فهل يضر **اجاب**
 لو امر بالحفظ في الدكان لا يضر وان نهاه عنه بغير
 وان لم يأمره ولم ينهه فان كان في الدكان حظ
 او في السوق حارس والعرفان يزكو الاشياء
 في احوالها فلا يضر ما لم يكن غالب اكل البضائع
سئل عن رجل دفع الى رجل شيئا ولم يقل انه
 ودية او قال انه ودية وقال الرجل لا قبلها
 فوضع بين يديه وذهبت البضائع الشئ هل يضر **اجاب**
 لا يضر لانه صريح بالبرء ولم يثبت القبول العرفي والدية
 امانة تركت للحفظ وركنها الا بالاجاب وما ينوب من قول
 او

لو سرق الدية
 في الدكان

اعتبار العرف

تعريف الدية

والقبول حقيقة او عرفا **سئل** عن رجل عنده
 ودية لرجل آخر فملكته او هربت وهدمها ولم
 في السوق فبطل يوجب الضمان لصاحبها المطالبة
 بالضممان او لا **اجاب** قال عليه السلام ليس على
 غير المخل ضمان **سئل** عن مسألة وردت عن رجل
 دعي ان رجلا دفع شيئا الى رجل ودية وهو
 اخذها وقال له الدافع اذا بعث اليك بغير
 الودية فادفعها اليه في رجل يطلبها فلم يدفعها
 ثم انه تبعها ليدفعها الى صاحبها فملكته في يده
 هل يضر او لا **اجاب** يضر لانه بالمنع صار غصباً
 الا اذا كذب الرسول انه رسوله او قال لا اعلم
 انك رسوله فلا يكون مانعاً بعد الطلب **سئل**
 عن رجل اودع مالا عند صبي مجبور عليه فاستهلكه فهل
 او لا **اجاب** لا يضر عند ابى حنيفة ومحمد سواد كان
 طفلاً او مرافقاً واما عند ابى يوسف فيضر والكرام

لو سرق الدية
 وهدمها

لو لم يدفع المطلب
 فملكته

بالايداع عند الصبي
 المجبور لا يضر

ان يعمل بقولها **س**ل عن رجل اودع ما اخذ
العبد المحرر فاستملكه فهل يفرق او لا **اجاب** نعم **س**ل
عندما وعده بالي يوسف بغير الكمال والاعمال على
قولها **س**ل عن غلام غرق في بئر وقيل امرأته
وكانت فيه وديعة فلما رجع لم يجد البقرة هل يفرق
اولا **اجاب** ان علم ان امرأته غير امينة ففرق وان
كانت امينة على اماتة الناس لم يفرق **س**ل عن غلام
وديعة فرقعها رجل فلم يمنع الموضع فهل يفرق او لا
اجاب ان امكن دفعه ولم يدفع ففرق وان لم يفرق
لما يخاف من دعارته وضرره لا يفرق **س**ل عن غلام
ربط سلسلة باب قرانه في الحان بجمل ولم يقبله
وخرج ففرقت البقرة فهل يفرق الموضع او لا **اجاب**
ان قد هذا اغفالا واما لا فهو الا فلا **س**ل
عن غلام في جامع يترك بابا ثلثة مفتوحا وادخل
مينا صغيرا فيها وديعة فرقت البقرة فهل يفرق
اجاب

بغير بعد الحق بالراح
عن غلام المحرر

من عت البقرة
عند امرأة المدفوع

اخذت البقرة ولم
يمنع المدفوع

ربط سلسله
قرانه

فرق البقرة
وترك دكان مفتوحا

اجاب ان كان الصبي تحت كنفه الاشياء
لم يفرق والامتنع **س**ل اذا كان صاحب بقره
غير واحد فهل يعطى للفرقة او لا **اجاب** لا يعطى
عند ان جنقة وعندها يعطى وقول الى جنقة اقبض
منها فخر قال بان الحلا في الكل من المكبل والموزون
والعبد والنياب ومنهم من قال الحلا في المكبل
والموزون خاصة واما في النيابة والعبد فليس
للمودع ان يدفع الى الفرقة بل خلاف وهو
الاستيلاء بالقبول ولو اراد احد الرجلين ان يفرق
البقرة على اقرار صاحبه وقت الابداع بان البقرة
كلها له لا تسمع بيته وان اراد المودع ان يفرق
في الضمان فالجمله في ذلك ان يقول للفرقة الذي
يطالب به بعد ما يدفع الى الاول احضر خيلك حتى
ادفعها اليكما ولا يفرق بالدفعة الى الاول **س**ل
اذا كان الشئ المودع عند رجلين وقبض كل منهما

اجاب
اذا كان صاحب بقره
غير واحد

البقرة على ان صاحب
اقران الكل لا يفرق

اجله المودع

نصفه وحفظ في بيته فملك احد النصفين فقل
اجاب اذا كانتا لوديعه عذر جليلين فربا ب
 غير ذلك فافسهما وجعل كل واحد منهما نصفاً في
 فملك احد النصفين او كلاهما فلا ضل وان اودعا
 عذر رجل فملك ففينا با الحكم في المستبضين وفي
 الوصيين والعديين في الرهن هكذا وان ترك احد
 الوديعه عذر صاحبه ان كان شيئاً لا تحمل القسمة
 لا يضمن وان كان شيئاً تحمل القسمة اجموعا على ان
 المدة فوق اليه لا يضمن واما الدافع فقد اختلفوا فيه
 فعنه يضمن نصف الوديعه وقال لا يضمن **سئل**
 في موقع اذا مات مجهلاً فهل يضمن **اجاب** نعم يضمن
 اذا لم يعرف الوارث الوديعه اما اذا عرف المبيع
 يعلم انه يعرف فمات ولم يبين لا يضمن ولو قال الوارث
 انما علمت الوديعه وانكر الطالب ان فسر الوديعه
 وقال الوديعه كذا وانا علمتها وملك صدق
 اذا

الوديعه اذا كانت
عذر جليلين

مستبضين
عديين

الموقع اذا مات
مجهلاً

الاختلاف في الجهل

واذا اختلف الطالب وورثه المودع فقال
 الطالب انه مات مجهلاً وقالت الورثة كانت
 وقت يوم مات المودع وكانت معروفة فملك
 فاقول قول الطالب الصحيح لان المودع صار
 ذنباً في الزكاة طاهر فلا يقبل قول الورثة وانه
سئل عذر رجل دفع الى دليل ما فاعطاه
 اعرض ساعي ونحوها فان بعثها فملك من الاجرة كذا
 فرض ونادي ولم يتمكن من البيع حتى باع دلال
 فهل الاول الاجر بقدر خائنه وعمله **اجاب**
 به رواية عن بعض النجاشي في الاستحالة لا يجب
 شيء وعليه الفتوى **سئل** عن الدالين الشهرة
 اذا تواضعوا على شيء الاجرة بان كل عشرة دنانير كذا
 فنزح ذلك لهم لو هو حرام **اجاب** ما تواضعوا
 عليه حرام لهم ولم اجر المثل الا اذا اتفقوا مع البائع
 على شيء معلوم من الاجر **سئل** عن وكيل بيع دفع

الاختلاف في
الحصل

لا اجر على الدال
نادي ولم يبيعه
في البيع

اجرة الدالين
والشاهدين

وكيل البيع اذا دفع
الى امره البيع بغير
المبيع

المنع الى رجل يعرفه على صاحب فرب الرجل
او ملكه فله فله الدلال **اولا اجاب**
فيل لا يفهم والفقير لا يفهم ولو كان من دفع اليه امينا
سئل عن دلال معروف وبه ثوب ثمين
مروق فقال رده على صاحبه فله بعد ثمينه
اجاب يقصد في ثمينه لانه وثنا وهو كالمصعب
العاصب اذا قال رددت على العاصب لا يقصد
الاينة **سئل** عن دلال اخذ الثوب ليبيعه الى صاحب
او كان يملكه ليقطر بعبا فبيعه اليه ففصاع فله
يفهمه **اولا اجاب** يصالح بينهما بالنصف **سئل**
عن دلال وضع المتاع في مكان رجل فصاع فله
اولا اجاب ان وضعه في مكانه ليس عليه
ولا يريد شراه فصاع يفهمه وان كان يريد شراه فله
عليه ليراه او ليرى غيره فابق او ملك المتاع في
يده لا يفهم قبل والفقير ان يفهم لانه ان ليس
الذي

او قال الدلال
رددت الامور

اذا فاعا الثمن في
يد الدلال

الدلال اذا اوقع

ان يودع غيره وانه على علم القنوت **كتاب**
الشرك **سئل** عن دار بين رجلين احببت
الى المرءة نحو ابي الآخر فله بغير الالي على المرءة **اولا اجاب**
القاضي باذن لغير الالي بالاتفاق عليها ثم يمنع
من الانتفاع بها حتى يودي حصة على القول الرجح
ولو اتفق في ثمنها بغير امر صاحبها وبغير امر القاض
فمنه منطوع **سئل** عن شركيين في سفينة اشغ
احدهما من بيع حصته او اجارها فاصدا بغير
فله بغير على ذلك **اولا اجاب** لا يكر على شريكه
يتنيا التبرك ويفعل في مدته ما اراد على
لا يفهم التبرك فان فعل في مدته ما يفهم التبرك
فتلف يفهم نصيبه **سئل** عن شركيين في عين اشغ
احدهما من الاتفاق فانفق الآخر باثر القاض
فله الرجوع على الالي بما انفق عليها **اولا اجاب**
الاسل في النفقة على مشتركة ان كل نفقة يكرى

اذا اقيم احد الشركيين
المرءة

احد الشركيين اذا
اخر شريكه بالاشغ
ولا يجوز

اتفاق احد الشركيين
بأثر القاض وبه

اصح

عليها كالنقعة على العبد الصغير اذا امتنع المالك
من الاتفاق فانفق الآخر بامر المالك او بامر الآبي
يرجع نصف النقعة على الآبي بالغا ما بلغ سنه
بقي نصيب الآبي سالما او ملك وكل نقعة لا
يجز عليها كما في نفقة الدابة المشتركة اذا انفق
احدهما بامر المالك لم يكن للنفق ان يرجع على غيره
فما زاد على قيمته نصيبه ولا بعد التملك ولو انفق امر
صاحبه يرجع على صاحبه بالغا ما بلغ بقى ذلك الشيء
او ملك **سئل** في هذه الصورة غ الذي يجز
عليها وغلا يجز **اجاب** يجز في مدار بين
ولأحد معاينات ونسوة فاراد صاحب العيال
فيه وبأنى الآخر ان كان اصل الجدار لا تحمل النسوة
ولا يمكن لكل واحد منها ان ينفق في نفقة غيره
البصير وفي حايطة مع ههنا احدهما او لم يههنا
احدهما بل ههنا معا فغير المالك في الاول في

اصح

ما يجزى ايجز عليها ولا
لا يجزى

وحايطة

بأنى

سئل في نفقة

في الثاني وفي نهر كراه احدهما او نفقة تحرفت
ونجاف فيها الفرق في البصير وفي يمين يمين
جناية نفقة احدهما وفي حايطة وفي نجاف ضرر
سقوط اراد احدهما النقص وفي سفي كرهت في
الطاحنة في البصير وفي المدبر وادم الولد وفي المالك
بين قوم في الاصح ولا يجز في الدار المشتركة والمالك
وفي التهام غاب قدره او حوضه او شيء منه او ليج
الى المرونة في الاصح وفي الهام لا يجز مطلقا
وعليك بالتسليم لتظفر على غير ما ذكرته **سئل**
علو لرب عمل وسئل لاخر هل لصاحب العالون يني
في العلوبة او بريرا **اجاب** ليس ذلك الا
برصا وصاحب الشغل عذابي حنيفة وعذ صاحب
ذلك اذا لم يفر بالشغل والتجار للفتوى انه ان كان
يفر بالشغل يمنع وان لم يفر لا يمنع وعذ الاستبراء
والانسكال يمنع **سئل** في جوار المهاباة

نهر
نفقة

سفي كرهت
وطاحنة مدبر
ام ولد

لا يجز
دار مشتركة
عالم بهيكم

العلو
ليس بصاحب
الشغل

المهاباة في لاطاك
المشتركة

في غلات الأشجار والاعناب وسائر الحيوانات
 لا يجوز ذلك وتكون الغلات بينهما ولا يجل ^{الفصل}
 وان أخر احدهما الآخران كان قائما وان كان ^{الفصل}
 استعمله الفصل فجعله حصة في كل رطل ^{سئل}
 عن شريك في استعمل احداهما الكل عند غيبة الآخر ^{الفصل}
 يلزم الأجر على الشريك اذا استعمل كل واحد كان ^{الفصل}
 للأجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل طلب المماثلة ^{لأن المماثلة}
 انما تكون بعد الحنوة ^{سئل} عن رجل باع نصيب
 من الشجرة بغير إذن شريكه وبغير رضى فهل يجوز او لا
اجاب ان كانت الأشجار قد بلغت أو ان ^{نظمتها}
 فابيع جائز لأن المشتري لا يضر بالقسمة وفي الوجه ^{الذي}
 فاسد لأنه يضر بالقسمة وعلى هذا الرزق اذا كان ^{بين}
 رجلين فباع احداهما نصيبه من رجل فهو على ذمته ^{الذي}
 ابيع ^{سئل} عن دين مشترك على اثنان فمات
 اثنان منهم فهل للثالث طلب نصيب **اجاب**
 اذا كان

لا يلزم الأجر على الشريك اذا استعمل

بيع النصيب بغير إذن الشريك في الأشجار

دين مشترك

اذا كان للثلاثة دين مشترك على اثنان فمات اثنان
 منهم وحضر الثالث فطلب نصيبه بغير المدبوع على
 الدفع ^{سئل} عن رجلين باع عجا بينهما من
 رجل وسعى كل واحد لنصيبه ثمنا على حدة فقبض
 احدهما شيئا من الثمن فهل للآخر ان يشاركه **اجاب**
 ليس للآخر ان يشاركه في ظاهر الرواية لو اكله هذه
 اما اذا لم يسم فلاخر ان يشاركه فيما قبض فان كل ^{دين}
 وجب لاثنتين بسنتين فمقتضى حقيقة وحكما
 او حكما لا حقيقة لا يكون مشتركا حتى اذا قبض ^{لأحد}
 شيئا ليس للآخر ان يشاركه فيما قبض وكل رطل
 على واحد لاثنتين حقيقة وحكما كان الدين مشتركا
 بينهما فاذا قبض احدهما شيئا منه كان للآخر ^{الدين}
 يشاركه في المقبوض ويستوى في حق هذا الحكم
 المقبوض اجمعه او رد ^{سئل} بل لا
 المتفاوتين ان يبيع بالمتفاوتة **اجاب** ليس

في قبض احد الشريكين حصته

المتفاوتين لا يبيع

استحقاقه وان يثبت في الطعام المبيع من مال
المفارقة وان يدعو اليه استحقاقه والتقدير
الى العرف فابعد الفخار فيما بينهم سرفا لا يملك
ثم انما يملك الاطباء بالماكول من الفاكهة والتمتع
لا بالتمسك والفقه والله اعلم بالصواب

كتاب الرهن

في رجل عليه دين وبكفيل فافذ الطالب من المال
رهنه ومن الكفيل رهنه ايفر وكل واحد الرهنين
وفاء بالدين فهلك رهن الكفيل قبل بيع الرهنين
مستوفيا لدينه **اولا** **اجاب** البقعه ايها الرهن
وفقه مذكور في الخاتمة **سئل** هل للرهنين

بيع الرهن بدون رضا الرهنين **اولا** **اجاب**
لا يبيع الراهن او الرهنين الا برضا والآخر لان
كل منهما حقا في الرهن الا ان يخاف الرهن فسادا
فيبيعه باذن القاطن ويمسك الرهن رهنه وان يبيع

الراهن

هذا هو الرهن
والرهنين
والرهنين
والرهنين

رهن الرهنين

مع الرهن
فان الرهن
فان الرهن

ام الرهن كان فاسدا وللعقد ايضا ان يبيع
ويؤخذ دين الرهنين وليس للرهن ان يفسخ العقد
ولا للرهن ان يمتنع من البيع ايضا ولو امتنع العقد
عن بيعه يجرى البيع عليه لفساد الدين فان باي في بيعه
على قول ابي حنيفة وصاحبه **سئل** عن جوارح

الرهنين الشيء الموهون وعجز جوارح اعارته **اجاب**
لا يجوز واحد منها كما لا يجوز ارباعه واجارته الا بالاذن

سئل عن صور من المتاع **اجاب** لا يبيع
رهن المتاع عندنا سواء كان من الشريك او من ثلث

ان كان عند شريك او عند اخيه او كانه يملك
القسمه **اولا** **سئل** في هذه الصور هل يبيع

الطارى هل هو كالتقارن في عدم القوه **اجاب**
الطارى كالتقارن في البيع **سئل** عن رهن اذا

حفظ الرهن بغيره في جيبه وصاع هل يفسد **اولا**
اجاب نعم بغيره يحفظ بغيره كما يفسد بغيره **وايد**

مع العدل

فمنه هو كماله

ابدا في الرهن

وارباعه

واحدة

رهن المتاع

الطارى كالتقارن

بغيره يحفظ

جواب عن الدين والخراج والبيع
 من كتاب الفتاوى للشيخ
 محمد بن عبد الله بن محمد بن
 عبد الله بن محمد بن عبد الله

البنية على ملك
 نازقة

في المراء بالرمس الظاهر
 والباطنة

كيف الضمان
 في الرهن

اذا اتى المرسون
 فكما ملك

سئل عن مرتين ادعى بملك الرهن وليس له بنية
 على دعواه قبل يفتح او لا **اجاب** يفتح ان لم يفتح
 عليه سواء كان الرهن من الاموال الظاهرة كالحيوان
 والعبيد والعقار او من الاموال الباطنة كالقيد
 واكتفى والعروض **سئل** في هذه الصورة هل يفتح
 جميعا او ينفك **اجاب** يضمن بالاقل من قيمة الرهن
 ولو كانت قيمة الرهن اكثر من الدين فالفضل امانة
 ولو استوفى بسقط دينه ولو كانت اقل منه سقط
 من الدين قدره ورجع المدين بالفضل مثلا اذا رهن
 ثوبا بقيمة عشرة بعشرة فملك عند المدين سقط
 دينه وان كانت قيمة الثوب خمسة برجع المدين على
 بنية اخرى وان كانت خمسة عشر فالفضل امانة **سئل**
 عن رجل ادعى امانة دينار وقد اقره منه عبد المجنة
 تساو امانة دينار فأتى البعد في يد المدين قبل
 الدين كملك **اجاب** نعم يسقط الدين كملك فان
 عاد الى

حال الرهن يسقط من الدين بحسب نقص **سئل**
 عيب حدث فيه **سئل** هل للاب او الوصي
 ان يرهما مناع الصغير بينهما **اجاب** نعم لهما
 استحقاقا وقال النافذ لا يمكن **سئل** عن جواز
 الرهن بالاعيان **اجاب** ذكرتم في الاثمة اخرى
 ان الرهن بالاعيان باطل مضمونا كالعين او غير مضمون
 وذكرتم في الاثمة اخرى ان الرهن بالاعيان على ملكه
 احداهما الرهن بعين مائة كالمودعة في يد المودع
 وما اشبه ذلك فانه باطل والثاني الرهن بعين
 مضمونا بنصف كالمضبوذ وغيره وان كان ملك المدين
 بعين مضمون بغيره كالبيع في يد البائع وان كان
 قال القائل في الدين رجوعه والفتوى على رواية
 المبسوط **سئل** لو ملك الرهن قبل البيع بعد
 رخص سعره هل تعتبر قيمة يوم الرهن **اجاب**
 نعم تعتبر قيمة يوم الرهن ولو اختلفا فيها في قيمة الرهن

للاب والوصي
 ان يرهما مناع

الرهن بالاعيان

ملك الرهن قبل البيع
 بعد ما رخص سعره

إذا كان الرهن
محتاجا لنفقة
فلا بد من
معرفة

أو العدل أولى **سئل** إذا كان الرهن محتاجا
إلى النفقة فعليه من يجب نفقة **اجاب** يجب على
الرأس وما يجب على الرأس إذا فعل المرتهن بغير
إذن الرأس يكون منطوقا وكذا ما يجب على الرأس
إذا فعل بغير إذن المرتهن يكون منطوقا وإن الرهن
المرتهن أن ينفق ويجعله ديناً على الرأس فوديع عليه
وأكثر ما يحتاج على أنه لا بد من التقصيص على أن يكون
ذلك على الرأس أما مجرد الأمر بالاتفاق لا بصيرته
والله سبحانه أعلم بالصواب **كتاب المهر**
سئل عزمي نعيم وميب عبده للصغير بنعم
وقبضه بكم وصايتة وقبضه العبد خمسة آلاف قطعة
وللصغير على هذا الوصية خمسة آلاف قطعة من الدين
الصح الشرعي فهل لهذا الصغير الصغير يطلب حقه
من هذا الوصية بعد أن بلغ فظهر ركنه **الاجاب**
ليس ذلك لأن المهر موهبة ويبطل دينه فإذا أراد

أن يرجع

أن يرجع في ماله كان له ذلك في طاهر الرواية
هنا في غير محله أنه ليس له ذلك **سئل** إذا سرب
الرجل خراطاً فمات فومب أو تصدق فهل يجوز له
اجاب إذا سرب أو تصدق وقبض الموهبة
أو المصنف عليه يتسلم جازت **سئل** غزبل
وهب داراً لأبنة البالغ ولكن الأبنة لم يقبضها
وقت الأبنة بل قبضها بعد سنة أشهر فهل نفقة هذه
الأبنة أولا **اجاب** نفقة الأبنة المربوبة وتتم إن
قبضها بأذن الواسب **سئل** غرامة إذا
وميت مديناً على أن يفعل كذا فلم يفعل فهل يعود
المدين **اجاب** نعم يعود لأن عدم الشرط لأن الأبنة
لا تقبض بدون رضاها وموتها للفتوى **سئل**
عن قال لآخر وميت هذه الدار منك على أنك
أن مت قبل فني لي وإن مت فلك فني لك فهل
هذه الأبنة جائزة **اجاب** نعم الأبنة جائزة والشرط

ميت التكرار

في القبض بعد
زمان

البيشيط

فلم يعطه قبل يتم هذا الصلح **اجاب** نعم يتم الصلح ولا
 يكون له عليه الخمسة **سئل** عن رجل على امرأته
 درهم فقال ابرائكم في خمسة او خلطت خمسة
 على ان تعطيني الباقي ولم يوقت وقتا فاعطى الباقي في
 هذا اليوم او لم يعطه قبل يبرأ في الباقي **اجاب** نعم
 في خمسة وفي اجماع الصغير جعل المسئلة على ما اوجبه
 ان قال ادا الى غدا خمسة على انك برئ من الباقي على
 ان لم تعطيني خمسة فالالف عليك على ما قاله فالامر
 ولو قال ادا الى خمسة غدا على انك برئ من الفضل
 فان اعطاه برئ مطلقا وعند ابن حنيفة ومحمد لا يبرأ
 وعند ابن يوسف يبرأ ولو قال ابرائكم في خمسة
 على ان تعطيني غدا خمسة محصل البراء مطلقا اذ اده
 الخمسة غدا ولم يؤد ولو قال ان ادبت الى خمسة
 فانت برئ او متى ادبت او اذا لا يبرأ لان تعليق
 البراء بالشرط باطل **سئل** عن من صلح اذا كان يبرأ

تعلق البراء بشرط
باطل

الاكراه

الاكراه **اجاب** لو اكراه المصالح على الصلح بما يعيدهم
 رصده فهو بمنزلة زوال الاكراه ان شاء فصح ان
 شاء واصحابه **سئل** في هذه الصورة لو اختلفا
 في الطوع والكره فالتقول لم **اجاب** القول قول
 مدعي الطوع والبينة بينة الآخر في القبح من اجواب
سئل عن جواز ابراء نفقة النكاح **اجاب** لا يجوز
 ذلك كما لا يجوز شرط البراءة غير النكاح **سئل** عن جواز
 نفقة الخلع والطلاق **اجاب** قبل لا يجوز وقبل يجوز
 وسواء اشبه لكن لا بد ان يعلم ان البراءة من نفقة
 العدة قبل الفرض لا يبيع وبعد الفرض يبيع من نفقة
 شهر حتى لو قالت ابرائكم في نفقة سنة لا يبرأ الا
 عن نفقة الشهر الاول والصلح عن نفقة العدة باطل
 المعلومة بالشهر صحيح **سئل** عن سارق صانع
 غريم على مال على ان لا يبرأ فعد الى الحاكم قبل يبيع الصلح
 او لا **اجاب** الصلح باطل ويؤرد ما افرد وكذا حال

الاكراه في الصلح

بين الكره والطوع

الصلح

ابناء نفقة

ابناء نفقة والطلاق

صلح السارق
والكاذب

الصلح لا يجوز في
سبعة مواضع

من ربا نكر ويندرج تحته هذا القذف حتى لو قذف
 رجلا فضا على اهل على ان يغتصبه فهو باطل في نفسه
 والشفعة والخيار ودعوى الطلاق والرق والولاء
 كذلك **سئل** عن جواز الصلح والامانة **اجاب**
 يجوز قبل ان يدعى الايمن الملاك والرد ولا يجوز
 بعده وعليه الفتوى **سئل** عن جواز صلح الوصي **اجاب**
 يجوز صلح الوصي اذا كان للمدعي من حقه عدل يستند اليه
 بذلك عند القضا والصلح يقع للصغير او لم تكن البينة
 للوصي والمدعي عليه منكر ولا يابى في المكلف فيجوز الصلح
 باقل مما ادعاه الوصي وعدم البينة يمنع الاستحلال
 بعد البلوغ وان وجد الصغير بعد البلوغ بينة فلا
 يقيمها وكذا في صلح الأب **سئل** هل يجوز الصلح **الكفالة**
 بالنفس **اجاب** الكفالة بالنفس تبرأ حتى الشفعة حتى
 اذا صاح على اهل على ان يبرأه من الكفالة **الكفالة**
 واختلفت الرواية في بطلان الكفالة ففي رواية يبطل

الصلح والامانة

صلح الوصي

الصلح والكفالة بالنفس

رواية

رواية لا تبطل والفتوى على بطلانها **سئل** عن جواز
 الصلح بين اهل الذمة على نحو اختيار **اجاب** يجوز فيها
 بينهم وفيما عداهم واخير لا فرق في الصلح بين المسلمين
كتاب الغصب **سئل** عن رجل غصب من حنطة
 قدر ما فعل للمغصوب منه ان يقيم الغصب فيمضي يوم
 غصب **اجاب** نعم الغصب اعتداء وقال من لا يملك
 ومن اعتدى عليكم فاعذوا عليه عني واعذوا عليكم
سئل عن رجل له على آخر حنطة او حق شرعي
 فطالبه بذلك في الولاية فغرمه بملقاب في كل
 لا عوان الظلمة فهل يلزم الساكن ما غرم للمدعي **اجاب**
 اذا كان في البلد فاض يخلص الحقوق ويجزى ما وعد
 المدعي عليه وشكى الى غيره فغرمه بالانظر الى
 بان للمدعي ان يرجع على الباقر **سئل**
 غرمه الظلمة بان لفلان حنطة في مطورة فاقطعها
 غصبا واخبرتم باحوال الناس في بيعاتهم وكونها

الصلح بين الكفار

كفر

كيفية ضمان الغصب

الامتياز بين المسلم والمسلم

مسألة الغرم

مسألة الغرم

رجوع النعم
بعد الضمان

سند غر

سند

النعم لو كان قس

المضمون في كتاب
الضمان

وعزموم قبل يفرغ هذا النعم **اولا اجاب**
ويفرغ النعم فيما اجزا به ملك اجوز والمأمر
سئل في هذه الصورة هل لهذا النعم ان
يرجع بذلك على الأبرار والسيئات **اجاب نعم**
يؤجج ولا يكون هذا على وجه التعريف والتأديب **سئل**
زيد عروى اهل عرفة بلا سبب غير ايدب بمقدار
اقيس الدرر اهل عرفة ان الحق يمكن اولا يحي عرو
فربور اقيس زيدون اليبيور **اجاب** بمقدار
غرا بل اهل عرف قطعاً نعم ايد عروى اهل البيور
سئل اذا كان الساعي قساً هل يباع فيما غرم الظلم
اولا اجاب يفرغ بعد عتقه **سئل** عروى غصب
جداً فالكسب العبد مالا واثنى في يده ففرغ العبد
فتمت له ملكه بقتل اذ عروى قبل يصير العبد ملكاً له
اكتسبه له **اولا اجاب** يكون العبد ملكاً عروى
حتى لو عاد عاد الى ملكه ويكون اكتب به لان الضمان
فقط

تملك بأداء الضمان مستنداً الى وقت الغصب
سئل هل تضمن المانع بالغصب والاتلاف
اجاب لا تضمن الا في الوقت ومال البيت **سئل**
عروى هل تضمن شجرة غيره فامر الوصل هل تضمن
الشجرة ان يمنع صاحب الغصن عروى **اجاب**
ليس ذلك بل المرة للواصل والشجرة لصاحبها
هذا ما في كتب مذهبنا ولقد استفتى جمال الدين
الافقي العلامة شرف الدين هبة الله الباري
الافقي في هذه صورته ما قولكم فيما اذا وصل
من شجرة شجرة غيره فانصل الغصن بالشجرة فامر الغصن
فتمت له ملك الغصن ام لا ملك الشجرة **اجاب** نعم
تكون ثمرة بينهما ما صفة لانه حصل من ملكها ملكاً
بينهما ما قد وكثرة شجرة ينبت بنفسها بعض
نبت في ملك شخص والبعض الآخر في ملك الآخر
تكون بينهما **سئل** بئال الحال له دفع الظلم

المنا مع مضمون
في مال الوقت
والشتم

سند الشفيع
لعمري

فان لم يفتقر الفقه في ضمان

سند الزهري

على سور رثوة اولاً **اجاب** يذل الحال لذم الظلم
 غم نفسه وغرايله وماله ليس برثوة ولا مستخرج
 برثوة **سئل** عن رجل فرس غصبه رجلان فادعى
 المصوب منه على احد الغاصبين فتمت فرسه فتوكل
 الغاصب المدعى عليه وبعد زمان وجد المصوب
 منه الغاصب الآخر فهل ان يدعى عليه فيتم فتيته
 فرسه المصوب اولاً **اجاب** ليس بذلك لأن
 اختيار الدعوى على احد ما ابرأ الآخر واختاره
 ان يقول اخبرت ان اُضيقك او يقول اعطيتني حتى
كتاب الجنائيا سئل

عن رجل ذبح فرساً عرو وكون الفرس مجرداً حالاً
 ثم نوى حيوته فهل يغير الذاب فتيه الفرس **اجاب**
 الفتوى على ان الاجنبى يغير فتيه فرسه وجمار لا يجرى
 حيوتها وكذا البغل اما الشاة التي لا تخرج حيوتها
 فلا يغير ذابها **سئل** عن وكيل بيع دفع البيع الى

اختار الدعوى على
 احد الغاصبين ابرأ
 للآخر

ذبح فرس الجوارح
 اذ ذبحه

وكيل بيع دفع البيع
 الى رجل سرق

واجاب العاقبة في ذلك
 فانما هو الذي لا يغير
 فتيه الفرس الا في
 رثوته

ليعرفه على البيع فرب الرجل بالبيع فهل يغير وكيل
 اولاً **اجاب** يغير في البيع وكذلك لو ملك عنده
سئل عن مستاجر اخذت منه ايجانية الرأبنة على
 الدور واكوانيت فهل يرجع المستاجر المنزور بما
 اخذ منه على الاجر اولاً **اجاب** للمستاجر ان يرجع
 على الاجر في الحماة وكذلك المسئلة في حق الكاسر **سئل**
 عن رجل سرق من التارق السرقة فهل يقطع او **اجاب**
 ان كان التارق الاول قطع فيها لا يقطع وان لم
 يكن قطع يقطع الثاني **سئل** عن سرق او الى اخر
 من الذهب والفضة فهل يقطع اولاً **اجاب** نعم

سئل
 زنيك فزنيته زيدا ايله ما ينزل منه عداوت دنيا
 لرى اولوب خرور زيد زينه متعلق برقول ايله فزنيته
 كيد برقول كلوب زيد كليب غائب اوله قد
 زيدك برنثا في ايله قول زيدك اوينه كلوب زيدك

بغيره على البيع فرب الرجل بالبيع فهل يغير وكيل

رجوع للمستاجر
 الا اذا اذنت
 الاجر لقطع

السؤال في الجنائيا
 عن رجل سرق من التارق السرقة فهل يقطع او لا

السرقة في التارق

سرق او الى اخر

زنيك

بر مقدار التوتون وغر وشن زید استر و بوطیست
 الوب کیدب زیدک فرزنداشی عروزی تفتیش
 اوزره ایکن قول اقرار ایلیوب سنک فرزندک
 زیدی عروزیس توفک ایله بنم باندده قتل اندی
 ممیره سی زینب امری ایله قتل اندم دیدی و زینب
 بکامر نور زیدک برنشاننی و بررب وار اوندن التوتون
 وغر وشنی وار در استه الورسن دیکلمه بن کندم وار
 بعد کلو غر وشن و بود کلو التوتون الدم زینب کتورم
 و بوب کن زینب و عروزیس منکر اوله لر بوقوله
 منظر حقه حکم شری نذر **اجاب** قرآین احوال
 فراست و امارت ایله عمل الحق کتاب و سنت
 و آرای انتم اسلاف ایله نابتد بوقوله ده
 غالب حاکم فرموده زینب لکه طرائق ذمیمه
 معروفه اولوب و فی الحقیقه مقتول ایله بیارنده
 عداوت دنیا و دین سبب اولاجی بر حال سبق
 انفسی

العمل بقایم اعمال
 والتفکر فی الاما

ایتمش اولوب و رئیس فرورک بیما سندن بید
 شرو و عارت واحوال سابقه سندن ذکر اولما
 جرم و قیاحت فهم اولینور ایله تنهید و وعید بکه
 حبس مید و ضرب شدید ایله لغز لو حی کون کما
 جهد الکید جائز کور شد بر شرط عدم العداوان علیهم
 حق مدعی به بای وجه کان امکان و ازیه عالم اکمل
 عامل اولمغه شر عامر حصده حصون قلده منم الزور
 هر بری مستقل بر لر حبس اولینوب احیاناً
 شوی اقرار اندی سن ندر سن جو سولید یوب
 حقیقه اطلاع فایده حضرت امام علیدن کرم الله
 بوقوله فخص واقع اولوب زمان سرغافنده بون
 بر خصوصه قاتلک ظهور کلوب حق حقیقه و اصل
 اولمه امما چوقه **سئل** بل بحوز العمل بالقرآن
 التي تقوم البینه بعملها وقد ورد في القرآن الكريم
 يوسف في قد القیص و افاته ذلك مقام الشهود

شکجه

حبس

العمل بالقرآن
 العمل بالقرآن

تعرفهم بينهم وقال غروجل ولتعرفتم في كل القول
وسئل في هذه الصورة بعد ان كتب الجواب الرب
ما ذكرتم من جواز العمل بالامارات هذا يكون مما لا يقوله
عليه السلام البينة على من ادعى واليمين على من انكر **اجاب**
لا يكون مما لا لانه عليه السلام لم يرد بهذا الحديث الا
الموضع الذي يمكن فيه البينة وقد قال ابن فرخون
في التبصرة القضاء بما يظهر من قرابين الاحوال والحكم
بالقراسة والامارات مخفوق والاسبيل على ذلك الكفا
والسنة وعمل السلف من الائمة رضوان عليهم جميعين
سئل عن جواز الحكم بالقراسة في الحقوق الشرعية
اجاب لا يجوز لان مدارك الاحكام معلومة شرعا
مدركة قطعاً وليست القراسة منها والحكم بالقراسة
مثل الحكم بالظن والتخمين وذلك فسق وجور والحكم ^{الظن}
يُجلى ويصيب فلا يجوز الحكم بالقراسة في جميع الاحوال
بل لها مواضع مخصوصة ذكرها فقهاؤنا رضي الله عنهم
بين

الحكم بالظن فسق في بعض المواضع

وبين المتسول وبين ما ذكره بكون بعيد لا يجزى على
الحقوق الا كشرط **سئل** عن التسياسة التي تنفذها
الامراء اصل في الشرعية الغراما ولا **اجاب** البينة
نوفان سياسة ظالمة فلتشرية تجزىها وسياسة قاتلة
تخرج الحق من الظلم وتدفع كثير من المظالم وتردع اهل
الفساد ويوصل بها الى المقصد الشرعية فلتشرية حبيب
المصير اليها والاعمال في اظهار الحق عليها **وسئل** باب
واسع فصل في الافهام وتربل به الاقدام **واسئل**
يُضيق الحقوق ويُعطى الحق **وسئل** ويكره اهل الفساد **وسئل**
اهل الغفلة والتوسع فيه يُفتح ابواب المظالم **التي**
ويوجب سفك الدماء واخذ الاموال بغير البرية
ولهذا سكت فيه طائفة مسلك التفریط المذموم
فقطعو التفرغ في الباب الا فيما قل ظن منهم
تعاطى ذلك مناف للقواعد الشرعية فسدوا
من طرق الحق سبلا واضحوا وعدلوا الى طريق الخصال

تفصيل مهم

المباشر للثب
إذا اجتمع

اجتماعا يضاف الحكم الى المباشرة على هذا فروع كثيرة
بينها في الكتب الفقهية **سئل** هل يقتل الرجل اذا
قتل جده **اجاب** نعم وكذا اذا قتل اياه او والديه
او جدته وان علا وان علت من قبل الآباء والآلات
ولا يقتضئ كيد بولد ولبده من قبل الآباء والآلات
وان علون ولا تقتضئ الأم بولد **سئل** غرل
قتل زوجته هل يقتل **اجاب** نعم يقتل الا ان يكون
له منها ولد **سئل** رجل طلق حنة رجل فاذ
يجب عليه **اجاب** لو طلق نصف النجبة ينفق
الدية اذا علم ان الغايب بهو النصف وان لم يعلم
ان الغايب كم هو يجب حكومة عدل وفي جميع النجبة
دية كاملة والمرعى في ايجاب الدية كملها فيما دون
فوات جنس تنقعة على الكمال او فوات جمال على
الكمال وهذا اصل مستطيل براعي في الأعضاء
التي لا نص فيها **سئل** غرل دفع الى رجل

من بعض من
كأنه

خلق الله كلاما
او بعضا

مستطيل
م

نحوه

من القتل

رواه الدارقطني
في سننه

قتل من القتل

نحوه

قتل الزاني
مطلقا

مشرية فشرى وقد كان وضع التيمم في تلك المشرية
ليقتل فوات الشارب هل يقتل او لا **اجاب**
الظاهر انه شرى باختياره ولكن خذ الدافع
فلا يجب فيه الا التعزير والاستعفاء ولو اوجبه
ايضا يجب الدية على عاقلة **سئل** زيدا مرد
عمري قتل ابيوب بكافعل شنيع قصد ان
آخر وجهه خلاصه مجال اولدى قتل انتم ديه و
مقتول زيدا زورا وزينه دعوى قصاصه فاذ
اجاب عمرو مشرود فارت ايله مشورايه دلت
حال قصاصه شبهه ابراث انيكله استحقاقا
مالذن ورته مقتوله ديت حكم اولينور اگر خود
مدعاس اثبات ايدرسه عمروك دى پدر در صحت
دارناقب جدارى قتل ابيوب مكابره اندى
بينه اقامت اندكده دم مقتول پدر اولدى
كبي زنا ايدركن كورلدكده صيحي ايله مترجرا اولدى

صمان اجنبة على اطراف الجدة لا يتقدم ولكن يقوم

صمان اجنبة على اطراف الجدة لا يتقدم ولكن يقوم
 مجنبا عليه وغير مجنبي عليه فيعزم فضل ما بين القيمين
 وغيره الى يوسف روايتان في رواية مثل ما قاله ابو
 وفي رواية مثل ما قاله محمد والفتوى على قول الحسن
 الآخر وفي السراج كل جناية لو حصلت في امر وفيها
 نصف عشر الدية فاذا حصلت في العبد ففيها نصف
 عشر قيمته الا اذا بلغت خمسمائة فيبذل نصف عشر
 درهم وكل جناية ليس فيها ارش مقدرة في حق تفرق
 العبد نقص القيمة **سئل** عزم مقتولا في اسو
 العامة او في الشارع الا عظم هل تجب دية على
 المال او على اهل المال التي تشرع الى هذا الطريق
اجاب ان وجد في موضع بعيد عن المخلات بحيث
 لا يسمع الصوت فدية على بيت المال والا فعلى
 المخلات وكذا في اراضي الملكة وادقاف العامة
 اجماع ففيه الدية على بيت المال وان وجد في ارض

اذا لم يكن في حجر
ارش مقدرة
العبد نقصت
القيمة

اراضي الملكة

او اوقاف

هر در بعض كنبه كندی محارفي اهل اجنبة في بربر
 بولوب بنيلند زنايه عمد ملا مني اوبن بلا ضوفيل
 كور ملك نصير او نمش **سئل** عزم جرح رجل جرح
 المجرور في الكعب فهل يجب على الجرح نفقة ومداواة
اجاب نعم يجب النفقة والمداواة عليه لو كان له
سئل عزم نفقة مكوته العدل **اجاب** ان يقوم عبدا
 بلا هذا الاثر ثم منه فقتل النفاوت بين القيمين
 هو مسمى وبه يفتي **سئل** هل تجب القيمة للمملوك في
 كل شيء من احواله الدية **اجاب** نعم كل شيء من احواله
 فمن المملوك فيه القيمة عند اي حيفه وكل شيء من احواله
 نصف الدية فمن المملوك فيه نصف القيمة عند اذا
 فانت بغواته منقعة مقصودة كالتعب والبدن والزل
 فاما اذا فانت ما يقصده الرتبة نحو الاذن والحيث
 وما اسبه ذلك فذلك كساجاب فيه في قوله الاول
 وفي قوله الآخر لا يقدر ذلك ويبرره النقص وقال

فتسأل الزاني
بالجارم

حكومة العدل

هذا هو الجرح
الذي هو الجرح
الذي هو الجرح
الذي هو الجرح

او على النفي
او على النفي

فمن

ليس ملكا لأحد جزيرة أو فلاة من الأرض فعلى ادخ
 القرى اليه ثم يبيع الفتوة وان لم يكن حوله غير
 من يبيع الفتوة عند القتل الى القرى فدهم
سئل اذا وجد العبد قتيلا في دار مولاه ثم لم
 عليه **اجاب** لا شيء فيه لأن المولى صار قائما له
 حكم ملك الدار فيعجز عما لو باشر قتله ولو باشر قتله
 لم يكن على المولى شيء فكذا هذا قالوا هذا اذا لم يكن دين
 على العبد فاما اذا كان على العبد دين فانه يضمن المولى
 الاقل من قيمة ومز الدين **سئل** اذا قتل المصل
 عليه الصائل دفعا فغنه فهل يجب الدية على المصل
 عليه **اجاب** لا يجب على المكره دية المكره **سئل**
 اذا اتى الرجل في تنوره من الخطب مالا تحمله التنور
 فاحرق بينه ونعدى الى بيوت غيره فاحرقها هل
 يضمن **اجاب** نعم يضمن اذا جاوز المقل في الألفاء كما لو
 صب على سلمه عشر قيرب ما او اكثر مما يحيط العلم
 الماد

وجد القتل في الدار
عبد

ومديونا

اذا قتل المصل
الصائل

اذا حرق داره

قال صاحب كتاب
الشفاعة في غفر
الذنوب

الماد بيل الى دار جاره فقال الى دار جاره
 فاقصد **سئل** عن رجلين تصاربا دارهما
 امرأة عاملة فالتفت جنبا من خوفهما فحل نجس
 الغرة عليها **اولا اجاب** لا يجب عليها شيء
 وقع مثل هذا بقطنية في سنة ثمان وتسعين
 فاستفتي العلامة مولانا محمد بن مصطفى الشيرازي
 زاه وانا وقتئذ كاتب الفتوى فكتبته بهذه
 وكتب هو جواب **سؤال** ربي عمرو دوكي لو كذب فوط
 القاذبين انه ارغوه الوي **سئل** عن رجلين
 عريانين نفعني وارور في **سؤال** ابو جهل
 بهن غرة بوزي هنده عجب كوزي **سئل** عن رجل اراد
 ان يسكره امرأة للزنا هل قتل **اولا اجاب** لا
 في المختار اذا اتى الى البه الاضطرار **سئل** في هذه
 الصورة هل الحكم في الغلام كذلك **اجاب** نعم الحكم
 الغلام كذلك لو الامر مثل ذلك **سئل** عن قتل

تركيبه

نفس الغرة

رجل
امراه

رجل رأی حلیا
بر زخم
هم

901

سلي غرضي دفع الى ابيهم ما لم يجدوا له من الغنى فاسموا له السبعين
انه يقين منه جمع تركه والدهين عنده من طيبات الخير الا انه قد
استغوا عنه كما دعي في الموضع شيئا وقيل هو عمر بركة والدهي
واقام البيت فله ثلثين سنة **ع**
اجاب نعم ضابطه **ج**

في الوصية للوارث

اجاب لا يجوز الوصية لوارث عندنا الا ان يخرجها
 الورثة وهم بالقبول والامتناع ولا تعتبر اجازتهم في
 الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك اما اجازتهم
 بعد موته فمعتبرة ولو امتنعوا غي التمسك لم يمسك
 وبالقبول يملك الموصي به الا اذا مات موصيهم
 الموصي به بلا قبول فالوصي به لورثة الموصي لا لورثة
سئل عن رجل تصرف في ملكه بوجه ما فهل ينفذ تصرفه
اولا اجاب اذا تصرف تصرفا يكون حكمه في كل حال
 مالا فان كان صحيحا وقت التصرف ينفذ في كل المال
 وان كان مريضا فان كان فيه معنى البرع كالاشغال
 والبيت والكفالة والمياه تكون وصية حكم ولا ينفذ
 من كل المال وان لم يكن فيه معنى البرع فنقل كل
 كالاقرار بالدين والتكاح بمهر المثل فان تصرف
 تصرفا يكون حكمه بعد الموت ينفذ من ثلث المال
 كان صحيحا او مريضا كالتبني والوصية **سئل** عن رجل
 ادعى

رجل تصرف في ملكه بوجه ما

جد برهان يكتب بالبشر

انكم تزوجونها
ثالث للمال

او وصي لأم ولده ثلث ماله ان لم تزوج فثقت
 من ذلك ثم تزوجت بعد القضاء عدتها بزمان
 فهل تنفق الثلث شرعا **اولا اجاب** تنفق
 بحكم الوصية **سئل** عن رجل اوصى لزيد بقدر معين
 واوصى ان يتصدق عنه ببقية ثلثه للفقراء اكل
 ان زيدا فقير فهل يعطى لزيد المرنوب من نصيب الفقراء
اولا اجاب يمين من الفوائد الفقيرة للظريعي
 وما هذا ان . . . اوصى لزيد باقضى بغير
 والمساكين بالفقار . . . واحتاج زيدا وعذبا
 يعطى من الغنم ببقية . . . قبل هذه المسئلة
 بدمشق في سنة ثلث وخمسين وسبع مائة فاقضى
 الحنفية وبقية المذاهب في ذلك الوقت باقضى
 يعرف لزيد من نصيب الفقراء شيئا فاقضى باقي
 نفق الذين السبكي بذلك ايضا وكان قد وقع الزرع
 ايضا في هذه المسئلة بين المرحومين المشهورين

اجاب الفقهاء
 في هذه المسئلة
 بان لا تنفق
 الثلث الا اذا
 تزوجت بعد
 القضاء عدتها
 بزمان

اوصى لزيد
واوصى للفقراء
بثلث ماله وصي
المعين بغير

واقعة مشهورة
 في النكاح
 ان يقول واقعة النكاح
 في سنة ثلث وخمسين وسبع مائة
 فاقضى الحنفية وبقية المذاهب في ذلك الوقت باقضى
 يعرف لزيد من نصيب الفقراء شيئا فاقضى باقي
 نفق الذين السبكي بذلك ايضا وكان قد وقع الزرع
 ايضا في هذه المسئلة بين المرحومين المشهورين

في المستحق اذا كان على الميت من جميع العتق جائز كما يستدل
عنه بيمينه في عتق المملوك من ان ترك الميت
من العتق فيه دفعا كما بينه في بيع الرقيق العتق بطل
من نكاحه

بقضاء زاده وشاه علي مزاجيان موالى الروم وحق
كان في يد المرحوم الشريف بقباي زاده ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم **سئل** عن اوصى ليرثه فهل هذه
الوصية ليرثه المتلاصقين او لامل سجد اكل
يسمع صوته **اجاب** هذه الوصية ليرثه المتلاصقين
في البيع **سئل** انما اذا اتم الوصي على ان يخرج او
يجعل معه غيره **اجاب** قال ابو حنيفة رحمه الله يجعل
ولا يخرج وقال ابو يوسف يخرج ولو الظاهر فله
سئل عن وصي اكلت اذا كان عدلا كافيا فهل يتبع
للقاضي ان يقول **اجاب** لا ينبغي للقاضي ان يقول وان
لم يكن عدلا يقول وينصب وصيا آخر ولو كان عدلا
غير كاف لا يقول لكن يضم اليه كافيا ولو غر له بغير
وقال لا يقول العدل الكافي ايضا واستبعد
عليه وعيب به **سئل** عن وصيين اراد قسم المال
لهما ذلك **اجاب** نعم لهما ذلك فانه يقسم بينهما
الى

الوصية لليرثان

الوصي يخرج الوصي اذا اتم

على قول القاضي الكافي

قسم المال بين الوصيين

الى كل وصي نصف المال فيحفظ عنده **سئل**
عن جواز شراء مال يتيم ليرثه **اجاب** لا يجوز لانه
ان كانت فيه مصلحة لاحد مما ليس بالآخر مصلحة
سئل عن بيع الوصي مال اليتيم بغير فحش هل هو
باطل او فاسد **اجاب** باطل لا يملك بالبيع **سئل**
عن يتيم له دار واهل مع زوجات يسكنن فيها هل
ذلك اولا **اجاب** ليس لهما ذلك ولا اجر لهما
سئل عن وصي انفق على اليتيم بغير اذن اهل كم مال
اليتيم فهل يصدق في مقدار ما انفق **اجاب**
للموصي ان ينفق على اليتيم وان ينفق على الصغار
بحاجة في ذلك الى فرض فاض والقول قوله
في مقدار ما صرفه اذا لم يكن فيه الظاهر وفي تليفه
سئل في هذه الصورة ان ما اجتمعت به
مخار للفتوى ومن قبيل المختلف فيه ولم ينص على
اجاب اختلاف في قبول قول اليتيم في الحمل لا الكو

شراء مال اليتيم

بيع مال اليتيم بالغير

ام اليتيم اذا اراه مع زوجاته

القول قول اليتيم في ما صرفه

يقبل قول اليتيم في بيعه

وفي غيبة الغيبة وكثير من ما ينشأ من الوصي
 واليهم فيما لا بد منه من الانفاق وقالوا يقبل قولها
 فيه وفي يفتي في زمان **س**ل غير متى يتفق على كسبه
 من مرقه وخيره حتى يبلغ واراد ان يضع ذلك عليه فله
 ذلك ولا وان استدان على الصبي بخراذن الحاكم لم
 يكن له مال قبل ان يرجع عليه اذا صار له مال **اجاب**
 اذا انفق الوصي من مرقه وخيره حتى يبلغ فوضع كسبه
 عليه ليس ذلك الا اذا كان انفق عليه لرجوع عليه ولو
 انفق من مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت
 الانفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق اباه لم يرجع
 وقيل في الوصي اختلاف فلو استدان على الصبي
 اياكم ولم يكن له مال فله ان يرجع عليه اذا صار له مال
 ان يرجع على الوصي وكذا الاستقراض له وان لم يكن
 اياكم **س**ل اذا كانت في يد الأب تركه ام الصغير
 الأب بعد بلوغ الصغير انفق عليه قبل يتيقن
 اولاً

الوصي اذا انفق على
من مرقه وخيره

الوصي اذا انفق على
نفسه

الوصي اذا استدان

الوصي اذا استقرض

وصي الأب انفق
انفق عليه

اولاً **اجاب** لا ينفق الا اذا كان أشهد والاك
 او الوصي اذا قالا بعد بلوغ الصغير تعباً ارضه وانفق
 عنه عليه ينفق فان في المالك **س**ل لو انفق الوصي
 الكبير على الصغير لغيره من المالك قبل ينفق **والاجاب**
 لا ينفق في قبل ينفق في نفقة شبيه ولا يحتاج
 الى الاذن من القاضي وقيل المحاراة منطوق **س**ل
 عزمي خلط ماله باليسم فله ان ينفق **والاجاب**
 لا ينفق **س**ل غير متى اذا كان له على الميت دين فاداه
 يصنع الوصي في تكليفه **اجاب** القاضي يجعل وصياً
 في مقدار الدين الذي يدعي عليه خاصة ولا يخرجه الوصي
 عن الوصاية وهو المأخوذ **س**ل غير متى القاضي
 اذا عزل نفه بغير محضر من القاضي قبل ينفق اولاً
اجاب ينبغي ان يشترط علم القاضي كقول الكيفيل
 وعزل القاضي نفه فانه يشترط علم الموكل والسلطان
سل غير متى انفق الوصي من ماله نفه قبل يرجع

الأب والوصي
لو قالا تعباً ارضه
وانفق

انفق الكبير على
الصغير

وصي خلط ماله
باليسم لا ينفق

الوصي اذا كان له
على الميت دين فاداه
يبيع

عزل الوصي
نفه

الوصي اذا انفق
الوصي من ماله

في ترك الميت اولا **اجاب** قالوا ان كان هذا الوصي
 وارث الميت يرجع في ترك الميت والا فلا قيل
 كانت الوصية للعبد يرجع لأن لها مطالبة من جهة العبد
 فكان كقضاء الدين وان كانت الوصية لله لا يرجع
 وقيل ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى **سئل**
 عن ورثة قالوا قد اخرجنا ما وصى به مورثنا واحال
 انهم لا يعلمون ما وصى به فهل يجوز ام لا **اجاب** لا يجوز
 اجازتهم قبل العلم **سئل** عن وصي فني دين الميت
 من مال نفقه بغير امر الوارث واستند على ذلك فهل
 يكون متطوعا اولا **اجاب** لا يكون متطوعا وهذا
 كبيع الورثة اذا قضى بن الميت او كفن الميت مال
 نفقه او اشترى الوارث الكبير طعنا او كسوة للصغير
 من مال نفقه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال
 الميت **سئل** عن الارباء والوصي ان يبيع من مال الميت
 ولا يصبر ما **اجاب** نعم للارباء والوصي ان يبيعوا
 على

لا يجوز اصدار الوصية
 قبل العلم
 عن وصي فني دين الميت
 من مال نفقه
 نعم

السقريل اليتيم

باليتيم ولا يصبر ما **سئل** عن ذكر في الخاتمة في كتاب
 الوديع ان هذه المسئلة اجماعية **سئل** عن ترك
 غير مستقرة بالدين باعها الوصي واخذ منها النفقة
 فهل للغرماء ان ينقصوا البيع ويأخذوا الزكاة لا
 ويقرضهم **اجاب** نعم لم ذلك **سئل** في هذه القضية
 لو لم ينفقه هل يقع بيعه شيئا من الزكاة بغية الغرماء
اجاب نعم يقع لأن حق الغرماء يتعلق بالمال لا
 لا بالصورة وهي باقية بغير التمسك والله سبحانه وتعالى
 اعلم بالصواب **كتاب القسمة**
سئل عن اجرة القسام هل هي على عدد الرؤس
 ام على قدر الانصبا **اجاب** اجرة القسمة على عدد
 الرؤس عند أبي حنيفة وقالوا على قدر الانصبا
 قول أبي حنيفة وعليه شئ المجتبي والشافعي وغيرهما **سئل**
 اجرت قسمة تركه اتركه واجب ميثود يا ارحم الراحمين
سئل واجب ميثود برجميع على التوبة صغيرا كبيرا

للغرماء نقص
 اذا اتفق التمسك
 والا لا

اجرة القسمة
 على عدد الرؤس
 وبه يفتي

الحجة

اجرت برجميع ترك

وصاحب قليل وكثير ما ويند **سئل** في قدر
الأجر **اجاب** الأجر اجر المثل وليس قدر معين
سئل في الشراء البالغين هل للفقير ان يبيع
من القسمة **اجاب** لا يبيع من الاخذ صغر ادمهم فم
بطلب ادمهم ان انتفع كل حصته وبطلب ذي الكبر
نقط ان لم ينتفع الاخر فله حصته كذا في الكتاب
وذكر اخصائهم على وذكر احكام في محقره ان ايها
القسمة قسم الله قال في اثنائه وهو اختيار الشيخ
الامام المعروف بخواجه زاهد وعليه الفتوى لكن ما ذكر في
في الكتاب هو الاصح نقض عليه في الهداية وشرح الزاوي
وعليه شئ الامام البرهان والنسفي مصدر السيرة وغيرهم
وقال في الكافي هذا الصرح وفي الذخيرة وعليه الفتوى
سئل اذا استحق بعض نصيب ادم مما يملك تقسم
القسمة اولا **اجاب** البصيرة لو كان هذا البعض
لا تقسم القسمة بالاجماع ولو كان ثلثا تقسم في كل
سئل

قدر الاجر

الجزء على القسمة
نظرا لذي الكبر

في المحقر

اذا استحق بعض
نصيب ادم مما

سئل في هذه الصورة لو استحق بعض نصيب
احد مما بعينه فهل يرجع حصته ذلك من نصيب غيره
اجاب نعم يرجع حصته ذلك من نصيب غيره
كتاب الاكره سئل
هل تعتقد تصرفات المكروه قول **اجاب** تعتقد عندنا
كما في البيوع الفاسدة وما يحتمل الفسخ لغرض المكروه
ان شاء وان شاء وامضاه وما يحتمل فلا **سئل**
في هذه الصورة هل يحتمل **اجاب** يحتمل الفسخ
بيعه وسراؤه واجازته وكل ما يراه مدبونه كغيره
ومنه واقاراره ويملك المشتري المبيع بالاكره ان قبض
فبيع اعناه ولم يزد قيمته فان قبض البايع التزم
المبيع طوعا نقذا وان قبض التزم مكرها لا ورده
ان في يده ولم يضمن ان يملك ولا يحتمل الفسخ نكاحه
وطلاقه واعناه ونزعه ويمينه وظهره وجعته
وايلاؤه وفيه فيه واسلامه **سئل** في فسخ البيع

تعتقد تصرفات
المكروه عندنا

المكروه محقق في
الفسخ والاكره

لا يحتمل الفسخ
الاكره

وإذا أحرارنا على الإسلام وهو إسلامه وإن ارتد بعد ذلك يكره على الإسلام وبقيل ذكره فإمكانه لا يسكنه إلا كراه
 والمواشي لها أحكام المشورة حيث أطلقوا جوابه بعد الإسلام المذكور فجزءه في قولهم بالذي ليس له قول بقيل قال
 في الفاعلية يكره لو كره على الإسلام كاسم ثم ارتد بقيل ولو كان ذمياً لم يكره في غير الإسلام خلاف ذلك في قوله عليه
 سبته وما كان فيه في باب ما يكره كراهية الإسلام المذكور ثم عدل على كان حقيقاً ولم يكره ما كان عليه من الإسلام
 أنه دخول ما يقع في الكراهية وتمامه لا يدل على الكراهية أو هو مني على قول ضعيف

السبع بالاكراه
 الاكراه على بيع
 الاكراه على ان يبيع
 مال الغير
 الاكراه على الكفر
 تركه
 الاكراه على الا
 لم يكره
 لو اكره على البيع وعلى التسليم **اجاب** لا يبيع البيع
 لو اكره يكره **سئل** هل يعمل الاكراه في الاثبات
اجاب نعم يعمل في الاثبات **سئل** زبدك عروبة
 بر مقدار افي سبب اولوب ولايت حاكمي طوبوب البتة
 بكادير يوحه سني دوكم ديه يا حنفه جس ايدم
 ديه عرو فور فوسند ويره ضام اولوري **اجاب**
 اولور الي كسرم ويا حنفه سكا التي دكلك اور رزم
 مكره ضام اولور ديكس **سئل** زبد اهل شرك
 كراوزر بركراه انت لرا ولد في مطاوعت انت مبرور
 زبدك مسلم منكوه سي اولوبس كافربا الله اولدك
 بن سندن مبانه يم ديوب زبد دفي في الخصيفه
 اولدم قلم مطش بالاعا ايدى انحن خوفون اظهار
 كراوندم ايدى ديه قوليل مصدق اولوري **اجاب**
 استخانا اولور تفكر في اسلام اور بركراه
 اولينوب مسلم اولد في اس سلاي مبرور لمقدرا
 مكره

الاستخانة في قوله على الإسلام وهو إسلامه وإن ارتد بعد ذلك يكره على الإسلام وبقيل ذكره فإمكانه لا يسكنه إلا كراه
 والمواشي لها أحكام المشورة حيث أطلقوا جوابه بعد الإسلام المذكور فجزءه في قولهم بالذي ليس له قول بقيل قال
 في الفاعلية يكره لو كره على الإسلام كاسم ثم ارتد بقيل ولو كان ذمياً لم يكره في غير الإسلام خلاف ذلك في قوله عليه
 سبته وما كان فيه في باب ما يكره كراهية الإسلام المذكور ثم عدل على كان حقيقاً ولم يكره ما كان عليه من الإسلام
 أنه دخول ما يقع في الكراهية وتمامه لا يدل على الكراهية أو هو مني على قول ضعيف

استخانا يبيع اولور **سئل** لو اكره الزوج بوعيد
 تلف حتى خلع امرأته على الف درهم ومهرها التي
 تزوج عليها عشرة آلاف درهم فهل يقع الخلع وجب
 الالف على المرأة **اجاب** نعم لو دخل بها والمرأة
 غير مكروه ولا يثنى على المكره وكذا لو اكره الزوج
 الوجه المزبور **كتاب الكراهية**
سئل هل يجوز النظر الى الامر بغير شهوة اولاً **اجاب**
 العلماء قد اختلفوا في النظر اليه فمنهم من قال انه لا
 يجوز النظر اليه للشهوة وقد ذهب اكر العلماء الى ذلك
 ومنهم من قال انه لا يجوز النظر اليه للشهوة
 ولا لغيره وهو الذي يقوى بوجه المعنى ومنهم
 حمله كالمراه يرفع لانه يجر الى الشهوة وسوءها
 سبب الذرايع فان الشئ اذا كان ذمياً الى الحرم
 وجب تركه واجتنابه سبب الذرايع قال الله عز
 وجل قل للمؤمنين يغضوا انصارهم ويحفظوا
 ذمهم

الاكراه على الخلع
 لم يكره

في النظر الى الامر

الاكراه على الا
 لم يكره

فی سورة شورا

فروجهم ذلک ازکی لهم الآية وقال فی ان السبع
 والقوا ذلک اولینک کان عن رسول الله فنیقزل
 ان یفقد النظر الی الامر بالمع لالهة ولا یخیر
 والامر الذی لیس علی ان نظر الیه لیس فیهم
 والا فلا قال الساعر کل اکو ادب مبتداهم
 ومغظم النار من مستنصرکم کم نظرة ففت فی قلب
 فعل الیهام بلا توفیق لا کمال جمیع کونته وکعبه
 وفات ایدر ایچون فضیلت رجا اولینک **اجا**
 بعض ایام وبقای بعض اوزیریه تفضیل ایدر رب
 جلیک فضلند وبعثت محمدن اول وقت
 واول بقعه متوفی اولره فضل ابراهیم شکر
 دکلره وهو علی کل شی **سئل** هل للجوزان ثمر
 غیر محرم ونساج السبع **سئل** هل تجوز الکلام المباح
 مع امرأة اجنبیه و هل تجوز الخوة بها **اجاب** تجوز الکلام
 المباح معها ولا تجوز الخوة بها **سئل** رزیک کون
 اذنه

سبع

فضل توفیق

الجوزان ثمره
محرم ولها ان
الکلیف

بغير محرم ولها ان
فی القیمة اجزاء الجوزان ثمره

تجوز الکلام مع
والخوة

اوزون دعا او فیه
نه فائده وارید

اوزون اوزون دعا او فوق عاد فی اولوب
 عمرو نه زحمت چکر سن دعاک سموع و مقبول دکلره
 شمدیه دکن نه فائده کوردک دبه فر بور عمرو نه لازم
 اولور **اجا** خطا در توبه واستغفار لازم اولور
 قول خلوص و عبودیتدن اصله زایل اولمن کرکده
 عاقله وظیفه تودعا کله در بند این مباح نشیند
سئل بعض کسند لرد عادن صکره النی بوزینه سور
 بر امر ما تور میدد و دعا به بار مغفون او بنادر سرغا
 اصلی فار میدد **اجا** صاحب اکا و فی عاد ککره النی
 بوزینه سور تنک اصلی بوقدر دیمدر انم خفیه
 چون کسند لرد رأینه مخالفه رسول الله خفیه تنک
 مسیح اند کلدی مرویدر صحیح بود که بعد الدعا و جمع
 اولنه خلال دعا سبابة ایدر است و اردو
 درت نوعدر دعا رغبت و دعا رغبت و دعا
 تضرع و دعا خفیه دعا خفیه و بطن کفین نجاب

سئل

فی مسیح کوجه فی القیمة

رد علی صاحب الکلام

کفر الاعداء علی اربعه اوجه

سمايه اولوب و دغا رهنده فطره کفین داعینک
و چند کلوب مستغیت کئی اولوب در عای نضره
نخبر و بنبر عتدا و لنوب و ابهام و دسلی علقه
سبابه ایلد اشارت اولمق کرکده بیور مشرد عای خفیه
نفسی ایلد اچار و لا اشاره توبه و نضره ایل
اولن خلوصه ابو السعود افندی مرحوم سجد
مرعانه فضل زائد وار میرد جو سوال و لند فده
بیر و مرعاد کل و سید **س** بوری اطلاق برن ایلد
بنی ایلد جواب و بر مشرف حضرت خداوند کار صاحب
لک و لوک دفعه کل و بی **س** سوی او غیر و اورا سطلب
بیور مشردا لکم تبرک علی لیل و خلصا نشست
س لو عمل المصفا و شیء من کتب الشریعه علی دایه
فی جوابی و رکیب صاحب احوالی علی احوالی
بکره هذا اول **اجاب** لا و يجوز الجاوس والنوم لها
فی داره اذا كان في قفده **س** احتقان سر
جائز

الركوب والنوم علی الكتب

جائز میبد **س** نزال فاحش و لوب احتمال تلف
و بر نوع مرض اولد که آخری سید یا خود در دار
احتمالی اولد امام ابو یوسفدن جواز مرویدر
شمس الائمة ملوای ضرورت اولد منفعت ظاهره
ایکون مثلاً جماع قوی اولمق ایچون احتقان بزم
فقره جائز اولماز دیو بیور مشرد تلف احتمالی و برین
نزالده جائزدر **س** بل يجوز الأكل في
الموت **اجاب** لا بأس به بالجماع **س** بل يجوز
الأكل منك **اجاب** لا بأس بالأكل منك اذا لم يكن
على وجه التكبر **س** غراكل الفتنة اذا قال الطبيب
الحاق ان العلة انما تدفع بهذا **اجاب** اكل الفتنة
او الحية او اكل الداء الذي يجعل فيه حية اذا اشار
الطبيب الحاق ان العلة انما تدفع بهذا لا ياكل
س زيد كندی بياض انك الكوب بيوب
جاریه لرینه رجنین بیع اولن قاره انك البیور

الاحتقان

الأكل في النار في الموت

في الأكل منك

اكل ما حرم الله للذوا

انك يفتي كندی
بيوب فرائضه
و برک

بدره آتم اولوری **اجاب** مکره هدر انک مکره
سئل اهل الذمه هل یبغون غم دخول المسجد
 لا یسوی المسجد احرام عند **سئل** طعام بدکد مکره
 و شری ارا سنده فلان نسته لی خلال اید غراب
 ایلوب یا خود لسان اذ غراب ایلوب یکم علامید
اجاب بعد الطعام اسنده مرکز اولان شی
 خلال اید اخله اولوب اکل و نفق حرام لسانه
 اخله اولان علامد معای رعای کل القوم و نفق
 القوم بود **سئل** بعد و آتد اوقات صلواته صلوات
 منع اولینور می **اجاب** حق اداء صلواته اصل
 اوزره ابقا اولینور لکه اشغال حرامد و شیخ
 اولیق ایکن عید و ام بعد صلوة العت و ترک الوقی
 امر مستحب **سئل** هل يجوز نوسه الديباچ و انرا
اجاب نوسه الديباچ و انرا و الاقرش جاز
سئل یتمه موطوره ذبح اولیق لازمید **اجاب**

دخول اهل الذمه
الى المسجد

اخر له المکرکری
الاسنان

کل القوم و نفق

وقت صلواته
صلواته منع

نوسه الديباچ
والاقرش جاز
المرکز

و علی البهیمه

لی

لمی بنور مقلد سندن ایه ذبح اولینور و الاقرش
 اولینوب مکره احواف اولینور اگر مالک و علی اید
 ایه اگر مالک بخیر ایه فیتن صانع اولور **سئل**
 جنابت اید طعام یک و سواچک مکره و مستحب **اجاب**
 مکره و هدر مکره ایمن اوله جمع مواضعه تطهیر
سئل زید کافریر ایکن مسلم اوله خان اولوب
 ترک اولیق جائز مید **اجاب** شیخ ضعیف اولوب
 اهل بصیرت طاقت کتور غرور لایه ترک اولینور
سئل شرقا و غربا نفیر اولیق قریب و بعد جمع
 اهل اسلام غرایه حقن فرض عین اولور می **اجاب**
 جاه قادر اولوب عدویه قریب اولنره فرض
 اولور بعد اولنره فرض کفایه در فرض عین و کله
 ترکی جائز در احتیاج اولیق اما احتیاج اوله ملازم
 اولنره مقاومتدن عاجز اوله یا خود نکاح اولنره
 فرض عین اولور صوم و صلوة کی ترکی جائز اولماز

جنب و ایلک یک

خان الشیخ

نقیر عام

ثم تم جميع اهل اسلام شرقا وغربا بوندن حج اوزره
 و بوترتيب اوزره فرض اولور **سئل** زید اوندن
 عروک حلیه تا طریقه آچه منع اولینوری **اجاب**
 منع اولنار و غیر عروک اول کورین حلیه موضع
 این قول معنی منع اولنار مصحف شریف خوانند
 منع اید یک دلو جاری نیاس مانع بر بار فکده
 منع اولند و غی کبی منع ریح نوبال کی دکلر آنده منع
 اولنار قدیم اولیوب فریسی اولان حدیثا مثلا
 برکنه اونده دکر حرم با اینکله دوراندن حایط جانه
 و همین کله یا خود اونده تمام اینکله دغانن جیران
 و متاذی اولن لکن بزرگ اوندن اولد کلودن قانس
 یا کندی مسکنی مسکن دواب اینکله جیرانی منقر المار
 یا خود برار لرد کانی بینده طباخ یا خازد کان آچه
 دغانن جیران منقر منع اولنور **سئل** منقر
 و حکام قنیه الیه زید عرودی بر فعله شعیبه مبائر
 کوریکلا

حلیه

منع منیا

منع ریح

اثر اولیوب

بناء طاحونه

بناء حمام

بناء کلیل

دکان طباخ

و خاز

نوبت اولیوب

کوریک یک نوزیه شرعا قادر اولور می **اجاب** نوزیر
 ایجاب اید فاحشه اوزره کوردی ایسه بغیر ایجاب
 نوزیه قادر در اگر بعد الفراغ نوزیر اندی ایسه نوزیر
سئل بریده این بیت المال و یا خود قاضی بونه
 و وارثی دخی اولسه نیکه میتی جیرانی بیع اید بیکم
 و دفته خروج و صرف اتمک شرعا جاز اولور می
اجاب اولور امام محمد حنفی نیک بانه هرگز
 وفات اندکده کتابان بیع اینکله در سفره دکنی
 جرحه حنفی نیک رفعتند برکنه وفات
 ایللیوب مناع و کتبی بیع ایللیوب و الله اعلم
 فی المصطلح آیه کریمه سنی او قوسلر **سئل** غرضی
 اولیوب غنی موت جائز میده **اجاب** جائز در میان
 اخذ اند کلا نده و فقر غلبه سنده و بونک امتثالنده
 اولیوب اهل زمانک تغیر کورب کند بیک **سئل**
 و قوعدن خوفا غنی بایس بود و غیر **سئل**

این بیت المال
 اولسه حرام در
 بیع نیکه
 ایجاب

غنی موت

قول و جاريه
لواط

شتر

مده مفقود

مال مال
مفقود

گفتی قول و جاريه سنه لواط آنک ملائمه **اجاب**
مرا در بعض کتبه مستحق کافور در دینش کن نصحت
اوندینه در **سئل** بر نی کسند لر بر بره کلوب ایلود
کردن حکایه واقعات سولشوب محبت آنک
مکره بمید **اجاب** سراج قسم بر قسمی بود که مذکره
علمه اوله بوقسم نودن افضل بر قسمی بود که
اسا طیر اولین و احادیث کاذبه و تحریه و محکمه اوله
بوقسم مکره و بر قسمی موانه ایچون اولوب کذب
د قول باطلدن محبت اولمقد بر قسمه باشی بود
دیکر بونزدنی کف افضل باری محبت مذکره
و بیع و استغفار ایلد کر مجلس خیر ایل ختم اولد
کتاب المفقود سئل
غمره المفقود و غیره حاله **اجاب** متوفی حق مال
فقد حتی یصح عنه مات **•** او فی مده فی الظاهر
موت افرانه شاهر **•** و روی انها غیر زیاد
دی

و ابن شیبان **سئل** قال یعقوب **•** و قیل **•**
قبل فی الاخره الامام **•** قال الامام الریعی الخاز
قول الاخره و ان ائمتی بااختاره الریعی و ذکر البیوع
رحماتک الاصح ان مده المفقود الشرعیه مفقود
الی رأی القاضی و هو اصل فی حقیقه **سئل**
هل للقاضی ان یأخذ و دینه المفقود عن بی یضعا
عند یقینه و لا ان ینصب غیر المفقود و ینصب بطلب
من غیره **اجاب** نعم للقاضی ان ینصب و ینصب بطلب
دیونه من غیره و لا یأمن ان یأخذ الودیعه و یضعا
عند یقینه **سئل** هل للکاتب مال المفقود **•** قال
یخاف علیه الفساد و لا یخاف **اجاب** بیع الاول
لا الاخذ و ان اراد واحد من اقرائه ان بیع شیئا من مال
لایه النفع ان کان المال عفا فلیس ذلک الاصح
کان البایع اباً او یفره و ان کان منقولاً لیس حرج
حقه کالخادم و الدار و یخوذک لجمعوا علی غیر الاب

منفق و راب
مفقود الی رأی

بیع یا نفع
د مال

لا يملك البيع قياساً وهو قولها وعلى قول أبي حنيفة
 يملك وهو استحقاق وعنده الفتوى والله سبحانه وتعالى اعلم
كتاب اللقيط **سئل**
 عن منقط دفع اللقيط الى غيره فهل ان يأخذه او لا
اجاب ان دفعه باختياره ليس له ان يأخذه منه
 والا فله ذلك **سئل** لو اتفق المنقط على اللقيط
 من مال فقير هل يكون ما انفقه ديناً عليه ويطالب
 بعد بكرة او لا **اجاب** انفاق المنقط عليه يرفع
 لا يكون ديناً على اللقيط وان امره انفاقه في الاصح الا
 ان يقول على ان يكون ديناً عليه كذا في بعض الكتب ^{المفهوم}
 من اطلاق المتون ان يكون ما صرفه على اللقيط ديناً
 وفي التامر حاشية نقلاً عن شمس الأئمة السرخسي الاصح انه
 في ظاهر الرواية فليقول على في المتون **سئل** عن جواز
 تسليم المنقط اللقيط الى اهل صنع ليعملها منه **اجاب**
 نعم ذلك ليس له ان يجنيه فان فعله يملك من ذلك من
 الاجز

اذا دفع المنقط
 اللقيط الى
 الآخر

انفاق المنقط
 على اللقيط

اللقيط لا يجز
 ولا يجوز ولا
 يملك

ولا يجوز تفرقه في ماله ويجوز ان يقبض له اليه ويختلف
 في ايجاره والاصح عدم الجواز **كتاب**
اللقطة **سئل**
سئل عن معنى الضالة وعن جواز التقاطها وتربيتها
اجاب الضالة البرية او غيرها لا يحد منها صاحبها
 فهي فاعله من قبل يفتل اذا صنع والموت والمذكر
 في ذلك سواء كذا في جامع الأصول وقبل من قبل
 البرية واللقطة نعم لكن اكر استعملها في غير الجواز
 وظاهر من صاحبها ان الرفع افضل وهو الجواز
 سواء كانت شاة او حملاً او غلاً او فرساً او
 وظاهر من صاحب الشافعي ان الزك افضل وفي الاصح
 لابن ميرة التوزيع لا يجوز التقاط الكبار من الابل والحمير
 والحمير والبعال ويجوز التقاط الغنم لقوله عليه السلام
 من اوى ضالة فهو ضال لم يعرفها في الضال يجوز
 الا التقاط لا يتصور عند التقاطها الا اذا لم يعرفها ^{لنقط}

معنى الضالة
 عدم التمسك بها

جواز التقاط
 الضالة

وعدم جواز
 التقاطها

فيها او جاز مع الكرامة وكان ترك الالتقاط منه
 والقتال المذكور في الحديث ليس مع التعريف
 كما ظن ابن عكك في شرحه على المشرق حيث قال
 ما دامهم الى هذا التقييد واخراج الغنم من حكمهم
 فان التعريف يجب في الغنم وبأنهم يترك بل الضلال
 يابس من الالتقاط فان ملكه يستعمل في حصول
 بالاول لا بسبب آخر كما يقال الطعم فاستبعه وسقا
 فازواه وضربه فادجعه وكنه ففرطه نفس عليه جهور
 الهداية في تحقيق قوله عليه السلام من ملك دار حم حرم
 فهو حر ولا يذهب عليك ان حصول الفلح بالاول لا
 يقع الا على ذنب الشافعي وشرائح البخاري الكرم
 فزعم التقييد المرنور واخراج الغنم من حكمهم
 اكل الدين رحمه الله لم ينف على حقيقة اكلهم
 في الشرح ولم يبرر ان اخراج الغنم مما لا ياكل من
 وبعض الضعفاء منها قيل وقال وماذا بعد

في الحديث

في الحديث

تعذر

في الحديث

سئل عن حمار ملك والقاء صاحبه في الطريق فيسقط
 رجل قبل لصاحب الحمار ان يأخذ جلد له مولا
اجاب لا سبيل لصاحب الحمار على اخذ جلد لانه
 هو الذي القاه ونهرا الالفاء منه اياحه الاشياء
 من الوجه الذي يجوز الانتفاع بطريق الدلالة ان
 العلة فيها بين الناس انهم ينفقون لحيوانات الميتة
 على الطريق ولا يجوز لهم ان اخذ ما فصار كمالا ذوق
 في الاخذ باعتبار العلة ولو لم يلق الحمار في الطريق
 وانما هو في تملك صاحبه واخذ رجل من تملك صاحبه
 ودفع جلد له فلما جعل ما زاد الدافع فيه دية
سئل ربيذك اتى من الدن برحله وارر ككسته اشترى
 ابنته صاير صاير بوسه عمر وبولوب او بنه كنوز
 بملكه بملكه فابل وبجله اشترى بملكه طالب ومثل اوله
 من بوزيد ات بيدر جودوك الذن اليبوري
اجاب فيس سور ران مطلقه كى احدا ولم يكن

سئل الدابة
 الملقاة في
 الطريق

سئل الدابة
 صاحبه

القاء الفرس
 الضعيف

في الحديث

طبع الفطور
 اربانية

جُنُوبًا تَبَارَتْ لَأَنَّ الشَّرْعَ أَوْجِبَ عَلَى الْفَتَاةِ الْفَرْقَ
 وَوَجُوبَ الْفَتَاةِ بِجَنَابَةِ عَلَى لَحْيِ عَمَةِ الْمَيْتِ فَإِذَا حُكِمَتْ
 كَانَ لَهَا الْبَرَاءُ وَبُورَتْ عَنْ نَفْسِهَا كَمَا بُورَتْ بَدَلُ
 وَهِيَ الْفَرْقَةُ **سُئِلَ** عَنْ مَاتَ وَتَرَكَ ابْنًا مَوْلَاهُ وَابْنًا
اجَابَ إِذَا تَرَكَ الْمَيِّتُ ابْنًا مَوْلَاهُ وَابْنًا مَوْلَاهُ فَهُوَ
 لِلْأَبْنِ فِي الْيَقِينِ **سُئِلَ** عَنْ امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَتَرَكَتْ زَوْجًا
 وَأُمًّا وَأَخًا لَابًا وَأُمًّا وَأَخًا لَامًا **اجَابَ** لِلزَّوْجِ
 وَلِلْأُمِّ السَّدْسُ لِلْأَخِ السَّدْسُ لِلْأَخِ لَابٍ وَأُمِّ السَّدْسِ
 الْبَلَدُ وَإِذَا صَاحَطَا مَعَ الزَّوْجِ أَخْرَجُوهُ عَنْ الزَّكَاةِ الْبَاقِي
 عَلَى نَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي الْأَسْلِ بِهَذَا كَيْ غَيْرَ الْأُمِّ مَوْلَاهُ
 فَغَلَى بِهَذَا يَنْسَلُ **سُئِلَ** عَنْ مَيِّتٍ مَاتَ عَلَيْهِ
 الْمَرْأَةُ وَجَدَ سَبَبَ عَقْدِ نِكَاحٍ وَفَعَلَ فِي مَرْصَدِهِ أَوْ مَيِّتٍ
 وَعَلَيْهِ أَيْضًا دِيْنُهُ مَسْفُوفٌ لِأَنَّهُ سَيِّئُ تَقَرُّقٍ عَمَّ سَبَبَهُ
 أَوْ عَمَّ بِأَوَّلِهَا وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ يَفِي دِيْنَهُ فَهَلْ يَكُونُ
 رُفُوعُهُ وَمَا تَرَكَهُ أَسْوَدٌ فِي تَقْسِيمِ زَكَاةِ **اجَابَ**

ميراث الحق من مولا
 لا ميراث مولا
 في الصحيح

ميراث ميسر عليه
 ميراث

ميراث في الموضع
 أسوة للغناء

في الموضع

نَحْمُ يَكُونُ اسْوَدَ لَمْ وَتَقْسِمُ تَرَكَتْ بَيْنَهُمْ عَلَى حَسَبِ رِثَتِهِمْ
سُئِلَ الَّذِي الْمَيِّتُ تَرَكَتْ بِالْوَلَدِ الْمَقْتُولِ الْمَيِّتِ
اجَابَ الَّذِي يَتَوَارَثُونَ بِالْوَلَدِ كَمَا تَرَكَتْ لَهَا
 الْأَرْثُ **سُئِلَ** عَنْ امْرَأَةٍ مَاتَتْ أَبَا يَافِعَ فَقَسَمَ عَلَيْهَا
 وَأَعْتَقَ وَمَاتَ عَتِيقُهُ بَعْدَ مَوْتِ وَلَدِهَا الْأَبْرَاجِ
 وَأَبْنِ عَمِّ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ فَهَلْ يَكُونُ مِيرَاثُهُ لِعَتِيقَتِهَا
 أَوْ لِبَنَةِ الْعَتِيقِ **اجَابَ** مِيرَاثُهُ لَهَا لَأَنَّ الْمَيِّتَ
 لَأَنَّهَا مَقِيقَةُ الْمَيِّتِ فَتُخْرِتُ عَنْ عَتِيقَتِهِ وَفِي أَخْلَافِ
 فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ أَرْبَعَاءُ قَاضٍ فَغَلَا عَنْ غَيْرِهِمْ **سُئِلَ**
 عَنْ رَجُلٍ جَنَى الْمَذْهَبَ تَوَفَّى فِي زَوْجَةٍ وَغَيْرِهَا وَتَرَكَ
 بِهَا وَلَدًا ابْنًا خَالًا وَغَيْرَ ابْنٍ مَيِّتٍ مَوْلَاهُ أَمَّا ابْنُهَا
 جَنَابِيَانِ وَالْآخَرَانِ شَا فَيَقِيَانِ فَا رَا الْجَنَابِيَانِ الْعَتِيقَةُ
 بِعَقْدَتِهِ مَذْهَبًا وَمَذْهَبُ مَوْرٍ نَهَا لَهَا فِي الْمَذْهَبِ
 الْجَنَابِيَانِ لَهَا الْأَرْثُ وَإِذَا تَرَكَتْ فَعَلَا الْقِسْمَ عَلَى مَذْهَبِ
 الْجَنَابِيَانِ أَوْ لَدَا الْأَخْوَالَ لَا يَرْتَفِعُ عَنْهُ وَجُوبُ الْأَرْثِ

ميراث ميراث ميراث ميراث

ميراث ميراث ميراث ميراث

والزوجة ماتت واخذت نصيبها فتنازعوا
واراد كل من الطرفين المرافعة الى الحاكم في مذبح يقع
فهل يجزأ احد الطرفين على يريده الآخر **اجاب**
لا يجوز لمن يذهب يذهب ان يفتله مذبحا لغيره
يكون المنفعة فيه ويتبع الرخص بالاجماع ولا يجر احد
الطرفين على يريده الآخر بل يتوقف الامر على ما تقدم
في الترافع وهو القول القوي المعبر الذي يقول عليه الاكثر
سئل عن امرأة ماتت وتركته بنتا واما واختين
وابناء علم فكيف تقسم الميراث **اجاب** النصف للثلاث
والسدس للأم وللهما في العصبية مع النصف **سئل**
في هذه الصورة هل يكون اباء العم اولاد في الاختين
ومما عصبته مع الغير ومما عصبته بانفسهم **اجاب** الاخر
اولى بالباقين من سائر العصبية الذين هم بعد من هذا
جاءت السنة الفقهية المكية التي قضى بها رسول الله
صلى الله عليه وسلم فوافق قضاؤه كتاب ربه ودينه
الذي

مهم
لا يجوز لمن يذهب يذهب ان يفتله مذبحا لغيره
يكون المنفعة فيه ويتبع الرخص بالاجماع ولا يجر احد
الطرفين على يريده الآخر بل يتوقف الامر على ما تقدم
في الترافع وهو القول القوي المعبر الذي يقول عليه الاكثر

الذي اراد مع كتابه وبذلك قضى الصحابة بعده
كان مسعود ومولاي بن جليل وغيرهما **سئل** عن ام
زوجة وولدت اولادا ومات ابوهم فهل يرثون
منه او لا **اجاب** لا يرثون **سئل** عن امرأة ماتت
وتركت زوجة ابنتها مالا وزوجا واما واختين **سئل**
اجاب النصف للزوج والثلث للأم والثلث للباقين
للاختين المستدتين علة الى سبعة ولكن توقف
نصيب الاخت في الاب لعم فان ولدت ذكر اطلاقا
وان ولدت انثى فلها النصف **سئل** عن امرأة ماتت
وتركت اما واختين من الابوين واخا لاب واخا
ومى فاية **اجاب** للاختين لأب وام الثلث
ولأم السدس وان كانت الاخت للعم
جدة فلها السدس لباقي وان كانت فليدة
للأخ لأب لأم عصبه وان كانت فغيرها يقطع
خبرها ولا يدرى حيوتها من موتها فيتوقف نصيبها

اولاد ام الولد
لا يرثون من الام
٦

الاخت عصبية وام ابنتي

مورد آنها کافی محل فاذا مضت المدة وحكم بموتها
فما لها لورثتها الموقوفين عند الحكم بموتها وما كان
موقوفاً لاجلها فمال موردتها يرد الى وارثها
الذي وقف ذلك الموقوف عليه والله اعلم بالصواب

مسئله ششم

عمر الغيبة المنقطعة **اجاب** الغيبة المنقطعة
مدة لم يتطرق فيها الكفو كالمطلب جزوي في المخلوبة وعند

البعض مدة الشفوق قدراً ببعضهم ميرة **مسئله**

عمر الغيبة الفاش **اجاب** اختلف الفقهاء في

الفاش والقوان ما يفوت به بعض المانع فاش

وما لا يفوت به شيء من المنفعة بل يذلل نقصان

فهي **مسئله** ديت وارثي حكومت ملك

وغره از چه عبارت **اجاب** ديت مالي را كونه

بدل نفس باشد وارثي مالي را كونه كبر مادون

نفس واجب شده باشد حكومت عبارت از آنچه

در اين

غيبة منقطعة

غيبة فاش

دیت

ارثي

حكومت ملك

شده است از تفاوت ميان قيمت مخفي عليه

اورا مخلوك فرض كنند بدون آن اثر و قيمت وي

بدان اثر باشد مثلاً اگر آن تفاوت عشر قيمت باشد

واجب رد وي هز ديت خواهد بود و فتوى بركت

وغره اهميت مرديت جين را كه مرده افتاده باشد

و مقدار آن نصف عشر ديت **مسئله** غره

الجزية و غره مقدار **اجاب** ما وضع في الجزيه

لا يغير زيادة و نقصان بل كل ما يقع الصلح عليه يعين

وما وضع بعد ما عليهما و اقروا على اهلكم فقدر

على كتابي و مجوسي و دوتني عجمي ظهر غناه بان لك

فوق عشرة آلاف درهم فصاعداً لكل سنة عاين

واربعون درهماً تؤخذ منه في كل شهر اربعة دراهم

وزن سبعة و تقدر على متوسط ملك فوق المائة

الى عشرة آلاف درهم اربعة و عشرون درهماً تؤخذ

في كل شهر درهمان و على فقير ملك ماني درهم او اقل

غره

ما وضع في الجزيه

لا يغير زيادة و نقصان

بل كل ما يقع الصلح عليه يعين

وما وضع بعد ما عليهما و اقروا على اهلكم فقدر

على كتابي و مجوسي و دوتني عجمي ظهر غناه بان لك فوق عشرة آلاف درهم فصاعداً لكل سنة عاين واربعون درهماً تؤخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وزن سبعة و تقدر على متوسط ملك فوق المائة الى عشرة آلاف درهم اربعة و عشرون درهماً تؤخذ في كل شهر درهمان و على فقير ملك ماني درهم او اقل

ولكن يكسب اثني عشر درهما يؤخذ في كل شهر ردم
 لا على وثني عزى ولا على مرتبة ولا على راهب لا يخط
 ولا على صبي وامرأة ومملوك واعلى وزمير فقير لا يكسب
 وتسقط الجزية بالموت والاسلام وتشد اهل بالتكرار
سئل عن حد الجنون المطلق **اجاب** هو مقدر شهر
 عند ابي حنيفة وعليه الفتوى **سئل** عن الصالح اذا و
 على الصالح **اجاب** الصالح ما ذكره المختار من مسود
 من قيم الطريقة يسلم كرامة الاذى فليس الشر
 وليس بقذف لمحض ولا صرية ولا متهوك **سئل**
 عن رجل له مسكن وقادم وساع بيت بالاعادة
 وبناب كفاف لا فضل فيها فهل هو فقير يستحق غلة
 الوقف اذا شرطها الواقف للفقراء **اجاب**
 نعم هو فقير مستحق للغلة وكذلك غيره دين على الله
 على فده وخره فرس ان كان في تغريم الثغور
 لجاهدة اعدائه تها اذكر كونه الزمانه الا ان
 انا

لا على صبي وامرأة ومملوك واعلى
 وزمير فقير لا يكسب
 ورايب لا يحا

جنون مطلق

تعريف للصالح

تعريف للفقير

المرء الذي لا يملك
 ما يملكه غيره

شرفه والداية توى ماني ردم وليس عليه دين
 ولا مرد وان كان الدين على بني مقرر فهو غني ولو كان
 المدعي المكي مشكرا فان كانت له بينة فهو غني وان
 لم تكن له بينة فهو فقير لان اجماعه اذا استخلف
 يختلف نظام **سئل** عن تجب الركوة عليه وعلى
 وغيره فيها **اجاب** شرط وجوبها العقل والبلوغ
 والاسلام والحرية وسبب الملك التام لتمام
 فارع غم الدين المطالب من جهة العيال وفيها
 الاصلية كدور السكنى وثياب البدن والاث
 المنزل وحواب الركوب وعبيد الخدمة وكتب
 العلم لاهله والآب المحترفين ونائم ولو تغدير احوالا
 كاطا ومصارفها فقير له مال دون النصف وسكن
 لاشي والعامل والمكاتب والعابدم والنقطع
 سبيل الله وابناء السيل **سئل** جد سال
 كدش من يبايد كد غلام وجارية را بلوغ مقرر

شرط وجوب عقل
 وبلوغ واسلام
 وحرية

سبب الفقر

مصارف
 الركوة

المرء الذي لا يملك
 ما يملكه غيره

سوال اول در بیان حکم و شرایط و آثار و حدود و عقوبات و جزایات و مجازات و غیره
 در بیان حکم و شرایط و آثار و حدود و عقوبات و جزایات و مجازات و غیره

بلوغ العلام
 بالاحلام
 والاختلاف

بلوغ العلام
 بالاحلام
 والاختلاف

مرت بلوغ
 ۱۲

مرت بلوغ
 ۴

تعریف الیتیم

فی معنی العقر

اجاب بالغ شدن پس با حلام شدن است
 ساختن زنت و باز است و بالغ شدن جاتا
 که عبارتست از دختر با حلام و حیض و آبست
 اگر این علامتا یافت بشود بالغ میشود تا عام نشود مگر
 و جاریه را پانزده سال و فنوی بریت و کمتر
 بلوغ ملام را دوازده سالست و مر جاریه را
 سالست پس تصدیق کرده میشود غلام و جاریه را
 در جنگی رسیده است غلام بدوازده سالگی و جاتا
 نه سالگی اگر اقرار کنند ببلوغ و فحار نیست و بعض
 محققان گفته اند که این قول فحار مقیدست بر این
 شدن غلام **سئل** غم الیتیم فيما اذا قال الواف
 و ففت علی ایتام قرابتی **اجاب** الیتیم من الصغار
 والصغیرات من مات ابوه وجوه الام و امه لا
 یزیر الیتیم اذا کان الأب متیا و اذا ادرك الصغیر
 او الصغیرة یزول عنها الیتیم **سئل** غم العقر

الواف

و فی الخبر یومض ان المرأة اذا دخلت بها او

و یومض ان المرأة اذا دخلت بها او

و یومض ان المرأة اذا دخلت بها او

الواقع فی کلام الفقهاء **اجاب** العقران تنظر
 المرأة بکیم تستاجر لثمنها ان کان الثمن طلالا و غیره
 من قولهم ان دعت حیثه حیثا الی نفسها فلها
 فعليه العقر **سئل** غم المرأة المخدرة فی **اجاب**
 بی التي لم یخالط الرجال بکرا کانت اولیا کذا ذکره
 ابو بکر الرازی و قال المتبحر اخذوا به و علی الفتوی
سئل غم الارملة و الایتم **اجاب** الارملة التي
 بلغت و مات زوجها و فارقتها و دخل بها او
 و الایتم التي لا زوج لها و قد جمعت بکاح
 او فاسد **سئل** غم البکر و الثیب **اجاب** البکر
 کل امرأة لا یتامع بکاح ولا غیره وان ذمبت
 العذرة بحیض او غیره و الثیب کل امرأة جمعت
 بکلال و حرام لها زوج او لا **سئل** غم المقدور
 الشرعیة علی من مفضلة الی رأی الفتی
 او لا **اجاب** الاصح ان مد المقدورات الشرعیة

تعریف العقر

تعریف الارملة و الایتم

تعریف البکر و الثیب

مد المقدور الشرعیة

مفوض الى رأى القاضى وسواصل الى حيفه رضى
سئل غلظ اذا دار بين الحقيقة الشرعية والحقيقة
 اللغوية فعلى ايها يحمل **اجاب** اللفظ يحمل على الحقيقة
 الشرعية قبل اللغوية وانما يحمل على اللغوية اذا تقرر
 على الشرعية **سئل** في حديث الضعيف هل يقدم
 على القياس ولا **اجاب** يقدم وحديث القوي
 في الصلوة والوضوء وبين التمسك بحديث الكرخين
 عشرة ايام قدم على القياس مع ضعفها عندنا
سئل هل الايمان يزيد وينقص **اجاب**
 قد اختلفوا فيه واثنى عنده ما قاله العلامة محمد بن
 الكاظم ان طلبت اليقين وحرم بالطلب فلو توقف
 اسلم والا فكل منهما وجه قال الامام الرازي وكثر
 من المتكلمين قالوا الزاع لفظي لان الايمان كان من
 التصديق فلا يقبلها وان كان هو العمل والتصديق
 مع الثبات فهو يقبلها **سئل** هل الايمان بالقرآن

في اللفظ الدار بين
الحقيقة
واللغوية

الضعيف يقدم
على القياس

هل يزيد الايمان
وينقص

الايمان بالقرآن
هل هو فرض

دين

ودين الاسلام فرض عين او فرض كفاية **اجاب**
 هو فرض عين على سبيل الاجمال وفرض كفاية على
 التفصيل لان وجوبه على كل واحد بحيث لا يجوز تركه
 الا بحرج ويثبت المعاش **سئل** ايمان المتقيد هل
 هو معتبر او لا **اجاب** المختارة معتبر **سئل**
 هل منع الطعن في السلف في الكلام والمنع عنه
اجاب نعم لكن انما هو المنع في الدين والظاهر
 في تحصيل اليقين والقاصد افساد عقائد المسلمين او
 محول على منع الناس الذين لا لهم بغيره ولا زكاه
 فلماذا منع من البحث في العلم الا لئلا يقرؤوا الا
 الراشدين في علم الدين الذين لا يفتن عن ايدى شبهة
سئل عما اذا اريد ان ينسب الرجل الى البلد
 ينسب الى البلد الذي نشأ فيه او الى البلد الذي
 توطن فيه **اجاب** ابو حنيفة رضى الله عنه يغير
 وابو يوسف يغير المنشأ فينبغي ان يفصل بان يقول

ايمان المقلد
معتبر

منع الطعن في
السلف في علم الكلام

ينبغي ان يقول
مولد او نشأ

مثلا البعري مولدا والكو في منشاء **سئل**
 اذا ثبت النقي في النبي عليه السلام وثبت ايضا فعل
 المنقي فبايها يفعل **جواب** لا يفعل بالتقدم ويقل
 بالموخر وان لم تعلم التقدم والتأخر فيعمل النقي على كراهية
 الترتيبية والفعل على عدم الترتيب **سئل** في منع
 عليه السلام المسلم من تسليم المسلم فربا **وبداه**
 معناه بمقتضى الظاهر معروف لا يحتاج الى الشرح
 والبيان ومقتضى الطريق المسلم الكامل تسليم القاتل
 فربا **بمعنى** يبيانه وبه كسبية والمعنوية با
 يدل الناس على فيه صلاحهم ونجاتهم ويترفع السنه
 ويحذرهم البدع ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر
 ويغير المنكر بسا وبه تحصل للمسلم المتقاضي الحق
 بالتباعد واختلال الامر وذا وجه السلام **سئل**
 الشيطان ومن حمله النفس والسلامة في البدع والا
 والسلامة في الآفات في الدنيا والآخرة والسلامة **الغدا**
 العوا

اذا ثبت النقي
 على السلام وثبت
 ان فعل المنقي

معنى قوله عليه السلام
 المسلم من سلم المسلمون
 فربا كونه

والعقاب والصد والمحاب ونحو هذا **سئل**
 عن مسئلة ما لا يتم الواجب الآبه على من يجمع المضمون
 ومعمل المكنون **جواب** فليط فيها بعض القاتل
 فسموا ذلك الى ما لا يقدر المكلف كالصق والا
 والعقد في الجملة ونحو ذلك والى يقدر عليه كقطع
 الى الحج وغسل خروجه الرأس في الوضوء وذا
 جروحه الليل في الصيام ونحو ذلك فقالوا ما لا
 يتم الواجب الآبه وكان مقدور المكلف فهو واجب
 وهذا التقييم خطأ فان هذه الامور التي ذكرها
 هي شروط الوجوب فلابد ان يتم الوجوب الالها والى
 يتم الوجوب الآبه لا يجب على العبد فعله باتفاق
 المسلمين سواء كان مقدورا عليه كالا ستطاعة
 في الحج والكتاب فصاب الركوة فان العبد اذا
 استطاع الحج وجب عليه الحج واذا كان ما كماله
 الركوة وجبت عليه الركوة فالوجوب لا يتم الا بذلك

مسئله ما لا يتم
 الواجب

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهل

عن باب

مجلسه اول

از زبان و نقاشی
فی القرآن

والتبعه لم يزلوا ينادون
أذا جاء في القراءة السبعة وأما ما جاء في الشاذ

متعلق لادنی کتبی و اسناد و کتابوں کو
 دیارِ اودہ متعلقہ اس خطبہ سے زبردستی
 وطنِ قبیلے آیا ہے وہی ہر سند اس خطبہ کے
 درجہ کی ہو متعلقہ ہے نہ کہ اس خطبہ کے
 صادر اور اس خطبہ کے
 اکو
 الر دیا بلکہ حقیقت
 واعظام ام

بحسب الیهام وحرک
المفاضة
بینهم

والمعتمد عليه في كل شيء
والله اعلم بالصواب

1971

وقد قيل سر أيا جيتي نعمان إن حصا
لنحني ولا نحني فابن نعمان ، جليل كنب الفقه طالع نجدة
وقابن نعمان شقايق نطقه **سئل** هل لابي حنيف كتاب
مصنف **اجاب** نعم والأشكال كلام المعتمد ودعهم
انه ليس في علم الكلام تضيف وغرضهم بذلك تفني
طالوت رضي الله عنه ايد اولادك
اماطاطوط قد يدعي
ابن اولادك
كلما سئل
طالوت رضي الله عنه ايد اولادك
اماطاطوط قد يدعي
ابن اولادك
كلما سئل

[illegible]

که هندی که تارا بی معاطه بی او لیق حکم ملکا او ابی بزه انشا ابدا بی
فریختا بی معاطه ظاهر ابی ای اید انجا رسو فرس ایس بعد زمان میر

سجده و السجده

والسنة القيام لها الى له في كل السلاوة في النوع في غيرها في القيام

دیگر ارض را خواست تا آنکه من فادای او شوم پس ایستاد و فرمود که ای خداوند عالم
رضای منم و مرا بخود برگزین

ادب به هر طریقی خطبه و القریه اولان اراقه ایست منزه در ضحک مع و مد سیر و از اول و در
احول — هزار ضحک با کی بختی به ای حزن و مایه اولد، ملک و اولد و اولد
اول السوء

او فخریہ

۲۲

الرحمن الرحيم

فایز انبیا و اهل علی کا ہوا علیہ السلام
یا خود اسکان و اہم کی کو مقین
بیجا و جہنا و نورینہا و نورینہا

ارضی عشره
که می شود در

راضی فرمات

که کرمی صبر در

فاتح عنوة في اهل المسلمة عزمه على محو الالهية في المال والحق
يقضيها ويبتها وارثها ووجهها

[illegible][illegible][illegible]

سید محمد رضا - در این کتاب که از سید ابوالحسن علی حسینی است

کتاب الترمذی الترمذی و الترمذی الترمذی

احوال
 اهل محلكتی قیامی ایدید اراضی نمانی صحت ایست خود علی غایت اهل غویا سلام قلوب
 اهل اراضی الرشد ابق ایست اول اراضی غریبه در زیر اسم اوزرینه و ضم اولان
 و طیفه محدوت مقوله مدنی و ملی لازمه در خولج تونیت جند در استه اسم اوزرینه
 خولج و ضیاء و ملی و طیفه و ضم اولان اول محلكتی قیامی است که اهل
 قیامی و یومیه محسوب بلکه در انچه در مقور قلوب و الرشد اولان بر لونی که در ۵ بار
 طواری و اولان ای محلكتی ایدید که در ۵ بار و ضم ایدید و انچه و طیفه و ضم ایدید
 اول و طیفه هر ایدید و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم ایدید و انچه و طیفه و ضم ایدید
 کاخر اهل محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم ایدید و انچه و طیفه و ضم ایدید
 حو طیفه که در مقدار اراضی السیور در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم ایدید و انچه و طیفه و ضم ایدید
 غیر در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم ایدید و انچه و طیفه و ضم ایدید
 تر غیر ارضیات الاولیج و ایکی نوع ارضیات در اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم ایدید و انچه و طیفه و ضم ایدید
 محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم ایدید و انچه و طیفه و ضم ایدید
 لیکن ارض محلكتی که در قبضه می سازد محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم ایدید و انچه و طیفه و ضم ایدید
 و غیر محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم ایدید و انچه و طیفه و ضم ایدید
 قادر اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم ایدید و انچه و طیفه و ضم ایدید
 و در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم ایدید و انچه و طیفه و ضم ایدید
 ارضیات الاولیج و ایکی نوع ارضیات در اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم اولان ای محلكتی ایدید در ۵ بار و ضم ایدید و انچه و طیفه و ضم ایدید

[illegible]

داری ملک ملک ارضی عمره مدبره لوتی مدبره
لوتی

[illegible]

از حق می ارجمندم و در لوحه گواه محرم و تحقیق است دعا کن یا ایله و حق می ارجمندم
و معراج که من دستگیر حاکم را بدین مکتوبه

اصطلاحی است از اوتار نه عمره در و نه جو احمد در نه اکتی می
اصطلاحی است از اوتار نه عمره در و نه جو احمد در نه اکتی می
اصطلاحی است از اوتار نه عمره در و نه جو احمد در نه اکتی می

عوارض مردمی در بر عهد رسول عوی الموم عرو و بعد از خود عوی جمع است که بهی اولاد در
 انکوار خارج بهی اولاد اما سمع حضرت به دعوی اولاد
 ابوالعود

سماں کے اندر وہ غم دیکھ گیا، مگر غلام نے اس پر ہنس کر کہا: عوامی در
 اس سے کہ وہ اپنی مثال آپ ہے، اور غلام نے اس کی ہنس کو دیکھ کر بھی ہنس
 اڑا، پھر وہ گواہی کہ وہ غم دیکھ گیا، مگر غلام نے اس پر ہنس کر کہا: عوامی در
 اس سے کہ وہ اپنی مثال آپ ہے، اور غلام نے اس کی ہنس کو دیکھ کر بھی ہنس

(Faint handwritten Persian or Urdu script)

طلع وادى في اليوم خمس ارب الفوة الجرم في اليوم الرابع والعشرين
 من طلع الجرم واما ذكر اليوم الرابع من طلع

د	ر	ف
ر	ف	د
ف	د	ر

د	ط	ب
ز	و	ر
س	ا	هـ

في النظر لوكس على قطعتي منه عند فحده ووضعت
 تحت مدح امرأة قد ضربها وعسرت ولادتها
 ما بها مخلص كداسها وسو حزن حكوم بياضه
 ذكره الغزالي في الاشارة صورة هكذا كذا
 قوة البواظ في روضة النوادر المحمد
 الكافح

بقوه وسط الكف حتى لو لم يكن
 ثم اذ اذ بعينه مثله
 ولو لم يكن في كفه غير ذلك
 من الخلق الا ان الله

من المودة لم يعدل بسبب
الكل بسبب
واو جوا لمرح
سهم

لا تظفون على السكر زلتم
 حتى يكون مائة او مئتين
 ابي العباس
 حارة تديرها

از دست نشینان
به گونه بیرون رفته
و بخت خسته اند
در کف خانه ای که
عجب از آن سخت است

علی بن ابراهیم
ملاطیب
نقشه

النفیسه اوامه و کلک السالم
عمر طالع

[illegible][illegible]

٨٧٥
 ٤٥٩
 ٤٤٢
 ٤٧٦

الکافی

بسمك بطبعة النجاشي الذي
بأعلىها بوزن من غير ما
عليه صلواتك وهدية
الحمد ودمك كراه يوم خمسه
الملك كراه كراه كراه

و مديني نادى لطننا موثرنا
بجل بوا هو كم قوة عاز

157 കിടന്നു കയറുകയും ചെയ്തു.

وہابیہ

Handwritten text in Arabic script, likely a marginal note or a page header, partially visible on the right edge of the page.

كل شيء در اول استقامت الالهة اعني دوا وادوية

الوصف الذي كان في ارض ارميا
في صورت كرمي وروانجا كما يكمل سوا صورت كرمي

نفسه كذا في غير ذلك

باني زمان بياست واني
فجارت خويش و غائب محمود

عليك السلام واني كذا
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

نفسه كذا في غير ذلك

الصالح في هذا الموضع
مع بعضي من الصالحين

والمعنى في هذا الموضع
مع بعضي من الصالحين

من قديم في اخوت الان
في كتابي الذي في يدي

فان من غرض قلنا
في كتابي الذي في يدي

البحر انتم في عالمي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

ليس للموتى ابدان مال الوقف والمسجد الا ممن في عياله ولا اقرانه
فلوا فرض ضمنهم جميع القسولين في الفصل السابع والعشرين

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

في كتابي الذي في يدي
في كتابي الذي في يدي

كتاب في معرفة ما في الدنيا والآخرة

وعنه امرأة ولدت لستة أشهر فزفت إليه فاحمر وجهها فاخبره على كرم الله وجهه بذلك
فمنع عنه محضاً بالآية قصته قد علم وقال لولا علي لم يكن عمر قال جابونوس التي
سنة يد القمص نعيم مقادير ارمية كحل فرايت امرأة ولدت في المائة والاربع والتماني
ليلة وولم يولد له سينا انه شابه ذلك وذكر اهل التجارب قاعدة كجدة قالوا ان
لكون الجنين زماناً مقدراً فاذا مضى عت ذلك الزمان تحرك الجنين ثم اذا
انضاف له المجموع مثلاً ان مضى الجنين وعلى هذا الوقت خلقة الجنين في
ثلاثين يوماً فاذا انقضى ذلك انما اصادة علوقه سنين تحرك فاذا مضى
الى هذا المقدار مثلاً وهو مائة وعشرون وصار المبلغ مائة وثلاثين ان مضى
خلقة في خمسة وثلاثين يوماً تحرك في سبعين وان مضى في مائة وعشرة ويونس
اشهر وثلاث خلقة في اربعين يوماً تحرك في ثمانين وان مضى في مائة واربعين وهو
ثمانية اشهر وثلاث خلقة في ثمانين يوماً تحرك في ثمانين وان مضى في مائة واربعين وهو
في هذا الكتاب ولو تمت في خمسة واربعين يوماً تحرك في ثمانين وان مضى في ثمانين
في ثمانين وسبعين وهي ستة اشهر وهو الاكثر اما اكثر من ذلك فليس يعرف
له دليل في القرائن وذكر ابو علي بن سينا في كتاب الحيوان من الشفاء في الفصل
السادس من المقالة السابعة ان امرأة ولدت بعد الرابع من سن الحمل ولداً
قد ثبتت اسنانه وعاش وعنه ارطاطا ليس ان زمانه الولادة لكل الحيوان
مضبوطة سورالان هذا وقد روى الواحد في البسيط عن فكرمه انه قال
اذا حملت ستة اشهر ارضعته احدى عشرة من شهر او على هذا قوله حتى
اذا بلغ اشده اكثر المفسرين كما مر في اخر الاغنام واول يوسف والقصص
على ان وقت الاشده هو زمان الوصول الى اخر سن النشو والنماء وهو ثلث
وثلثون سنة تقريباً وان في الاربعين يوم الشباب وبأخذ القوى
الفكر الطبيعية والحيوانية من الانتفاض والقوة والعلمية
والمطابقة للاستكمال من غير سبب الاور

از تصايج حكما فرس قالوا الكل شر وادعية وسبب فسبب طيب العيش
مدارة الناس وسبب المداراة وفور العقل وسبب التبر السرة
وسبب المزيد الشكر وسبب زوال النعمة البطر وسبب العفة
غض البصر وسبب التثبت الطلب وسبب العطف الغضب
وسبب الزينة الادب وسبب العجز اكلوة وسبب البفظة
احدة وسبب المحبة الهدية وسبب الدعة الصنعة وسبب
المودة والاخوة البشارة والبشر وسبب الفقر السرف
وسبب الثروة حسن التدبير وسبب المذلة المسألة
وسبب الحرمان الكسل وسبب الاموال الحول
بأحة الملوك من شرح المنور المولود
لعبد الله افندي

Handwritten notes and stamps at the bottom of the page, including a date stamp "152".

وفي الملوحة ان الفعل الشرعي المنهي عنه ان دل دليل على ان فيه لعينه فباطل وان دل على انه
 فذلك الغير ان كان مجاوزا فهو صحيح مكروه وان كان وصفا ففاسد عند ابي حنيفة
 باطل عند الشافعي حتى لا يترتب عليه الاحكام وعند ابي حنيفة يصح باصله لكن يفسد
 بوصفه هذا الكثر في كون الفعل الشرعي منهيًا عنه لقبحه لعينه على مذهبي ابي حنيفة لا في
 عن اشكال واعيان الحق في العبادات عبارة عن كون الفعل سقطا للقضاء وفي عقود
 المعاملات تترتب ثمة المطلقة منه عليه كالمال على البيع والبطالة في العتبات علم
 القضاء بالفعل وفي عقود المعاملات تختلف الاحكام عنها وخرجهما عن كونها سببا
 للاحكام واما الفساد فيراد في البطالة عند اصحاب الشافعي وعندنا هو
 ثالث وهو ما كان مشروعا باصله غير مشروع بوصفه ^{بطلان الكرامة}
 في شرح مختصر المنار ٩

Süleymaniye U. kütüphanesi	
Klasik	Hazan Hüsnü Paşa
Yıl	
Eski kayıtlar	521